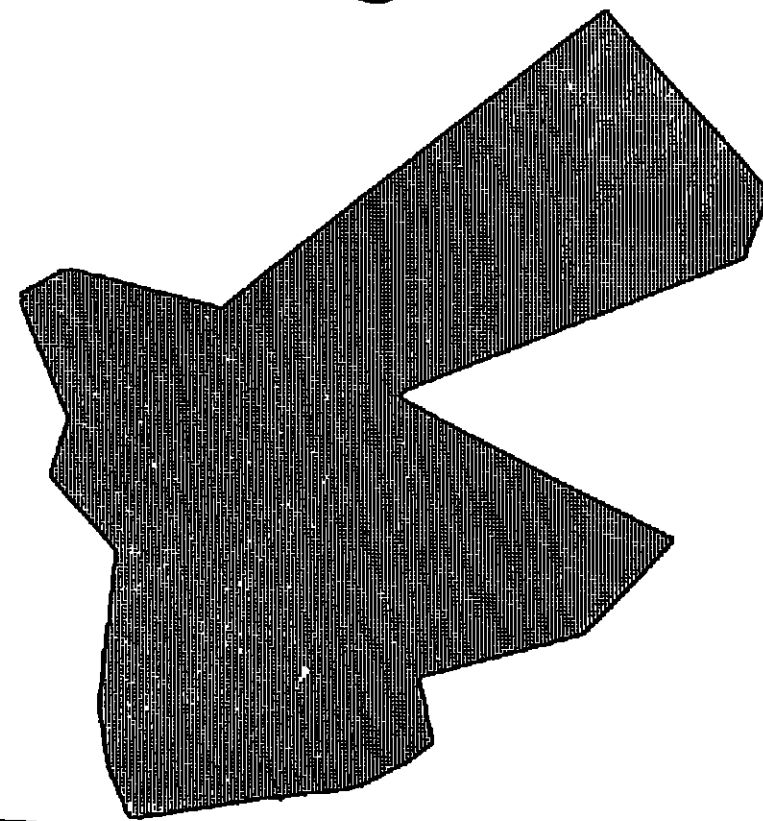


مكتبة
الأصل



عمان: الأربعاء ٢٢ رجب سنة ١٤٢٧هـ. الموافق ١٦ آب سنة ٢٠٠٦م

رقم العدد: ٤٧٧٧

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

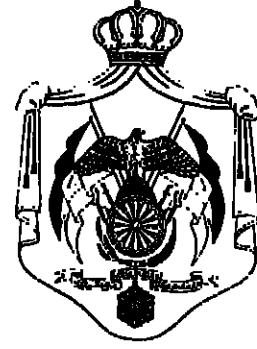
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٧٧ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦

رقم الصفحة	المحتويات
٢٩٨٣	• دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية
٢٩٨٥	• نظام رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٦ - نظام المجلس الزراعي الأعلى
٢٩٨٩	• نظام رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات أصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الأردنية
٢٩٩١	• نظام رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٦ - نظام معدل لنظام المؤسسة الاستهلاكية العسكرية للقوات المسلحة الأردنية
٢٩٩٦	• نظام رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦ - نظام التنظيم الإداري لدائرة الموازنة العامة
٣٠٠٢	• اتفاقية خدمات جوية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك
٣٠٢٦	• جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية لعام ٢٠٠٦
٣٠٢٨	• تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصلوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجمعة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
٣٠٣٠	• رقم (١٠٧) لسنة (٢٠٠٦) • تعليمات رخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني رقم (١) لسنة ٢٠٠٦

...بع

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٣٠٨٥	• الأوسمة
٣٠٨٥	• وكالات الوزراء
٣٠٨٦	• التمثيل الدبلوماسي
٣٠٨٧	• الموظفون
٣٠٩٠	• الجنسية الأردنية
٣٠٩٠	• الاسماء
٣٠٩١	• الشؤون البلدية
٣١٤٣	• المواصفات القياسية
٣١٤٨	• البنك المركزي الأردني
٣١٤٩	• الإعلانات
٣١٥٥	• المطالبات
٣١٨١	• المحاكم

المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
٣٠٣٥	• تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات مراكز الدراسات المسائية الأكاديمية فسي المؤسسات التعليمية الحكومية
٣٠٣٨	• آلية معدلة لآلية تحديد ألوان حافلات وسيارات الركوب المتوسطة العاملة لدى شركات التاجير والبيانات الواجب توفرها داخل هذه الوسائط
٣٠٣٩	• تعليمات تصنيف مكاتب تأجير سيارات الركوب الصغيرة
٣٠٤٣	• تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص النافلين لمزاولة أعمال نقل البضائع العامة على الطرق لسنة (٢٠٠٦)
٣٠٤٤	• تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص النافلين لمزاولة أعمال نقل الحاويات على الطرق لسنة (٢٠٠٦)
٣٠٤٥	• تعليمات معدلة لتعليمات المقصف المؤسسي رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاتها
٣٠٤٧	• تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات تنظيم إجراءات الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية
٣٠٧٧	• تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ - تعليمات تنظيم السجلات والنماذج والبيانات والقيد والقبول
٣٠٨١	• قرار بإنشاء مركز جرمي
٣٠٨١	• قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ صادر عن وزير الصناعة والتجارة
٣٠٨٢	• المحاسبون القانونيون المجازون لمزاولة مهنة المحاسبة القانونية

مكتبة من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور
نصدر إرادتنا بما هو آت:-

عبدالله الثاني ابن الحسين

يدعى مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الأحد الواقع في الثالث عشر من آب ٢٠٠٦ من أجل إقرار الأمور التالية:

- ١- مشروع قانون معدل للقانون المعدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير المنقولة لسنة ٢٠٠٦
- ٢- مشروع قانون منع الإرهاب لسنة ٢٠٠٦
- ٣- مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٦
- ٤- مشروع قانون معدل لقانون البنوك لسنة ٢٠٠٦
- ٥- مشروع قانون معدل لقانون الوعظ والإرشاد والخطابة والتدريس في المساجد لسنة ٢٠٠٦
- ٦- مشروع قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ٢٠٠٦
- ٧- مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٦
- ٨- مشروع قانون البلديات لسنة ٢٠٠٦
- ٩- مشروع قانون الإفتاء لسنة ٢٠٠٦
- ١٠- مشروع قانون هيئة مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٥
- ١١- مشروع قانون ديوان المظالم لسنة ٢٠٠٦
- ١٢- مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة ٢٠٠٥
- ١٣- القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢ قانون المجلس التمريضي الأردني
- ١٤- القانون المؤقت رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٣ قانون معدل لقانون المجلس التمريضي الأردني
- ١٥- مشروع قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل لسنة ٢٠٠٦
- ١٦- القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٢ قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان
- ١٧- مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ٢٠٠٦
- ١٨- مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ٢٠٠٦
- ١٩- القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ قانون العقوبات العسكري
- ٢٠- مشروع قانون معدل لقانون الأسلحة النارية والذخائر لسنة ٢٠٠٦

عبدالله الثاني ابن الحسين

- ٢١- مشروع قانون معدل لقانون المفترقات لسنة ٢٠٠٦
- ٢٢- مشروع قانون معدل لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ٢٠٠٦
- ٢٣- مشروع قانون مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٦
- ٢٤- مشروع قانون إشهار الذمة المالية لسنة ٢٠٠٣
- ٢٥- مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠٠٦
- ٢٦- القانون المؤقت رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣ قانون الاستثمار
- ٢٧- مشروع قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦
- ٢٨- مشروع قانون الطيران المدني لسنة ٢٠٠٦
- ٢٩- القانون المؤقت رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١ قانون مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي
- ٣٠- مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي والبحث العلمي لسنة ٢٠٠٦
- ٣١- مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ٢٠٠٦
- ٣٢- القانون المؤقت رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ قانون حماية البيئة
- ٣٣- القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ قانون معدل لقانون الاتصالات
- ٣٤- القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٣ قانون الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية
- ٣٥- مشروع قانون معدل لقانون الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية لسنة ٢٠٠٥
- ٣٦- مشروع قانون معدل لقانون التنفيذ الشرعي لسنة ٢٠٠٦
- ٣٧- القانون المؤقت رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٣ قانون معلومات الإنعتمان
- ٣٨- القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين
- ٣٩- القانون المؤقت رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٣ قانون معدل لقانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين
- ٤٠- القانون المؤقت رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ قانون معدل لقانون الأمن العام
- ٤١- القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ قانون السلطة البحرية الأردنية
- ٤٢- القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٣ قانون معدل لقانون السلطة البحرية الأردنية

٢٠٠٦/٨/٩

وزير الداخلية
عبد القادر

رئيس الوزراء
الدكتور معروف الحزبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٤
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٦

نظام المجلس الزراعي الأعلى

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المجلس الزراعي الاعلى لسنة ٢٠٠٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-١- يؤلف في المملكة مجلس يسمى (المجلس الزراعي الاعلى) برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من :-

- ١- وزير الزراعة
 - ٢- وزير التخطيط
 - ٣- وزير المياه والري
 - ٤- وزير الصناعة والتجارة
 - ٥- وزير الشؤون البلدية
 - ٦- وزير البيئة
 - ٧- وزير المالية
 - ٨- امين عام وزارة الزراعة
 - ٩- مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي
 - ١٠- رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين
 - ١١- نقيب المهندسين الزراعيين
 - ١٢- نقيب الاطباء البيطريين
 - ١٣- اربعة اشخاص من القطاع الخاص يمثلون قطاعات الزراعة المختلفة
- يسميههم وزير الزراعة لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة .

مكتبة
الأصل

ب- يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من رئيسه أو نائبه في حال غيابه ، ويكون الاجتماع قانونيا بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .

ج- يتخذ المجلس قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع .

د- للمجلس أن يدعو أي شخص من أصحاب الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاته للاستئناس برأيه في المواضيع المطروحة عليه دون أن يكون له حق التصويت .

هـ- تنشأ في وزارة الزراعة أمانة سر للمجلس تتولى تنظيم الأعمال الإدارية له وتدوين قراراته ويعين وزير الزراعة أمين سر المجلس وموظفي أمانة السر .

المادة ٣- يتولى المجلس المهام التالية :-

أ- تحديد أهداف التنمية الزراعية وأقرار الاستراتيجيات المناسبة لتحقيقها .
ب- أقرار السياسات في المجالات الزراعية المختلفة والتأكد من تنفيذها وإدخال التعديلات اللازمة عليها .

ج- تنسيق العمل بين الدوائر والمؤسسات والهيئات العاملة في القطاع الزراعي بما يضمن تكامل أعمالها ، وتعزيز الشراكة بينها .

د- دراسة خطط وبرامج ومشاريع التنمية الزراعية في ضوء الأهداف العامة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات المقررة للتنمية الزراعية ومتابعة تنفيذها وتقييمها سنويا .

هـ- دراسة مشروعات القوانين والانظمة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي والتوصية بإدخال التعديلات التي يراها المجلس ضرورية عليها .

و- دراسة المشكلات الطارئة التي قد تواجه القطاع الزراعي والمحالة اليه من قبل الأجهزة الحكومية أو المؤسسات العامة أو الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين أو مؤسسات القطاع الخاص واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

المادة ٤- يؤلف المجلس اللجان المهيئة أدناه وذلك للقيام بالأعمال التي يحددها لها مما يدخل ضمن مهامه وأنشطته ويعين أعضاء كل منها ويتم تسمية رئيس لها ليتولى مهام متابعة تنفيذ أعمالها وتقديم التقارير اللازمة بذلك للمجلس :-

أ- لجنة الثروة النباتية .

ب- لجنة الثروة الحيوانية .

ج- لجنة التسويق الزراعي .

د- لجنة البحث والإرشاد الزراعي والتكنولوجيا الزراعية .

هـ- لجنة مياه الري .

و- لجنة المتابعة .

المادة ٥- للمجلس تأليف لجان دائمة أو مؤقتة للقيام بالأعمال التي يحددها لها ضمن مهامه وأنشطته وله بذلك أن يسمي رئيسا لأي من هذه اللجان من الوزارات الممثلة في المجلس .

مكتبة
الأصل

المادة ٦- يلغى نظام المجلس الزراعي رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩ ولا يعمل بأي نص ورد في أي نظام آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا النظام .

٢٠٠٦/٧/٤

محمد الشار الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير الداخلية عيد الفايز
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة
وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة شريف الزعبي	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة
وزير المياه والري المهندس محمد طاهر العالم	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة
وزير التنمية السياسية وزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري أربيعات	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكروني	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٦

نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية

في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الأردنية لسنة ٢٠٠٦) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

علاوة من الأمل

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

١- يستحق الضباط المهندسون علاوة فنية مقدارها (٨٥٪) من الراتب الاساسي .

٢٠٠٦/٧/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الخليج نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير المعدل الدكتور عبد الشخانة	وزير الأهوال المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	وزير النفط سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي
وزير المعمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير الأوقاف والشؤون والقضايا الإسلامية عبد الفتاح صلاح
وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الثقافة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتور عادل الطويسي	وزير التعليم ووزير الثقافة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتور عادل الطويسي
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار مثير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٦

نظام معدل لنظام المؤسسة الاستهلاكية العسكرية للقوات المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المؤسسة الاستهلاكية العسكرية للقوات المسلحة الاردنية لسنة ٢٠٠٦) ويقرأ مع النظام رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بإلغاء تعريف كل من (السوق) و (لجنة العطاءات) و (المستفيد) الوارد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

السوق : المكان المخصص لبيع البضائع والسلع والخدمات للمستفيد .
لجنة العطاءات : لجنة العطاءات المشكلة بموجب احكام هذا النظام .
المستفيد : الضابط والفرد والمستخدم العامل في القوات المسلحة والامن العام والمخابرات والدفاع المدني والاجهزة الامنية الاخرى او المتقاعد من أي منها وعائلاتهم .

عبد الله الثاني ابن الحسين

المادة ٣- يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-

أ- تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها وتأجيرها واستثمارها وإنشاء المصانع وتأسيس الشركات لإنتاج المواد والسلع التي يتم تداولها داخل أسواقها أو المساهمة والمشاركة في تلك المصانع أو الشركات ، وينسب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني أو أي محام توكله لهذه الغاية .
ب- يمثل الرئيس المؤسسة لدى الغير .

ج- للرئيس تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام أو التعليمات الصادرة بمقتضاه للمدير أو لأي من أعضاء الهيئة على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ٤- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي بإضافة الفقرات (ك) و (ل) و (م) و (ن) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرة (ك) الواردة فيها لتصبح (س) :-

- ك- إبرام العقود والاتفاقيات وتفويض من يقوم بتوقيعها نيابة عنها .
- ل- إقرار منح الجوائز والمكافآت المادية والمعنوية للعاملين في المؤسسة وإصدار التعليمات الخاصة بذلك .
- م- إقرار تقديم التبرعات والمعونات العينية لأي جهة تطلبها ووفق أسس تضعها لهذه الغاية .
- ن- تشكيل لجنة العطاءات ولجان المشتريات بناء على تنسيب المدير على أن تحدد مدتها وعدد أعضاء كل منها ورتبهم وكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها وتوصياتها بمقتضى تعليمات تصدرها الهيئة لهذه الغاية وفقاً للتشريعات ذات العلاقة النافذة في القوات المسلحة .

المادة ٥- تعدل المادة (١١) من النظام الاصلي بإضافة الفقرة (ح) إليها بالنص التالي :-
ح- أي مهام أخرى تكلفه الهيئة بها .

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٤-

يتم تزويد المؤسسة بالبضائع والسلع واللوازم والخدمات المختلفة بأي من الطرق التالية :-

أ- طرح العطاء وفق الصلاحيات التالية :-

١- بقرار من الهيئة وبواسطة لجنة العطاءات إذا كانت قيمتها تزيد على (٢٠٠٠) عشرين ألف دينار على أن يخضع قرار لجنة العطاءات لتصديق الرئيس .

٢- بقرار من الرئيس وبواسطة لجنة المشتريات إذا كانت قيمتها تقل عن (٢٠٠٠) عشرين ألف دينار وتزيد على (٢٠٠) ألفي دينار .

٣- بقرار من المدير إذا كانت قيمتها (٢٠٠) ألفي دينار فأقل بالطريقة التي يراها مناسبة .

ب- التعاقد مباشرة مع الشركات أو المؤسسات المحلية أو الأجنبية وفقاً للاسس والشروط المحددة من الهيئة وبما يتفق مع التشريعات ذات العلاقة النافذة في القوات المسلحة .

ج- الشراء المباشر من مستودعات القوات المسلحة الأردنية أو من الجيوش العربية أو الأجنبية وذلك بقرار من الهيئة .

ملاحظة
من الأصل

المادة ٧- تعدل المادة (٢٢) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي :-

ب- للهيئة بناء على تنسيب المدير ولأسباب مبررة ان تقرر حرمان أي مناقص سبق وأن تعاقد مع المؤسسة من التعامل أو التعاقد أو الدخول في عطاءات ومناقصات ومزايدات المؤسسة لمدة لا تزيد على سنة .

المادة ٨- تعدل المادة (٢٩) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي :-

ب- للهيئة ان تقرر بيع البضائع والسلع العامة في حالات الضرورة والظروف الاستثنائية والطارئة أو في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٩- يلغى نص المادة (٣٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣٠-

لرئيس شطب اللوازم والبضائع والسلع المفقودة أو غير الصالحة أو التالفة إذا كانت قيمتها لا تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار ، وإذا تجاوزت ذلك فيتم شطبها بقرار من الهيئة ومصادقة رئيس هيئة الأركان المشتركة شريطة ان لا يكون الفقدان ناتجا عن إهمال أو اختلاس .

وزير الزراعة
الدكتور عاكف الزعبي

وزير المياه والري
المهندس محمد طاهر العالم

وزير الأوقاف والخلوة
والمقدسات الإسلامية
عبد الفتاح صلاح

وزير تطوير
القطاع العام
سالم الخزامه

وزير التنمية السياسية
ووزير الشؤون البرلمانية
الدكتور صبري أريحيات

وزير الثقافة ووزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة
الدكتور عادل الطويهي

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
عمر الكردي

وزير السياحة والآثار
مخير نصار

وزير التنمية الاجتماعية
والشؤون
الدكتور سليمان الطراونة

وزير الشؤون البلدية
نادر الظهيريات

وزير الخارجية
عبد الله الخطيب

نائب رئيس الوزراء
ووزير المالية
الدكتور زياد فريز

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
الدكتور معروف البهيوت

وزير العدل
الدكتور عبد الشخانة

وزير الأشغال
العامة والإسكان
المهندس حسني أبو غيدا

وزير الداخلية
ميد الفايز

وزير الصناعة والتجارة
شريف الزعبي

وزير النقل
سعود نصيرات

وزير الصحة
المهندس سميد دروزة

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس عزمي خريسات

وزير العمل
باسم السالم

وزير البيئة
المهندس خالد الإيراني

وزير التخطيط
والتعاون الدولي
سهير العلي

وزير الزراعة
الدكتور عاكف الزعبي

وزير المياه والري
المهندس محمد طاهر العالم

وزير الأوقاف والخلوة
والمقدسات الإسلامية
عبد الفتاح صلاح

وزير تطوير
القطاع العام
سالم الخزامه

وزير التنمية السياسية
ووزير الشؤون البرلمانية
الدكتور صبري أريحيات

وزير الثقافة ووزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة
الدكتور عادل الطويهي

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
عمر الكردي

وزير السياحة والآثار
مخير نصار

وزير التنمية الاجتماعية
والشؤون
الدكتور سليمان الطراونة

المادة ١٠- يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٤٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ج- أي تعليمات لازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك تنظيم العطاءات وشروط الاشتراك فيها بما يتفق مع التشريعات ذات العلاقة المصادرة في القوات المسلحة .

٢٠٠٦/٧/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

عبد الله الثاني ابن الحسين

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦

نظام التنظيم الاداري لدائرة الموازنة العامة
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الاداري لدائرة الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٦)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة
لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير	: وزير المالية .
الدائرة	: دائرة الموازنة العامة .
المدير العام	: مدير عام الدائرة .
المديرية	: أي مديرية في الدائرة .
الوحدة	: أي وحدة في الدائرة .
المدير	: مدير المديرية او الوحدة حسب مقتضى الحال .
اللجنة	: لجنة التخطيط المشكلة بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣- تتولى الدائرة في سبيل تحقيق اهدافها مسؤولية القيام بالاعمال والمهام المبينة
في قانون تنظيم الميزانية العامة النافذ المفعول ودراسة واعداد الموازنات
العامة للوزارات والهيئات والمؤسسات العامة المستقلة وكذلك اعداد جدول
تشكيلات الوظائف للدولة بما يتفق مع مفهوم الادارة المالية الحديثة الموجهة
بالنتائج.

المادة ٤- يتكون الهيكل التنظيمي للدائرة مما يلي :-

- أ- المدير العام .
- ب- مساعد المدير العام .
- ج- المديريات التالية :-
 - ١- مديرية قطاع التنمية الاقتصادية .
 - ٢- مديرية قطاع البنية التحتية .
 - ٣- مديرية قطاع ادارة المالية والدفاع .
 - ٤- مديرية الادارة العامة والاعلام .
 - ٥- مديرية قطاع التنمية الاجتماعية .
 - ٦- مديرية قطاع الصحة .
 - ٧- مديرية قطاع التعليم .
- د- مكتب المدير العام .
- هـ- الوحدات التالية :-
 - ١- وحدة الدراسات والمعلومات .
 - ٢- وحدة الحاسوب والمعرفة .
 - ٣- وحدة الرقابة الداخلية .
 - ٤- وحدة الشؤون المالية .

عزل من الأصل

٥- وحدة الشؤون الادارية .

٦- وحدة تقييم الاداء المؤسسي .

و- الاقسام في المديرية والوحدات .

المادة ٥-١- يرتبط المدير العام بالوزير ويكون مسؤولا امامه عن تنفيذ مهام الدائرة ومسؤولياتها وعن حسن سير العمل فيها .

ب- يرتبط بالمدير العام كل من :-

١- مساعد المدير العام .

٢- المستشارين ومديري المديرية والوحدات الذين يقرر المدير العام ارتباطهم به ، ويكون كل منهم مسؤولا عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به وعن حسن سير العمل في المديرية او الوحدة التي ترتبط به حسب مقتضى الحال .

٣- مدير مكتب المدير العام .

ج- يرتبط بمساعد المدير العام المستشارون ومديرو المديرية والوحدات الذين يقرر المدير العام ارتباط أي منهم به ، ويكون كل منهم مسؤولا عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

المادة ٦- للوزير بناء على تنسيب المدير العام تعيين مستشارين في الدائرة وفقا لمتطلبات عملها .

المادة ٧-١- تشكل في المفوضية لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة المدير العام ومكونة من :-

١- مساعد المدير العام / نائبا للرئيس .

٢- المديرين .

ب- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية وترفع التوصيات اللازمة بشأنها الى الوزير لقرارها :-

١- وضع السياسة العامة لعمل الدائرة والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .

٢- وضع الخطة العامة لبرامج التأهيل والتدريب والتعليم وتقييمها ومتابعة تنفيذها في الدائرة .

٣- دراسة مشروع الموازنة السنوية للدائرة وجدول تشكيلات الوظائف فيها .

٤- دراسة مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بعمل الدائرة .

٥- دراسة التقارير والتوصيات المقدمة من اللجان الدائمة والمؤقتة المشكلة وفقا لاحكام هذا النظام .

٦- أي امور اخرى يحيلها المدير العام اليها .

المادة ٨-١- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه مرة على الاقل كل شهر او كلما دعت الحاجة ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور اغلبية اعضائها على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ، وتتخذ توصياتها بالاجماع او باكثرية اصوات اعضائها الحاضرين .

ب- لرئيس اللجنة دعوة أي من المستشارين او موظفي الدائرة لحضور اجتماعات اللجنة للاستئناس برأيه في الامور المعروضة عليها دون ان يكون له حق التصويت .

ج- يسمي المدير العام احد موظفي الدائرة امين سر للجنة يتولى الاعداد لاجتماعاتها وتنظيم جدول اعمالها وتدوين محاضر جلساتها وحفظ القيد والمعاملات الخاصة بها ومتابعة تنفيذ توصياتها .

مكتبة
الأصل

المادة ٩- للمدير العام تشكيل لجان دائمة او مؤقتة على ان تحدد مهامها بمقتضى قرار تشكيلها ووفقا لما تقتضيه مصلحة العمل في الدائرة .

المادة ١٠-١- للوزير بناء على تنسيب المدير العام احداث أي مديرية او وحدة في الدائرة او الغاء أي منها او دمجها في غيرها .

ج- للمدير العام بناء على تنسيب مدير المديرية او الوحدة المختص احداث أي قسم في أي مديرية او وحدة في الدائرة او الغاؤه او دمجها في غيره .

المادة ١١- يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير العام المستند الى توصية اللجنة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-
أ- تحديد مهام المديرية والوحدات والاقسام في الدائرة .
ب- وصف الوظائف في الدائرة .

ج- تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين المديرية والوحدات والاقسام في الدائرة .

٢٠٠٦/٧/١١

جبر الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير العدل الدكتور عبد الشخانة	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المدنية المهندس عزمي خريسات
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	
وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزامه
وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري اربيدات	وزير الثقافة ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتور عادل الطويهي		
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار منير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

علاء الدين الأعور

اتفاقية خدمات جوية
بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
ومجلس وزراء البوسنة والهرسك

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ المتضمن الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك في عمان بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٠ بصيغتها التالية:-

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك (المشار إليهما فيما بعد " بالطرفين المتعاقدين" .

بما أنهما طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في السابع من كانون أول ١٩٤٤ ، و

رغبة منهما في عقد اتفاقية مكملة للمعاهدة المذكورة ، لغرض إنشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء إقليميهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى
التعريف

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتضي النص خلاف ذلك :

- أ- تعني عبارة "المعاهدة" الاتفاقية الدولية للطيران المدني التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من كانون أول ١٩٤٤ . وتتضمن أي ملحق أو تعديلاته بموجب المادة ٩٠ من المعاهدة وأي تعديل للمعاهدة بموجب المادة ٩٤ طالما تم التصديق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين .
- ب- تعني عبارة "سلطات الطيران" بالنسبة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وزير النقل / سلطة الطيران المدني ، وبالنسبة للبوسنة والهرسك، وزارة الاتصالات والنقل - مديرية الطيران المدني للبوسنة والهرسك و/أو أي سلطة أخرى مخولة قانونيا لممارسة الأعمال التي تقوم بها حاليا تلك السلطات .
- ج- تعني عبارة " اتفاقية " هذه الاتفاقية وملحقها المرفق بها، وأي تعديلات للاتفاقية أو الملحق.
- د- تعني عبارة " مؤسسة النقل الجوي المعينة " مؤسسة النقل الجوي المعينة والمخولة طبقا للمادة ٤ من هذه الاتفاقية .
- هـ- تعني عبارة "الإقليم" بالنسبة للدولة له المعنى المخصص له في المادة (٢) من المعاهدة.
- و- تعني عبارات " مؤسسة النقل الجوي " " الخدمة الجوية " ، " الخدمة الجوية الدولية " و"التوقف لإغراض غير تجارية " لها المعاني المخصصة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .
- ز- تعني عبارة " الطرق المعينة " الطرق المعينة أو التي سيتم تعيينها في ملحق هذه الاتفاقية.
- ح- تعني عبارة "الخدمات المتفق عليها" الخدمات الجوية الدولية المنتظمة التي يمكن تشغيلها وفقا لأحكام هذه الاتفاقية على الطرق المعينة .
- ط- تعني عبارة " التعرفة " الأسعار التي تدفع مقابل نقل الركاب، الأمتعة والشحن وشروط تطبيق هذه الأسعار بما في ذلك أسعار وشروط الوكالة وأية خدمة إضافية أخرى باستثناء أجور وشروط نقل البريد .
- ي- تعني عبارة " السعة " :
(١) بالنسبة للطائرة المقاعد المتوفرة عليها و/أو الشحن للطائرة المشار إليها على الطريق أو جزء من الطريق .

مكتبة
الأمن
الأصل

(٢) بالنسبة للخدمات المتفق عليها ، سعة الطائرة المستعملة في هذه الخدمة مضروبة بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة خلال فترة معينة على الطريق أو جزء من الطريق .
 ك- تعني عبارة " رسوم المستخدمين " الرسم المحدد لمؤسسات النقل الجوي من قبل السلطات المختصة أو المسموح به من قبل تلك السلطات لاستخدام مرافق وتسهيلات المطار أو المساعدات الملاحية أو أي خدمات وتسهيلات للطائرات وأطقمها ، الركاب والشحن.

المادة الثانية

تطبيق معاهدة شيكاغو

عند تنفيذ هذه الاتفاقية يجب على الأطراف المتعاقدة العمل وفقاً لأحكام المعاهدة الدولية للطيران المدني طالما أن هذه الأحكام ملائمة للخدمات الجوية الدولية .

المادة الثالثة

منح الحقوق

- ١- يمنح كل طرف متعاقد إلى الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض إنشاء خدمات جوية منتظمة على الطرق المحددة في الملحق .
- ٢- تتمتع مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد عند تشغيل الخدمة المتفق عليها على الطريق المحدد بالحقوق التالية :-
 أ- الطيران عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر بدون هبوط .
 ب- التوقف في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لأغراض غير تجارية .

- ج- التوقف في الإقليم المذكور في نقاط محددة في جدول الطرق في ملحق هذه الاتفاقية لأغراض أخذ أو تنزيل حركة دولية من الركاب ، الشحن والبريد بشكل منفصل أو مشترك وفقاً لأحكام ملحق هذه الاتفاقية .
- ٣- تتمتع مؤسسات النقل الجوي لكل طرف متعاقد ، غير تلك المؤسسات المعنية بموجب المادة (٤) من هذه الاتفاقية بالحقوق المحددة في الفقرة ٢(أ) و (ب) من هذه المادة .
- ٤- ليس في الفقرة (٢) من هذه المادة ما يعطى مؤسسات النقل الجوي المعنية في طرف متعاقد حق نقل ركاب وشحن وبريد مقابل أجر أو تعويض من نقطة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلى نقطة أخرى داخل إقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٥- إذا تعذر على مؤسسة النقل الجوي المعنية لدى أحد الطرفين المتعاقدين تشغيل الخدمة الجوية على طريقها الاعتيادية بسبب نزاعات مسلحة ، كوارث طبيعية أو اضطرابات سياسية ، فيجب على الطرف المتعاقد الآخر بذل قصارى جهوده لتسهيل استمرارية تشغيل هذه الخدمة من خلال إعادة ترتيب مؤقت ومناسب للطرق الجوية .

المادة الرابعة

تعيين مؤسسات النقل الجوي وتصاريح التشغيل

- ١- يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي أو أكثر لإغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة وأيضاً تبديل أو سحب هذا التعيين .
- ٢- تقوم سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمها التعيين وبدون تأخير بمنح مؤسسة النقل الجوي المعنية تصريح التشغيل اللازم .
- ٣- يحق لسلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين أن تطلب من مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تقنعها بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط الملصقة عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لأحكام المعاهدة .

ملحق
من الأصل

- ٤- بحق لكل طرف متعاقد أن يرفض منح تصريح التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة، أو يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعنية للحقوق المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (٣)، وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن :-
- (أ) الملكية الأساسية مع الرقابة الفعلية لمؤسسة النقل الجوي تعود للطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة النقل الجوي أو لرعاياه .
- (ب) مؤسسة النقل الجوي تمتلك شهادة تشغيل جوي صادرة عن سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر .
- ٥- عندما يتم تعيين وتخويل مؤسسة نقل جوي طبقاً لأحكام هذه المادة فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها شريطة أن تستجيب مؤسسة النقل الجوي لأحكام هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة

إلغاء أو تعليق تصاريح التشغيل

- ١- بحق لسلطات الطيران لدى كل طرف متعاقد أن تلغي تصاريح التشغيل أو تعلق ممارسة الحقوق المحددة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية لمؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو أن تفرض مثل هذه الشروط عندما تعتقد بأنها ضرورية لممارسة هذه الحقوق :-
- أ- في أي حالة لا تقتنع بأن :-
- ١- الملكية الأساسية والرقابة الفعلية لمؤسسة النقل الجوي بأيدي الطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة النقل الجوي أو ببد رعاياه ، و
- ٢- مؤسسة النقل الجوي تمتلك شهادة تشغيل جوي صادرة عن سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر أو
- ب- في حالة فشل مؤسسة النقل الجوي بالتقيد بقوانين وتعليمات الطرف المتعاقد الآخر المانع لهذه الحقوق .

- ج- إذا فشلت مؤسسة النقل الجوي في تشغيل الخدمات المتفق عليها حسب الشروط المبينة في هذه الاتفاقية، أو
- د- في حالة فشل الطرف المتعاقد الآخر في الامتثال أو تطبيق معايير الأمن والسلامة طبقاً للمادتين ١٥ و ١٦ من هذه الاتفاقية .
- ٢- ما لم يكن الإلغاء الفوري ، التعليق ، أو فرض الشروط المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة ضرورياً للقوانين والأنظمة فإن مثل هذا الحق يجب أن يمارس فقط بعد مشاورات مع سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر .

المادة السادسة

تطبيق القوانين والأنظمة

- ١- إن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بالدخول إلى، المكوث في أو الخروج من إقليم للطائرات العاملة في النقل الجوي الدولي أو المتعلقة بالتشغيل والملاحة لتلك الطائرات يجب أن تنقيد بها مؤسسات النقل الجوي المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى أو الخروج من وخلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .
- ٢- إن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بالدخول ، العبور ، التصاريح ، الهجرة ، والجوازات ، الجمارك ، العملة ، الحجر الصحي، والإجراءات الطبية يجب التقيد بها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر أو من قبل طائراتها المشغلة في النقل الجوي الدولي ، الركاب ، أطقم الطائرات ، الشحن ، الأمتعة والبريد عند العبور، الدخول إلى أو الخروج من أو المكوث في إقليم الطرف المتعاقد الأول .
- ٣- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين أن يعطي أولوية لمؤسسات النقل الجوي الخاصة به أو لمؤسسة نقل جوي أخرى على مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر المشغلة في خدمات جوية دولية مشابهة عند تطبيقها للتعليمات المبينة في الفقرة (١) و (٢) من هذه المادة أو عند استخدام المطارات ، الطرق الجوية ، خدمات الحركة الجوية والتسهيلات الأخرى التي تحت سيطرته .

ملحظة
من الأعمال

- ٤- على كل طرف متعاقد وبناءً على طلب الطرف المتعاقد الآخر أن يزوده بنسخ من القوانين والتعليمات ذات الصلة بهذه المادة .

المادة السابعة

العدالة وتكافؤ الفرص

- ١- يجب أن تكون لمؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتساوية لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق الجوية المحددة في هذه الاتفاقية .
- ٢- إن الخدمات المتفق عليها على أي من الطرق الجوية المحددة في ملحق هذه الاتفاقية يجب أن يكون هدفها الرئيسي تقديم السعة المناسبة لنقل الركاب ، الشحن والبريد ما بين إقليمي الطرفين المتعاقدين .
- ٣- إن أحكام نقل الركاب ، الشحن والبريد المحملة والمنزلة على النقاط في الطرق المحددة في أقاليم الدول غير التي عينت مؤسسات النقل الجوي ، يجب أن تكون طبقاً للمبادئ العامة للسعة والتي تتعلق بـ :
- أ - متطلبات النقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي .
- ب - متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات النقل الجوي بعد الأخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل الأخرى التي تقوم بها مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة .
- ج - متطلبات عمليات مؤسسات النقل الجوي العابرة .
- ٤- في حالة تشغيل الخدمات الجوية على الطرق المحددة في ملحق هذه الاتفاقية، فعلى مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى كل طرف متعاقد أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرف المتعاقد الآخر حتى لا تضعف مؤسسات النقل الجوي الأخيرة أو تقصيرها عن الطرق الجوية المحددة .
- ٥- لا يجوز لطرف متعاقد أن يقيد عمليات مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرف الآخر بشكل أحادي. باستثناء ووفقاً لشروط هذه الاتفاقية أو شروط مماثلة في المعاهدة .

- ٦- لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يسمح لمؤسسة/مؤسسات النقل الجوي المعينة لديه سواء كانت متحدة مع مؤسسة / مؤسسات نقل جوي أخرى أو بشكل منفصل أن تسيء استخدام قوى السوق بطريقة متعمدة لإضعاف أو إقصاء مؤسسة نقل جوي عن الطريق الجوي .
- ٧- على سلطات الطيران أن تطلب إيداع جداول الرحلات للموافقة عليها بفترة لا تقل عن (٣٠) يوم أو بفترة أقل إذا طلبت السلطات ذلك قبل تقديم الخدمات المتفق عليها. ولا يجوز إيقاف الموافقة على الخدمة المتفق عليها، شريطة أن يكون جدول الرحلات متطابق مع ملحق هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة

الرسوم الجمركية والضرائب

- ١- الطائرات المشغلة في خدمات جوية دولية من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرفين المتعاقدين يجب أن تعفى من الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش وأية رسوم أو ضرائب أخرى على النحو التالي :-
- أ- المواد التالية التي يتم إدخالها من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة لدى طرف متعاقد إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر:-
- ١- معدات التصليح والصيانة والخدمات ومكوناتها .
- ٢- معدات مناولة الركاب ومكوناتها .
- ٣- معدات تحميل الشحن ومكوناتها .
- ٤- معدات الأمن وتشمل الأجزاء التي تضاف إلى معدات الأمن .
- ٥- المواد التعليمية والمساعدات التدريبية .
- ٦- وثائق مؤسسة النقل الجوي والمشغلين .
- ٧- التذاكر المطبوعة، بوالص الشحن، وأي مواد مطبوعة تحمل شعار الشركة وأي مواد دعائية توزع بدون رسوم من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة .

ملحق من الأصل

ب- المواد التالية التي يتم إدخالها من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة لدى طرف متعاقد إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو تم تزويدها لمؤسسة النقل الجوي المعينة لدى طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر:-

١- مخزونات الطائفة (وتشمل وليست مقتصورة على هذه المواد مثل الأكل والمشروبات والتبغ) سواء تم إدخالها أو أخذها على متن الطائرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢- الوقود وزيوت التشحيم (بما في ذلك السوائل الهيدروليكية) والمؤن الفنية المستهلكة.

٣- قطع الغيار بما في ذلك المحركات .

ج- أجهزة الحاسوب ومكوناتها التي يتم إدخالها من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة لدى طرف متعاقد إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر والتي تساعد لمرة أو أكثر في الأمور التالية :-

١- تصليح، صيانة أو خدمة الطائرة .

٢- محاولة الركاب في المطار أو على متن الطائرة .

٣- تحميل الشحن على الطائرة أو تنزيل الشحن من الطائرة .

٤- الفحص الأمني للركاب أو الشحن، شريطة أن تكون في كل حالة مخصصة للاستعمال على متن الطائرة أو ضمن حدود مطار دولي ، والمرتبطة في تأسيس أو المحافظة على الخدمة الجوية الدولية من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة ذات العلاقة .

٢- الإعفاء من الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش وأية ضرائب ورسوم أخرى يجب أن لا تمتد إلى الرسوم القائمة على تكلفة الخدمات المقدمة إلى مؤسسة / مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرف المتعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٣- المعدات والتجهيزات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة يمكن تفريغها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فقط بموافقة سلطات الجمارك، المعدات والتجهيزات المشمولة في هذه الفقرة يمكن أن يطلب وضعها تحت إشراف سلطات الجمارك إلى أن يعاد تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك ذات العلاقة .

- ٤- الإعفاءات المقدمة في هذه المادة يجب أن تكون أيضاً متاحة في الحالات التي تدخل فيها مؤسسة /مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى طرف متعاقد في ترتيبات مع مؤسسة/ مؤسسات نقل جوي أخرى لأغراض الاقتراض أو التحويل في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للمواد المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة ، شريطة أن تتمتع مؤسسة/مؤسسات النقل الجوي الأخرى بالمماثلة بمثل هذه الإعفاءات من قبل الطرف المتعاقد الآخر.
- ٥- الركاب، الأمتعة ، والشحن، العابرين بشكل مباشر في إقليم كل طرف متعاقد ولم يغادر منطقة المطار المخصصة لهذا الغرض، يجب باستثناء الإجراءات المتعلقة بأمن الطيران أن تخضع لمراقبة مبسطة. الأمتعة والشحن العابرين بشكل مباشر يجب أن يعفى من الرسوم الجمركية ، الضرائب والرسوم .

المادة التاسعة

رسوم المستخدمين

- ١- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يفرض أو يسمح بفرض على مؤسسة/ مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرف المتعاقد الآخر رسوم استخدام أعلى من الرسوم المفروضة على مؤسسات النقل الجوي لديه والتي تشغل خدمات جوية دولية مشابهة .
- ٢- على كل طرف متعاقد أن يشجع المشاورات حول رسوم الاستخدام بين سلطاته وهيئاته المختصة بالرسوم ومؤسسات النقل الجوي التي تستخدم الخدمات والتسهيلات المقدمة من قبل تلك السلطات أو الهيئات كلما كان ممكناً وذلك من خلال المنظمات الممثلة لمؤسسات النقل الجوي . كما ويجب إعطاء إشعار إلى المستخدمين بخصوص أية اقتراحات لتعديل الرسوم لتمكينهم من التعبير عن وجهات نظرهم قبل إجراء هذه التعديلات. على كل طرف متعاقد أن يشجع سلطات أو هيئات الرسوم المختصة لديه والمستخدمين لتبادل المعلومات المناسبة بخصوص رسوم الاستخدام .

ملاحظة
من الأصل

المادة العاشرة الاعتراف بالشهادات والرخص

- ١- شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات المشغل الجوي، شهادات الأهلية والإجازات الصادرة أو المعتبرة ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول ، يجب الاعتراف بها كأنها سارية المفعول من قبل الطرف المتعاقد الآخر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها ، على الطرق المحددة في ملحق هذه الاتفاقية ، شريطة أن تكون تلك المتطلبات التي بموجبها صدرت هذه الشهادات والرخص أو اعتبرت سارية المفعول تساوي أو فوق الحد الأدنى للمعايير التي وضعت وفقاً للمعاهدة .
- ٢- يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه ، في رفض الاعتراف بشهادات الأهلية والإجازات الممنوحة لرعائاه من قبل الطرف المتعاقد الآخر وذلك لأغراض الطيران فوق و/أو الهبوط في إقليمه ،

المادة الحادية عشرة التعرفات

- ١- يوافق الطرفان المتعاقدان على تطبيق نظام تعرفة بلد المنشأ كما هو مبين في أحكام هذه المادة .
- ٢- على كل طرف متعاقد أن يسمح بوضع تعرفات النقل الجوي من قبل كل مؤسسة نقل جوي معينة بناءً على اعتبارات تجارية للسوق ، والعوامل الأخرى وتشمل كلفة التشغيل والتعرفات المعمول بها لدى مؤسسات النقل الجوي الأخرى على أي جزء من الطرق الجوية المحددة .
- ٣- يحق لسلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين رفض تعرفات النقل الجوي الناشئة في أقاليمهم ، إذا كانت :-

- ١- تمييزية بشكل غير معقول في الأجور و / أو الشروط .
- ب- مرتفعة بشكل غير معقول أو مقيدة بسبب إساءة استخدام المركز المسيطر والضرارة في مصالح المستهلكين .
- ج- المنخفضة بشكل متكلف بسبب الإعانة المالية الحكومية المباشرة أو غير المباشرة والتي تهدف إلى حماية مؤسسة النقل الجوي .
- ٤- إذا اعتقدت سلطات الطيران لدى طرف متعاقد آخر في المكان الذي يبدأ منه النقل بأن التعريفات لا تستجيب للمبادئ الموضوعة في الفقرة (٢) وتسمح بالتدخل فعلياً إشعار سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر فوراً .
- يحق لسلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الذي يبدأ منه النقل الجوي بأن يتخذ إجراء انفرادي لمنع تدشين التعرفة المذكورة .
- ٥- عند تشغيل خط جوي بموجب حق النقل بالحرية الخامسة، فإنه يجب أن لا يسمح لمؤسسة النقل الجوي المعنية أن تستوفي تعرفات بفئات مساوية والتي تكون أقل من التعريفات المطبقة من قبل أي مؤسسة نقل جوي تشغل على هذا الخط الجوي بموجب حق النقل بالحرية الثالثة أو الرابعة. ومع ذلك عند تشغيل خط جوي بموجب حق النقل بالحرية الخامسة فإنه يحق لمؤسسة النقل الجوي المعنية أن تماثل تعرفات أي مؤسسة نقل جوي تشغل على هذا الخط الجوي بموجب حق النقل بالحرية الثالثة ، الرابعة أو الخامسة .
- ٦- يحق لكل طرف متعاقد أن يطلب إيداع التعريفات المستوفاة أو المقترح استيفاءها من وإلى إقليمه لدى سلطات الطيران لديه .
- ٧- إذا كان إيداع التعريفات مطلوب فيجب تقديم هذه التعريفات من قبل مؤسسات النقل الجوي بمدة لا تزيد عن (٣٠) يوماً قبل التاريخ المقترح لإدخالها إلى حيز النفاذ، ما لم تنفق سلطات الطيران على تخفيض هذه المدة وذلك في حالات خاصة .
- ٨- الموافقة على التعريفات يمكن أن تعطى بشكل واضح، أو إذا لم تقوم سلطات الطيران بالتعبير عن عدم موافقتها على التعرفة خلال (١٥) يوم من تاريخ التقديم طبقاً للفقرة (٧) من هذه المادة ، فيجب اعتبار التعريفات موافق عليها. في حالة أنه تم تخفيض مدة التقديم كما هو مبين في الفقرة (٧) من هذه المادة، فإن المدة التي يجب خلالها الإبلاغ عن عدم الموافقة يجب تخفيضها وفقاً لذلك .

ملاحظة
من الأصل

- ٩- تبقى التعريفات الموضوعية وفقاً لأحكام هذه المادة نافذة المفعول إلى أن يتم وضع تعريفات جديدة .
- ١٠- لا يجوز لمؤسسات النقل الجوي المعنية لدى الطرفين المتعاقدين إستيفاء تعريفات مختلفة عن تلك الموضوعية طبقاً لأحكام هذه المادة .
- ١١- على سلطات الطيران كلما كان ضرورياً أو بناءً على طلب أي من الجانبين التشاور على تطبيق هذه المادة و / أو التعريفات المطبقة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية .

المادة الثانية عشرة النشاطات التجارية

- ١- يسمح لمؤسسات النقل الجوي المعنية لدى كل طرف متعاقد على أساس المعاملة بالمثل الاحتفاظ بمكاتب وممثلين لها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وأيضاً بالكوادر الفنية، العملياتية والتجارية المطلوبة لتشغيل الخدمات المتفق عليها .
- ٢- طلب الموظفين وحسب اختيار مؤسسات النقل الجوي المعنية لدى كل طرف متعاقد يمكن أن يلبى إما من خلال نفس موظفي مؤسسات النقل الجوي أو من خلال استعمال خدمات أي هيئة أخرى، شركة، أو مؤسسات نقل جوي تعمل في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وتكون مرخصة لممارسة مثل هذه الخدمات في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٣- يخضع الممثلين والموظفين للقوانين والأنظمة السارية المفعول في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، والمنسجمة مع هذه القوانين والأنظمة :-
- (أ) يمنع كل طرف متعاقد على أساس المعاملة بالمثل وبإدنى تأخير تصاريح للعمل اللازمة ، تأشيرات الزيارة أو أي وثائق مشابهة إلى الممثلين والموظفين المشار إليهم في الفقرة (١) من هذه المادة .

- (ب) على الطرفين المتعاقدين تسهيل وتعجيل متطلبات تصاريح العمل للموظفين الذين يقومون بأعمال مؤقتة .
- ٤- يحق لكل مؤسسة نقل جوي معينة المشاركة في بيع خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر مباشرة ومن خلال وكلائها . ويحق لكل مؤسسة نقل جوي معينة بيع خدمات النقل الجوي وأي شخص له حرية شراء هذه الخدمة بالعملة المحلية وأي عملة حرة أخرى قابلة للتحويل خاضعة للقوانين والأنظمة الوطنية .

المادة الثالثة عشرة تحويل الإيرادات

يمنح كل طرف متعاقد إلى كل مؤسسة نقل جوي معينة لدى الطرف المتعاقد الآخر الحق في حرية التحويل بأي عملة قابلة للتحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من قبل مؤسسة النقل الجوي في إقليمه . هذه التحويلات يجب أن تتم على أساس سعر الصرف الرسمي المطبق في يوم تقديم الطلب للتحويل من قبل مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ويجب أن لا تخضع هذه التحويلات لأي رسوم ما عدا رسوم الخدمات العادية المحصلة من قبل البنك على مثل هذه المعاملات .

المادة الرابعة عشرة تزويد البيانات

- ١- يجب على سلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد أن تزود سلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد الآخر وبناءً على طلبها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي تتطلبها بصورة معقولة لغرض إعادة النظر في السعة المعروضة على

ملاحظة
من الأصل

الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسة/ مؤسسات النقل الجوي المعنية لدى الطرف المتعاقد المشار إليه في أول هذه المادة . ويجب أن تشمل هذه البيانات كل المعلومات المطلوبة لتحديد حجم الحركة المنقولة من قبل مؤسسات النقل الجوي على الخدمات المتفق عليها، وتشمل مصدر ومكان انتهاء الحركة .

٢- أية بيانات إحصائية إضافية بخصوص الخدمات الجوية والتي يمكن طلبها من قبل سلطات الطيران لدى طرف متعاقد يجب مناقشتها والاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الخامسة عشرة

أمن الطيران

١- تمسحيا مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع .

على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لصومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقا لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات الموقفة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقفة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقفة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وبروتوكولها المكمل الخاص بقمع أفعال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي والموقع في مونتريال بتاريخ ٢٤/٧/١٩٨٨ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .

٢- على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع الأعمال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، أو أية أفعال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .

٣- يجب على الطرفين المتعاقدين في علاقاتهما المشتركة العمل طبقا لأحكام أمن الطيران الموضوع من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولي بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما إلزام مشغلي الطائرات المسجلة لديهما أو مشغلي الطائرات الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما ، بأن يعملوا وفقا لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها .

٤- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها في الفقرة (٣) من هذه المادة والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال الوجود في إقليم ذلك الطرف المتعاقد . على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ، لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٥- وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية الطائرات وأن يفتش المسافرين والطاقم والأمتعة المحمولة باليد ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع، وأن تعدل هذه الإجراءات لمواجهة ارتفاع درجة التهديد .

٥- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملازمة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .

٦- عندما يكون لدى طرف متعاقد أسسا معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أخل بأحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر . هذه المشاورات يجب أن تعقد خلال (٧) أيام من تاريخ تقديم الطلب .

ملاحظة
من الأصل

المادة السادسة عشرة السلامة الجوية

- ١- يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب في أي وقت إجراء مشاورات حول معايير السلامة في أي مجال يتعلق بالطائرة وملاحيتها أو عملياتهم المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويتوجب عقد هذه المشاورات خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ تقديم الطلب أعلاه .
- ٢- فإذا تبين لأحد الطرفين المتعاقدين بعد إجراء مثل هذه المشاورات بأن الطرف المتعاقد الآخر لا يطبق ولا ينفذ بفاعلية الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية في أي مجال المعمول بها في حينه وفق المعاهدة ، فعلى الطرف المتعاقد الأول إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالنتائج التي توصل إليها ، والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها لتتواءم مع تلك المعايير ، وأنه على الطرف المتعاقد الآخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة . إن فشل الطرف المتعاقد الآخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة خلال فترة (١٥) يوماً أو أي فترة أطول يتفق عليها ، يعد سبباً لتطبيق المادة (٤) من هذه الاتفاقية (إلغاء أو تعليق تصاريح التشغيل) .
- ٣- بالرغم من الشروط الواردة في المادة (٣٣) من المعاهدة ، فإنه من المتفق عليه أن أية طائرة يتم تشغيلها بواسطة مؤسسة /أو مؤسسات النقل الجوي لدى طرف متعاقد على الخدمات من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يمكن أن تخضع للفحص الداخلي والخارجي بواسطة المندوبين المفوضين من قبل الطرف المتعاقد الآخر أثناء تواجدها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للتأكد من صلاحية وثائق الطائرة وملاحيتها وكذلك للتأكد من حالة الطائرة العامة ومعداتنا (والتي يشار إليها من خلال هذه المادة " بالتفتيش الميداني") شريطة أن لا يتسبب ذلك في حدوث تأخير غير مبرر للطائرة .
- ٤- إذا أدت أي من التفتيشات الميدانية إلى الاستنتاجات التالية :
أ- أن الطائرة ، أو تشغيلها لا يتفقان بشكل يدعو للقلق مع مستوى الحد الأدنى للسلامة الجوية المنصوص عليها في المعاهدة ، أو

- ب- افتقار التنفيذ الفعال بشكل يدعو للقلق لمستويات الصيانة المقررة بموجب مقاييس السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق المعاهدة .

فيحق للطرف المتعاقد الذي يجري التفتيش الميداني وفقاً للأغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من المعاهدة الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها أصدرت الشهادات أو التراخيص المتعلقة بالطائرة أو بملاحيتها أو تلك التي بموجبها اعتبرت إنها سارية ، أو أن المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تتطابق أو ترقى إلى المعايير الدنيا المعمول بها وفق المعاهدة .

- ٥- في حالة رفض ممثل مؤسسة /أو مؤسسات النقل الجوي المعنية لأسباب غير مبررة إجراء التفتيش الميداني لطائرة تشغل من قبل مؤسسة /أو مؤسسات النقل الجوي لدى طرف متعاقد طبقاً للفقرة (٣) أعلاه ، فإنه يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يستنتج أن التفتيش المشار إليه في الفقرة (٤) من هذه المادة قد تحقق وهو الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاجات المشار إليها في تلك الفقرة .
- ٦- يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في إيقاف أو تعديل ترخيص التشغيل لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر فوراً في حالة استنتاج الطرف المتعاقد الأول بأن اتخاذ إجراءات فورية ضرورية لسلامة عمليات مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة التفتيش الميداني أو جراء رفض إجراء التفتيش الميداني أو بسبب رفض عقد المشاورات أو غير ذلك .
- ٧- يجب إيقاف أي إجراء يتخذ من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرتين (٢) أو (٦) أعلاه ، في حالة انتهاء الأسباب التي أدت إلى اتخاذه .

المادة السابعة عشرة

المشاورات

- ٢- تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين فيما بينهما وبروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب .

مجلس الأمن

- ٢- يجب أن تبدأ هذه المشاورات بين الطرفين خلال فترة (٦٠) يوم من تاريخ إستلام الطلب ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على خلاف ذلك.

المادة الثامنة عشرة التعديلات

- ١- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أي من أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر. هذه المشاورات يمكن أن تكون بين سلطات الطيران المدني ويمكن أن يتم إجراؤها بواسطة المباحثات أو المراسلات ويجب أن تبدأ خلال فترة (٦٠) يوم من تاريخ الطلب. أية تعديلات يتم الاتفاق عليها سوف تدخل إلى حيز التنفيذ عندما يتم التأكيد عليها بواسطة تبادل المذكرات بين الطرفين المتعاقدين.
- ٢- التعديلات على ملحق هذه الاتفاقية يمكن الاتفاق عليها بين سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين. هذه التعديلات يمكن تطبيقها بشكل مؤقت من التاريخ الذي تم تحديده من قبل سلطات الطيران، هذا وتدخل إلى حيز النفاذ عندما يتم التأكيد عليها من خلال تبادل المذكرات بين الطرفين المتعاقدين.

المادة التاسعة عشرة تسوية الخلافات

- ١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق، فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الأمر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات.
- ٢- إذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات، فيمكن لهما إحالة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك إلى شخص أو هيئة كما يتفقان عليه، أو بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين يجب أن يقدم لاتخاذ قرار بشأنه إلى هيئة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين والتي يجب أن تشكل على النحو التالي :-
- أ- خلال (٣٠) يوم من تاريخ تسلم الطلب للتحكيم، على كل طرف متعاقد أن يعين محكم واحد. ويكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة وعليه أن يعمل كرئيس لهيئة التحكيم ويتم تعيينه بالاتفاق بين المحكمين الاثنين، خلال (٦٠) يوم من تاريخ تعيين المحكم الثاني.

- ب- إذا لم يتم خلال المدة المحددة أعلاه أي تعيين، فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني لإجراء التعيين اللازم خلال (٣٠) يوم. إذا كان الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين يتم الطلب من أقدم نائب للرئيس يكون مؤهلاً لإجراء التعيين.
- ٣- باستثناء ما يشترط فيما بعد في هذه المادة أو ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين، على هيئة التحكيم أن تحدد نطاق سلطتها وأن تقوم بوضع إجراءاتها. بناءً على توجيهات هيئة التحكيم أو بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.
- ٤- يجب عقد مؤتمر لتحديد القضايا التي يجب أن يحكم فيها والإجراءات التي يجب أن تتبع في مدة لا تزيد عن (٣٠) يوم بعد أن تكون هيئة التحكيم قد تم تشكيلها.
- ٥- باستثناء ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين أو ما يفرض من قبل هيئة التحكيم. على كل طرف متعاقد أن يقدم مذكرة خلال (٤٥) يوم بعد ما تكون هيئة التحكيم قد تم تشكيلها. ويجب على كل طرف متعاقد أن يقدم رده خلال (٦٠) يوم من تاريخ تقديم الطرف الآخر للمذكرة. ستقوم هيئة التحكيم بعقد جلسة بناءً على طلب أي طرف متعاقد أو بناءً على رغبته خلال (٣٠) يوم بعد استحقاق الردود.
- ٥- على هيئة التحكيم محاولة إعطاء قرار مكتوب خلال (٣٠) يوم بعد إكمال الجلسة. أو إذا لم تعقد جلسة، خلال (٣٠) يوم بعد تاريخ تقديم رد الطرفين. يجب أن يتخذ القرار بأغلبية الأصوات.
- ٦- يجب على الطرفين المتعاقدين تقديم طلبات استيضاح حول القرار خلال (١٥) يوم من تاريخ استلام القرار ويجب أن يصدر الرد على هذا الاستيضاح خلال ١٥ يوم من تاريخ الطلب.
- ٧- يكون قرار هيئة التحكيم ملزم للطرفين المتعاقدين.
- ٨- يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بتحمل التكاليف الأخرى وتشمل أية نفقات لرئيس ونائب رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني، عند تطبيق الإجراءات الواردة في الفقرة (٢) (ب) من هذه المادة.

المادة العشرون إنهاء الاتفاقية

- ١- يحق لكل طرف متعاقد في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر كتابة بقراره بإنهاء هذه الاتفاقية عبر الطرق الدبلوماسية. مثل هذا الإخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني.

ملحق من الأصل

- ٢- تعتبر الاتفاقية بحكم المنتهية بعد مرور (١٢) شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الإخطار ، الا إذا سحب هذا الإخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة .
- ٣- وفي حالة عدم الإقرار باستلام ذلك الإخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك الإخطار يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي (١٤) يوماً من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للإخطار .

المادة الحادية والعشرون

تسجيل الاتفاقية

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة الثانية والعشرون

المعاهدات الجماعية

إذا دخلت معاهدة جماعية عامة في مجال الطيران حيز النفاذ وارتبط بها كلا الطرفين المتعاقدين ، فإن أحكام هذه المعاهدة يجب أن تسود على أحكام هذه الاتفاقية عندما يكون اختلاف بين الاثنين . يمكن عقد مشاورات طبقاً للمادة (١٧) من هذه الاتفاقية بهدف تحديد مدى تأثير هذه الاتفاقية بأحكام المعاهدة الجماعية .

المادة الثالثة والعشرون

الدخول إلى حيز النفاذ

- ١- تطبق هذه الاتفاقية وملاحقها بشكل مؤقت من تاريخ التوقيع عليها .
- ٢- تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز النفاذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والتي تؤكد أنه قد تم الموافقة عليها طبقاً للإجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين .

حرر في عمان هذا اليوم العاشر من نيسان عام ٢٠٠٦ ، بمسختين أصليتين ، باللغة العربية واللغات الرسمية للبوسنة والهرسك : البوسنية ، الصربية والكرواتية واللغة الانجليزية ، كل النصوص تعتبر متساوية بالحجية . وفي حالة ظهور أية اختلافات في تفسير هذه الاتفاقية فإن النص الإنجليزي يجب أن يكون السائد .

عن مجلس وزراء البوسنة والهرسك

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ملاحظة
من الأصل

ملحق جدول الطريق

أ- مؤسسة / أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية يجب أن تكون مخولة لتشغيل خدمات جوية دولية منتظمة في كلا الاتجاهين على الطرق المحددة التالية:

نقاط في الأردن	نقاط توسط	نقاط في البوسنة والهرسك	نقاط ما وراء
أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط

ب- مؤسسة / أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل البوسنة والهرسك يجب أن تكون مخولة لتشغيل خدمات جوية دولية منتظمة في كلا الاتجاهين على الطرق المحددة التالية :-

نقاط في البوسنة والهرسك	نقاط توسط	نقاط في الأردن	نقاط ما وراء
أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط

ملاحظات :

- ١- أي نقطة / أو نقاط على الطرق المحددة يمكن حذفها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى أي من الطرفين المتعاقدين على رحلة واحدة أو جميع الرحلات شريطة أن تكون نقطة المنشأ أو الوصول في إقليم ذلك الطرف المتعاقد.
- ٢- نقاط التوسط ونقاط ما وراء يجب أن يتم تحديدها من قبل سلطات الطيران لدى كل طرف متعاقد وأن يتم إبلاغها إلى سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر بعد التشاور مع مؤسسات النقل الجوي المعينة قبل البدء بالتشغيل.
- ٣- نقاط التوسط أو نقاط ما وراء يمكن خدمتها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى كل طرف متعاقد بدون ممارسة حق النقل بالحرية الخامسة.

٤- عند تشغيل أو تقديم خدمات جوية على الطرق المحددة فإنه يمكن لأي مؤسسة نقل جوي معينة لدى طرف متعاقد أن تدخل في ترتيبات الرمز المشترك أو الأماكن المخصصة مع :-

- أ- مؤسسة / أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر.
- ب- مؤسسة / أو مؤسسات النقل الجوي التابعة لطرف ثالث، إذا لم يجز الطرف الثالث أو يسمح بترتيبات مشابهة بين مؤسسات النقل الجوي للأطراف المتعاقدة الأخرى ومؤسسات النقل الجوي الأخرى في الخدمة من / إلى وعبر هذا الطرف الثالث فإنه يحق لسلطات الطيران لدى الأطراف المتعاقدة المعينة عدم قبول هذه الترتيبات.
- ٥- إن الأحكام أعلاه المتعلقة بالرمز المشترك مع طرف ثالث، تخضع لشروط جميع مؤسسات النقل الجوي الداخلة في مثل هذه الترتيبات :-
- أ- أن تكون لديها موافقة وتستوفي المتطلبات المطبقة على هذه الترتيبات من قبل سلطات الطيران للأطراف المتعاقدة.
- ب- يكون لديها حقوق النقل الأساسية وتستوفي مبادئ هذه الاتفاقية.
- ج- تزويد المستهلك بالمعلومات الصحيحة المتعلقة بترتيبات الرمز المشترك والأماكن المخصصة.

ملحق الجدول الطريق

جوائز الدولة

التقديرية والتشجيعية لعام ٢٠٠٦

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ المتضمن الموافقة على منح وحجب جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية لعام ٢٠٠٦ وذلك بالاستناد لأحكام المادة التاسعة من نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٠ بصيغته التالية.

أولاً:- جوائز الدولة التقديرية لعام ٢٠٠٦:-

١. منح جائزة الدولة التقديرية في حقل الآداب في مجال الدراما التلفزيونية مناصفة للمذكورين تالياً:-
- الأستاذ الدكتور وليد إبراهيم سيف
- الأستاذ جمال توفيق أبو حمدان

٢. منح جائزة الدولة التقديرية في حقل الفنون في مجال الإخراج التلفزيوني للأستاذ صلاح حسن أبو هنود.

٣. منح جائزة الدولة التقديرية في حقل العلوم الاجتماعية في مجال دراسات الفكر الإسلامي مناصفة للمذكورين تالياً:-
- سماحة الأستاذ الدكتور عبد العزيز عزت الخياط.
- معالي الأستاذ الدكتور عبد السلام داوود العبادي.

٤. منح جائزة الدولة التقديرية في حقل العلوم في مجال البحوث والتكنولوجيا الزراعية والمشاريع الزراعية الريادية لكلية الزراعة في الجامعة الأردنية.

ثانياً:- جوائز الدولة التشجيعية لعام ٢٠٠٦:-

١. منح جائزة الدولة التشجيعية في حقل العلوم الاجتماعية في مجال الدراسات في تاريخ الأنباط للهيئة العربية للثقافة والتواصل الحضاري (بيت الأنباط).

٢. حجب جائزة الدولة التشجيعية لهذا العام في حقل العلوم في مجال تكنولوجيا المعلومات- تطبيقات الحاسوب.

٣. منح جائزة الدولة التشجيعية في حقل الآداب في مجال الشعر بالتساوي للتالية أسماؤهم:-

- الشاعر حاكم محمد عقرباوي
- الشاعر نضال عبد الكريم برقان
- الشاعر نضال علي القاسم

٤. منح جائزة الدولة التشجيعية في حقل الفنون في مجال الفن التشكيلي/ فن الكاريكاتير مناصفة للمذكورين تالياً:-
- الفنان عماد عيد حجـاج
- الفنان عبد الناصر زهدي الجعفري

جائزة من الأوسر

تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجمعة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (١٠٧) لسنة (٢٠٠٦) صادرة بموجب المادة (٣٧/ج) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته

• عملاً بإحكام المادة (٣٧/ج) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٦ الموافقة على تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجمعة في المنطقة بصيغتها التالية:-

المادة (١) تسمى هذه التعليمات (تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجمعة في المنطقة لسنة ٢٠٠٦ ويعمل بها من تاريخ إقرارها من مجلس الوزراء وتطبق داخل المنطقة) .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :-

المنطقة	: منطقة العقبة الاقتصادية
السلطة	: سلطة المنطقة .
المجلس	: مجلس المفوضين
الرئيس	: رئيس المجلس
المؤسسة المسجلة	: الشخص المسجل لدى السلطة وفق أحكام هذا القانون
المنطقة الجمركية	: أراضي المملكة ومياهها الإقليمية باستثناء المنطقة .
الإدخال	: إدخال البضائع التي تخضع في المنطقة الجمركية للرسوم الجمركية والضرائب إلى المنطقة دون استيفاء مثل هذه الرسوم والضرائب على تلك البضائع .

المادة (٣) يعتبر الآتي أساساً في احتساب الضريبة الخاصة في المنطقة :

أ- أسعار بيع الدخان المحلي والمستورد في المنطقة الجمركية

ب- مجموع الضرائب والرسوم المستوفاة في المنطقة الجمركية على الدخان المصنع محلياً بما في ذلك الرسوم والضرائب المستوفاة في دائرة الجمارك ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

ج- مجموع الرسوم والضرائب المدفوعة على وضع السجائر الأجنبية والكحول والمسكرات والجمعة المستوردة للاستهلاك المحلي في المنطقة الجمركية .

د- مجموع الضرائب المدفوعة على الكحول والمسكرات والجمعة المصنعة محلياً في المنطقة الجمركية .

المادة (٤) تكون أسعار البيع في المنطقة للدخان أقل منها في المنطقة الجمركية ويحد لا يزيد عن ٢٠% .

المادة (٥) أ- تفرض على التبغ ومصنوعاته ضريبة خاصة على الكرتونة الواحدة تكون أقل من مجموع الضرائب والرسوم المدفوعة في المنطقة الجمركية ونسبة حددا الأعلى ٣٥% .

ب) يقصد بكلمة (الكرتونة) لغايات هذه المادة كل كرتونة سعتها (٥٠٠) علبة سجائر وكل علبة منها تحتوي على (٢٠) سيجارة .

ج) تفرض على الكحول والمسكرات والجمعة ضريبة خاصة على النحو التالي :

١- الكحول والمسكرات المستوردة : تكون الضريبة المفروضة عليها بمقدار ٥٠% من مقدار الرسوم والضرائب المفروضة في المنطقة الجمركية عن وضعها للاستهلاك .

٢- الكحول والمسكرات الصنع المحلي : تكون الضريبة المفروضة عليها بمقدار ١,٥ دينار على اللتر .

٣- الجمعة (البيرة) : تكون الضريبة المفروضة عليها بمقدار ٢/١ دينار على اللتر .

٤- تفرض على التبغ والميسل ولمرة واحدة ضريبة خاصة بنسبة ٢٥% من قيمة البيع الأول لأي منهما .

٥- يسمح فقط للمسجلين في الضريبة الخاصة بإدخال التبغ ومصنوعاته والمسكرات والكحول والجمعة إلى المنطقة .

٦- يشترط فيمن يتقدم إلى التسجيل في الضريبة الخاصة أن لا يكن صاحب العلامة أو الوكيل أن يقدم كفالة بنكية تضمن الضريبة والغرامات المترتبة على الكميات المدخلة تحدد بقرار من المجلس .

المادة (٦) تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

١٠٢٩

تعليمات رخص البث وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني رقم (١) لسنة ٢٠٠٦
صادرة بموجب المادة (٢٠) من نظام رخص البث وإعادة البث الإذاعي
والتلفزيوني والرسوم المستوفاة عنها رقم (١٦٣) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته

* * * * *

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات رخص البث وإعادة البث الإذاعي
والتلفزيوني رقم (١) لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ
إقرارها من قبل الوزير وتنتشر في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني
المخصصة لها في المادة (٢) من قانون الإعلام المرئي والمسموع
المؤقت رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٢، والمادة (٢) من نظام رخص البث
وإعادة البث والرسوم المستوفاة عنها رقم (١٦٣) لسنة ٢٠٠٣
وتعديلاته.

المادة (٣): أ- على مقدم طلب الحصول على رخصة البث أو إعادة البث
الإذاعي أو التلفزيوني تزويد الهيئة بالوثائق والبيانات المطلوبة
كاملة خلال مدة أقصاها شهر واحد، وإذا تبين وجود نقص فيها،
فعليه تقديمها للهيئة خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ
إبلاغه خطياً بذلك.

ب- في حال عدم التزام مقدم الطلب بما جاء في البند (أ) من هذه
المادة يلغى الطلب تلقائياً ولا يُنظر فيه مرة أخرى ولا يجوز له
التقدم بطلب جديد للهيئة إلا بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ
الإلغاء.

المادة (٤): أ. على مقدم الطلب إرفاق شيك مُصنَّق مع الطلب بمقدار قيمة رسم
منح الرخصة المطلوبة، على أن يتم (صرفه) بمجرد صدور قرار
مجلس الوزراء بمنح الرخصة.

ب. لا يجوز استرداد الشيك المصنَّق المشار إليه في البند (أ) من هذه
المادة إلا في حال رفض الطلب وفقاً للمادة (١٨/ب) من القانون.

المادة (٥): على مقدم الطلب تقديم كفالة حسن تنفيذ لمدة عام بمقدار قيمة الرسم
السنوي للرخصة تجدد لمدد مماثلة إذا لزم الأمر.

المادة (٦): على مقدم الطلب إيداع حد أدنى من رأس المال المسجل لدى أي من
البنوك الأردنية وفقاً لما يلي:-

أ- مليون دينار عن أي رخصة محطة بث تلفزيوني أرضي تغطي
معظم مناطق المملكة، ونصف مليون عن أي منطقة أخرى.

ب- خمسين ألف دينار عن أي رخصة محطة بث تلفزيوني فضائي.

ج- مئة ألف دينار عن أي رخصة محطة بث إذاعي على موجات
(FM) في منطقة عمان الكبرى.

د- يُستثنى مما ورد في نص المادة (٦) من هذه التعليمات المؤسسات
والدوائر الحكومية.

٣٠٣١

المادة (٧): يستحق الرسم السنوي عن الرخصة الممنوحة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بمنح الرخصة المطلوبة.

المادة (٨): أ- يتم توقيع اتفاقية الترخيص بين الهيئة والمرخص له خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بمنح الرخصة.

ب- يجوز للهيئة التوصية بالموافقة على إلغاء الرخصة في حال عدم التزام المرخص له بتوقيع اتفاقية الترخيص خلال المدة المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة، وفي هذه الحالة تصدر الهيئة كفالة حسن التنفيذ الواردة في المادة (٦) من هذه التعليمات.

المادة (٩): تُحدد مدة رخصة البث الإذاعي أو التلفزيوني بعد موافقة مجلس الوزراء لمدة (١٠) سنوات، وإعادة البث لمدة (٥) خمس سنوات، ما لم يطلب مقدم الطلب مدة أقل من ذلك.

المادة (١٠): يلتزم المرخص له بتزويد الهيئة بإسم وشعار المحطة المعتمد والمسجل حسب الأصول لدى وزارة الصناعة والتجارة مدعماً بوثائق تثبت حقوق ملكية الاسم والشعار من قبل الجهات المختصة في المملكة، قبل توقيع اتفاقية الترخيص مع الهيئة.

المادة (١١): يلتزم المرخص له بإعلام وأخذ موافقة الهيئة عن أي تمويل أجنبي لمحطته قبل حصوله عليه.

المادة (١٢): أ- تتولى الهيئة استلام الشكاوى التي ترد إليها من قبل الجمهور أو أي من المرخص لهم على مرخص لهم آخرين.

ب- تُقدّم الشكاوى لدى الهيئة بصورة خطية ومفصلة ومشفوعة بالمادة الإعلامية موضوع الشكاوى إن أمكن.

ج- يُشترط للنظر في الشكاوى أن يتم التقدم بها خلال (٢٠) عشرين يوماً من تاريخ بث المادة الإعلامية أو حدوث النزاع المتعلق بالشكاوى.

د- تقوم الهيئة عدد الضرورة بدعوة الأطراف المتنازعة ومن ثم تقوم بتنظيم محاضر جلسات النظر بالشكاوى، وتصادق الهيئة والأطراف المتنازعة على صحة ما ورد فيها وتكون ملزمة للأطراف المتنازعة.

هـ- تلتزم الأطراف المتنازعة (المشتكى والمشتكى عليه) بتطبيق قرار الهيئة الصادر عنها.

و- تلتزم الأطراف المتنازعة بتزويد الهيئة دون تأخير بأية بيانات أو وثائق تفيد سير النظر في الشكاوى.

ز- تبلغ الهيئة الأطراف المتنازعة بقرارها بخصوص الشكاوى المقدمة خلال سبعة أيام من تاريخ صدور قرارها.

المادة (١٣): تجديد الرخص: يلتزم المرخص له بالحصول على رخصة بث أو إعادة بث عند انتهاء رخصته ورغبته بتجديدها بما يلي:

أ. تعبئة طلب تجديد الرخصة لدى الهيئة قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء الرخصة.

ب. تزويد الهيئة بأية وثائق أو بيانات تُطلب عند تقديم الطلب.

المادة (١٤): يلتزم المرخص له الذي انتهت مدة رخصته أو انقضى وفقاً لأحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه بنسوية أمور الأجهزة والمعدات العائدة للمحطة وفقاً لأحكام القوانين النافذة المفعول في المملكة العلاقة.

المرخص له

المادة (١٥): أ. يتم توقيع اتفاقيات محطات البحث عبر الأقمار الاصطناعية (SNG) في حالة الاستخدام لمدة سنة فقط.

ب. يُقَدَّم طلب تجديد رخصة استخدام محطة البحث عبر الأقمار الاصطناعية (SNG) السنوية للهيئة قبل شهر من انتهاء مدتها لدراستها حسب الأصول.

ج. يعتمد الرسم اليومي الوارد في نظام رخص البحث وإعادة البحث والرسوم المستوفاة عنها وتعديلاته النافذ المفعول عن رخصة البحث باستخدام المحطة الأرضية المتحركة (SNG) عن كل يوم من تاريخ انتهاء اتفاقية الترخيص.

المادة (١٦): (أ) تستوفي الهيئة غرامة تأخير عن دفع الرسم السنوي عن الرخصة بواقع (١٠٠) دينار عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء من الأسبوع اعتباراً من تاريخ استحقاق دفع الرسم، على أن لا يتجاوز مجموع الغرامات المستوفاة عن (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار.

(ب) تستثنى محطات إعادة البحث الخارجي والمؤسسات والدوائر الحكومية غير المعفاة من رسوم الترخيص من الغرامات المنصوص عليها في البند (أ) من هذه المادة.

المادة (١٧): للوزير إصدار تعليمات تكميلية لهذه التعليمات أو تعديلها من وقت لآخر حسب مقتضى الحال.

رئيس الوزراء

المكتوب معروف الهيئت

تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦

تعليمات مراكز الدراسات المسائية الأكاديمية في المؤسسات التعليمية الحكومية صادرة بموجب المادة رقم (٦) من نظام مراكز الدراسات المسائية رقم (١٦) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته

المادة ١: تسمى هذه التعليمات (تعليمات مراكز الدراسات المسائية الأكاديمية في المؤسسات التعليمية الحكومية لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة ٢: يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم.
الوزير :	وزير التربية والتعليم.
المديرية :	مديرية التربية والتعليم لمحافظة / اللواء / لمنطقة.
المدير :	مدير التربية والتعليم في محافظة / لواء / منطقة.
المركز :	مركز الدراسات المسائية المنشأ بموجب المادة الثالثة من نظام مراكز الدراسات المسائية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠.
المشرف :	رئيس قسم التعليم العام في المديرية.
الدارس :	الشخص الذي يلتحق بصنوف المركز.
البرنامج :	برنامج الحصص اليومية في المركز.

المادة ٣: تشمل خطة الدراسة المسائية المباحث المقررة في التعليم النظامي للمرحلتين الأساسية والثانوية، باستثناء (التربية الفنية، التربية الرياضية، الموسيقى والأناشيد، التربية المهنية / العملي، الحاسوب / العملي، والتجارب المخبرية).

المادة ٤: يستوفى من كل دارس في الدراسات المسائية أجر مقداره ستين ديناراً عن الفصلين الدراسيين، تدفع في بداية العام الدراسي.

المادة ٥: يفتح المركز إذا توفر الحد الكافي من الدارسين وبما يغطي لبقائه المالية ذاتياً، وبموافقة المدير.

مكتوب معروف الهيئت

المادة ٦ : تقوم المديرية بتسجيل الراغبين في الالتحاق بالمراكز ابتداءً من مطلع شهر آب من كل عام، وعلى مدار العام الدراسي.

المادة ٧ : يسمح بتسجيل الراغبين في الالتحاق بالمراكز من الصف السابع الأساسي وحتى الصف الثاني الثانوي بموجب أوراقهم الثبوتية المصدقة حسب الأصول.

المادة ٨ : أ- يبدأ التدريس في المركز في الأسبوع الثالث من بداية العام الدراسي لطلبة المدارس، وينتهي في نهاية شهر نيسان من كل عام.
ب- يتخلل العام الدراسي عطلة رسمية تحددها الوزارة لا تزيد مدتها عن شهر واحد متصل يتزامن مع فترة الاختبارات التحصيلية لنهاية الفصل الدراسي الأول لطلبة المدارس، وعطلة الشتاء من كل عام.

المادة ٩ : يقوم مدير المركز بإعداد برنامج يتضمن عدداً من حصص المباحث الدراسية التي تتناسب مع احتياجات وظروف وأعداد الدارسين ، وتكون مدة الحصة خمسين دقيقة.

المادة ١٠ : تستكون السنة الدراسية في المراكز من فصلين دراسيين حسب ما هو معمول به في مدارس المملكة، ويختار الدارس الدوام والمباحث الدراسية، وحضور الحصص، ولا يخضع لامتحانات مقررة، وإنما يمكن للمدرسين أن يعقدوا امتحانات يومية للراغبين من الدارسين لأغراض تقدير مستوى تحصيلهم، ولا يحتفظ بقبول هذه الامتحانات، ولا يتركب عليها أي شهادات.

المادة ١١ : يقوم مدير المركز بتنظيم سجل للتعليم الإضافي للعاملين ، وسجل بدوام الدارسين في المركز، ويمنح الدارس بناء على طلبه شهادة تثبت تسجيله ونسبة حضوره في المركز، والمواد التي درسها .

المادة ١٢ : يسمح للدارسين المتحقين بالمراكز والراغبين في الحصول على شهادات مدرسية للتقدم للامتحانات المدرسية الفصلية المقررة أو امتحان المستوى في المدارس الحكومية، مع مراعاة تطبيق تعليمات الامتحانات الخاصة ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسات منزلية) رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦.

المادة ١٣ : لا يعتبر التسجيل في المراكز أو الالتحاق بها من الأسباب الموجبة لتأجيل خدمة العلم.

المادة ١٤ : تقوم مديريات التربية والتعليم بتزويد الوزارة بما يلي:

- أ- أسماء المدارس التي تم فتح المراكز فيها.
- ب- أسماء المشرفين العاملين في المراكز.
- ج- أسماء المعلمين الذين تم اختيارهم للعمل في المراكز، ومؤهلاتهم العلمية، وعدد الحصص الصفية، والصفوف والشعب التي يدرسونها .
- د- التقارير الإشرافية الخاصة بالمراكز في نهاية كل شهر دراسي.

المادة ١٥ : يسمح لمدير المركز بتدريس ما لا يزيد عن عشر حصص مأجورة في الأسبوع وبموافقة المدير.

المادة ١٦ : يصرف مكافأة مالية لكل من :

- أ- المشرف دينارين ونصف عن كل زيارة للمركز الواحد بحيث لا يزيد ما يتقاضاه عن (٢٥) ديناراً في الشهر الدراسي.
- ب- مدير المركز (٢٥) ديناراً في الشهر الدراسي .
- ج- المعلم حسب الأجور المقررة للحصص النظرية للتعليم الإضافي .
- د- للأذن (١٠) دينار في الشهر الدراسي .

المادة ١٧ : يقوم موظفو قسم المحاسبة في المديرية بتدقيق المطالبات المالية المتعلقة بالمراكز والعاملين فيها وبموافقة المدير ، ورفعها إلى الوزارة / إدارة الشؤون المالية.

المادة ١٨ : تتولى لجنة التربية في المديرية معالجة أي حالة لم تعالجها هذه التعليمات أو تنشأ عن تطبيقها.

المادة ١٩ : تلغى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم الدراسات المسائية الأكاديمية في المؤسسات التعليمية الحكومية رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠) .

وزير التربية والتعليم
المختبر والنقل

الأصل

آلية معدلة لآلية تحديد ألوان حافلات وسيارات الركوب المتوسطة العاملة لدى شركات التاجير والبيانات الواجب توفرها داخل هذه الوسائط

المادة (١) :

تسمى هذه الآلية (آلية معدلة لآلية تحديد ألوان حافلات وسيارات الركوب المتوسطة والبيانات الواجب توفرها داخل هذه الوسائط) وتقرأ مع "آلية تحديد ألوان حافلات وسيارات الركوب المتوسطة العاملة لدى شركات التاجير والبيانات الواجب توفرها داخل هذه الوسائط" المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٦٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١ والمشار إليها فيما يلي بالآلية الأصلية ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : يتم إضافة المادة (التالية) إلى الآلية الأصلية :

المادة (٨) :

يسمح لشركات التاجير بطلاء الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة العائدة لها بلون مغاير للون الحافلات المعتمد في حال طلب الجهة التي يتم تاجيرها هذه الحافلات بتغيير اللون ليتماشى مع طلب المستأجر ، شريطة تزويد الهيئة بنسخة من الاتفاقية المبرمة بين شركة التاجير والجهات الأخرى المستفيدة من خدمات التاجير على أن يتم إعادة لون هذه الحافلات إلى اللون الأصلي المعتمدة في المادة (١) أعلاه بعد انتهاء فترة عقد الاتفاقية المشار إليها أعلاه .

مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع النقل العام

تعليمات تصنيف مكاتب تاجير سيارات الركوب الصغيرة

المادة (١) :

تسمى هذه التعليمات " تعليمات تصنيف مكاتب تاجير سيارات الركوب الصغيرة لسنة ٢٠٠٦ " الصادرة بمقتضى احكام المادة (٩) من نظام ترخيص شركات ومكاتب سيارات التاجير رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٠٢ الصادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من قانون النقل العام للركاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ والذي حل محل قانون النقل العام لركاب الموقفت رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :

لغايات تصنيف مكاتب سيارات التاجير يتم اعتماد المعايير المبينة في الجدول ادناه :

الرقم	المعيار	الفترة	النقاط
١	عدد السيارات	٢٠ - ١٠	٥
		٤٠ - ٢١	١٠
		٨٠ - ٤١	١٥
		١٢٥ - ٨١	٢٠
		٢٥٠ - ١٢٦	٢٥
		٢٥١ فأكثر	٣٠
٢	سعة المحرك (سم)	١٢٩٩ - ٨٠٠	٢
		١٥٩٩ - ١٢٠٠	٥
		١٩٩٩ - ١٦٠٠	٧
		٢٠٠٠ فأكثر	١٠
٣	عمر المركبات (سنة)	٢ - ١	١٥
		٤ - ٣	١٢
		٦ - ٥	٩
		٨ - ٧	٥
		١٢ - ٩	٣
٤	عمر المكتب (سنة)	١٠ - ١	٥
		١٤ - ١١	٧
		١٥ فأكثر	١٠
٥	عدد الموظفين	٩ - ١	٥
		١٩ - ١٠	٧
		٢٠ فأكثر	١٠
٦	الانتساب لوكالة عالمية أو أكثر		٥
٧	وجود فرع أو أكثر للمكتب		٥
٨	استخدام تكنولوجيا المعلومات في حجز السيارات المصنف عن طريق الانترنت		٥
٩	خبرة المدير التنفيذي للمكتب في مجال قطاع النقل العام (سنة)	٥ - ١	٣
		١٠ فأكثر	٥

١٩٩٩

المادة (٣):

يتم احتساب نقاط عمر المركبات وسعة المحرك حسب المعدل الوسطي لكافة السيارات المملوكة لكل مكتب.

المادة (٤):

يتم تصنيف مكاتب سيارات التاجير باحتساب مجموع النقاط وفقاً للجدول المبين للمادة (٢) أعلاه من هذه التعليمات وعلى النحو التالي :

النقاط	التصنيف
٢٥ - ١	نجمه
٤٠ - ٢٦	نجمتان
٦٠ - ٤١	ثلاث نجوم
٧٥ - ٦١	أربع نجوم
٨٩ - ٧٦	خمس نجوم
٩٠ فأكثر	ست نجوم

المادة (٥):

تتمتع مكاتب سيارات التاجير بالمزايا التالية:-

أ- المكاتب المصنفة نجمة واحدة ونجمتين:
السماح بتاجير السيارة مع سائق

ب- المكاتب المصنفة ثلاث نجوم:

- ١- المزايا الممنوحة لمكاتب النجمة الواحدة والنجمتين .
- ٢- السماح بفتح فرع واحد في فنادق الثلاث نجوم شريطة ان لا يقل عدد سيارات المكتب عن ٤١ سيارة وبعد موافقة الهيئة .

ج- المكاتب المصنفة أربعة نجوم:

- ١- المزايا الممنوحة لمكاتب الثلاث نجوم
- ٢- السماح بفتح فرع واحد في فنادق الأربع نجوم شريطة ان لا يقل عدد سيارات المكتب عن (٨١) سيارة وبعد موافقة الهيئة.
- ٣- السماح بامتلاك سيارات الليموزين وضمن المواصفات الفنية الصادرة عن الهيئة والمهيئة بالمادة (٥) من تعليمات منح التراخيص والتصاريح لمكاتب السيارات الفخمة (الليموزين) الصادرة عن ادارة الهيئة لولاية تعديلاتها لو تحل محلها .

د- المكاتب المصنفة خمس نجوم:

- ١- المزايا الممنوحة لمكاتب الأربع نجوم .
- ٢- السماح بفتح فروع في فنادق الخمس نجوم بالإضافة الى المعابر الحدودية وفرع اضافي في اي موقع داخل عمان ، شريطة ان لا يقل عدد السيارات عن ١٢٦ سيارة وبقرار يصدر من ادارة الهيئة.
- ٣- السماح بالعمل داخل المطارات شريطة ان لا يقل عدد السيارات عن (١٥١) سيارة شريطة الحصول على موافقة سلطة الطيران المدني .

هـ- المكاتب المصنفة ست نجوم:

- ١- المزايا الممنوحة لمكاتب الخمس نجوم
- ٢- السماح بفتح فروع حسب الاحتياج شريطة ان لا يقل عدد سيارات المكتب عن (٢٥١) سيارة .
- ٣- السماح بفتح فروع في المعابر الحدودية وبقرار يصدر من ادارة الهيئة .

المادة (٦):

يعاد النظر في تصنيف مكاتب سيارات التاجير سنوياً عند ترخيص المكتب ولا يرخص المكتب الا بعد تصنيفه .

المادة (٧):

إذا تم تصنيف المكتب بدرجة اعلى من الدرجة التي كان مصنفاً بها بالعام الماضي يمنح المكتب جميع امتيازات هذه الدرجة .

المادة (٨):

إذا تم تصنيف المكتب بدرجة اقل من الدرجة التي كان مصنفاً بها بالعام الماضي يعطى المكتب مهلة اقصاها شهر من تاريخ انتهاء ترخيص المكتب لتصويب أوضاعه وخلاف ذلك يحرم المكتب من جميع امتيازات الدرجة التي كان مصنفاً بها.

١٥٤١
١٥٤١
١٥٤١

المادة (٩):

في حالة اندماج أي من مكاتب التأجير يتم إعادة تصنيف المكتب حسب المعطيات الجديدة للمكتب المندمج والقرارات الصادرة أو التي ستصدر من إدارة الهيئة بخصوص الاندماج.

المادة (١٠): مواصفات السائق لسيارات التأجير :

١. أن يكون أردني الجنسية ويجيد القراءة والكتابة .
٢. أن لا يقل العمر عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٦٠ سنة .
٣. أن يكون حاصلاً على رخصة سواقة تخوله قيادة السيارة .
٤. أن يكون حسن السير والسلوك غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق وأن يثبت ذلك بشهادة حسن سير وسلوك من الجهة ذات العلاقة .
٥. أن يتقيد بالزي الخاص بكل مكتب .
٦. أن يلتزم السائق بتعليمات المكتب من حيث المظهر العام بشكله والمظهر العام لمركبته والحركة لأي موقع يريده المكتب .
٧. أن يحصل على تصريح مسبق من الجهات الأمنية وإدارة الهيئة تتعلق باجتيازه دورة السلامة العامة المرورية والمعلومات العامة .
٨. أن يلتزم بالعمل بعدد ساعات العمل التي يحددها قانون العمل النسائي المفعول .
٩. أن يكون لدى السائق المام باللغة الانجليزية أو أي لغة أخرى بالإضافة إلى العربية .

المادة (١١):

تطبيق تعليمات ترخيص مكاتب سيارات التأجير على أي أمر لم يرد ذكره في هذه التعليمات .

مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع النقل العام

تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص الناقلين

لمزاولة أعمال نقل البضائع العامة على الطرق لسنة (٢٠٠٦)
صادرة بموجب أحكام المادة (٦) من نظام ترخيص الناقلين ووسطاء الشحن
رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص الناقلين لمزاولة أعمال نقل البضائع العامة على الطرق لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/٨/١ .

المادة (٢): تعدل الفقرة (هـ) من المادة (٤) من التعليمات الأصلية بإلغاء عبارة (٢٠) عشرين شاحنة الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (١٠) عشر شاحنات.

المادة (٣): يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:

- أ. يشكل الوزير لجنة برئاسة مدير المديرية وعضوية مندوبين عن كل من وزارة النقل، إدارة ترخيص السواقين والمركبات/ مديرية الأمن العام، إدارة الدوريات الخارجية/ مديرية الأمن العام، واللجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لتحقيق مهامها.

سعود نصيرات

وزير النقل

مكاتب من الأصل

تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص الناقلين

لمزاولة أعمال نقل الحاويات على الطرق لسنة (٢٠٠٦)

صادرة بموجب أحكام المادة (٦) من نظام ترخيص الناقلين ووسطاء الشحن

رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته .

المادة الأولى :

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات المقصف المدرسي لسنة ٢٠٠٢) وتقرأ مع التعليمات الأصلية والمعدلة لها كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية :

يلغى نص المادة الرابعة عشر من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بالنص التالي :

المادة الرابعة عشر / :

١- يحسم مبلغ دينارين من حساب الأرباح والخسائر قبل التصرف بها لقاء تدقيق ميزانية المقصف الواحد .

٢- يتم توزيع صافي الأرباح السنوية على النحو التالي :

أ- (٤٠ %) للأعضاء سنوياً .

ب- (٥ %) رأسمال احتياطي للصرف على شراء الأثاث واللوازم وأعمال الصيانة اللازمة للمقصف أولاً ولل مدرسة ثانياً .

ج- (١٠ %) تصرف على نشاطات المدرسة المتنوعة كمساعدة الطلبة الأيتام والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وتكريم الطلبة المتفوقين ويكون الصرف من الفقرتين (ب) ، (ج) بقرار من الهيئة الإدارية حسب ما تراه ضرورياً بحيث لا تزيد القيمة على مائتي دينار للحالة الواحدة وحسب الأصول المالية المتبعة ويتم تزويد المديرية بنسخة من قرار الصرف للمتابعة وفي حالة زيادة المبلغ عن ذلك تؤخذ موافقة المدير .

د- (٥ %) لمشرف المقصف ويستثنى من مكافأة الهيئة الإدارية واللجان المنتخبة .

هـ- (١٢ %) للهيئة الإدارية واللجان المنتخبة المنصوص عليها في التعليمات.

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص الناقلين لمزاولة أعمال نقل الحاويات على الطرق لسنة ٢٠٠٦) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/٨/١ .

المادة (٢): تعدل الفقرة (هـ) من المادة (٤) من التعليمات الأصلية بإلغاء عبارة (٢٠) عشرين شاحنة الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (١٠) عشر شاحنات.

المادة (٣): يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ. يشكل الوزير لجنة برئاسة مدير المديرية وعضوية مندوبين عن كل من وزارة النقل، إدارة ترخيص السواقين والمركبات/ مديرية الأمن العام، إدارة الدوريات الخارجية/ مديرية الأمن العام، واللجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لتحقيق مهامها.

سعود نصيرات

وزير النقل

تعليمات معدلة لتعليمات المقصف المدرسي

رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاتها

المادة الأولى :

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات المقصف المدرسي لسنة ٢٠٠٢) وتقرأ مع التعليمات الأصلية والمعدلة لها كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية :

يلغى نص المادة الرابعة عشر من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بالنص التالي :

المادة الرابعة عشر / :

١- يحسم مبلغ دينارين من حساب الأرباح والخسائر قبل التصرف بها لقاء تدقيق ميزانية المقصف الواحد .

٢- يتم توزيع صافي الأرباح السنوية على النحو التالي :

أ- (٤٠ %) للأعضاء سنوياً .

ب- (٥ %) رأسمال احتياطي للصرف على شراء الأثاث واللوازم وأعمال الصيانة اللازمة للمقصف أولاً ولل مدرسة ثانياً .

ج- (١٠ %) تصرف على نشاطات المدرسة المتنوعة كمساعدة الطلبة الأيتام والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وتكريم الطلبة المتفوقين ويكون الصرف من الفقرتين (ب) ، (ج) بقرار من الهيئة الإدارية حسب ما تراه ضرورياً بحيث لا تزيد القيمة على مائتي دينار للحالة الواحدة وحسب الأصول المالية المتبعة ويتم تزويد المديرية بنسخة من قرار الصرف للمتابعة وفي حالة زيادة المبلغ عن ذلك تؤخذ موافقة المدير .

د- (٥ %) لمشرف المقصف ويستثنى من مكافأة الهيئة الإدارية واللجان المنتخبة .

هـ- (١٢ %) للهيئة الإدارية واللجان المنتخبة المنصوص عليها في التعليمات.

ملاحظة
المرجع الأصلي

و- (٦ %) تحول للمديرية لتصرف حسب الأصول المالية المتبعة وفق الأسس التي تضعها اللجنة .

ز- (٢ %) تحول للوزارة بموجب شيك باسم الوزير لتصرف حسب الأسس التي تضعها اللجنة المشرفة في الوزارة.

ح- (٢٠ %) تحول للوزارة ليتم صرفها على تدفئة المدارس الحكومية .

٣- يصرف لمسؤول المقاصف المدرسية في المديرية بموجب قرار من اللجنة المشرفة مكافأة سنوية من أرباح المقاصف المدرسية /حصة المديرية لقاء الإشراف الإداري والمالي على النحو التالي :

- أ- (٦٠) دينار إذا بلغ عدد المقاصف ١٠٠ فما دون .
ب- (٨٠) دينار إذا بلغ عدد المقاصف ٢٠٠ فما دون .
ج- (١٠٠) دينار إذا بلغ عدد المقاصف أكثر من ٢٠٠ مقصف .

المادة الثالثة: يلغى نص المادة الخامسة عشر من التعليمات الأصلية ويستعاض عنها بالنص التالي :
المادة الخامسة عشر : تصرف مكافآت مالية لأعضاء اللجنة المشرفة في الوزارة والمديرية بواقع (١٥) دينار عن كل اجتماع شريطة أن يكون موعد الاجتماع خارج أوقات الدوام الرسمي وأن لا تزيد عن عشرة اجتماعات للجنة الوزارة وعشرة اجتماعات للجنة المديرية .

وزير التربية والتعليم
المختور هالة طوقان

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ تعليمات تنظيم إجراءات الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية

استناداً لنص المادة ٢٨ من نظام الشراء الموحد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٢ .

الفصل الأول

المادة (١):-

تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم إجراءات الشراء الموحد وشروط الاشتراك به، وطريقة دراسة العروض، والإحالة والضمانات الواجب تقديمها من قبل المناقصين والمتعهدين، والإلتزامات والمسؤوليات المترتبة عليهم ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٢):-

تعني الكلمات والعبارات المعرفة بالمادة رقم (٢) من نظام الشراء الموحد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٢ أينما وردت في هذه التعليمات نفس المعاني المخصصة لها في المادة رقم (٢) من نفس النظام، مالم تدل القرينة على غير ذلك .

المادة (٣):-

مع مراعاة ما ورد في المادة رقم (٢) من نظام الشراء الموحد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٢ تكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه مالم تدل القرينة على غير ذلك .

اللجنة:-

لجنة عطاءات الشراء الموحد المشكلة بموجب احكام نظام الشراء الموحد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٢

اللجنة الفنية :-

هي اللجنة التي يشكلها رئيس لجنة عطاءات الشراء الموحد لدراسة اي عطاء ولتقديم التوصيات بشأنه الى اللجنة من الخبراء والفنيين سواء كان التشكيل بلاسمه الشخصية او من ممثلين عن الجهات المشاركة بالشراء الموحد .

وزارة الصحة

أمين السر:-

المسؤول عن دعوه إجتماعات اللجنة وحفظ القيود والسجلات وتدوين القرارات ومتابعه تنفيذها.

مسامور

التخليص:- الشخص الذي يعهد اليه انجاز المعاملات الجمركية وسائر وثائق الشحن والتخليص مع الدوائر المختصة في الدولة لحساب الدائرة.

العتاء

عملية الشراء التي تتم من خلال اللجنة عن طريق طرح عطاء بالإعلان عنه. الشخص الذي يتقدم بعرض لعطاء مطروح.

المنافس:-

المتعهد:-

الشخص الذي احبل عليه العطاء من قبل اللجنة وتم التعاقد معه.

المستودع:-

المكان الذي تحفظ فيه اللوازم التي ترد الى دائرة الشراء الموحد ليتم إستلامها حسب الأصول وتوزيعها الى الجهات المعنية بالشراء.

الشروط

شروط الدخول في العطاء والتعاقد مع المتعهدين والتي ترفق بكل دعوه عطاء.

العامية:-

الشروط

الشروط التي تضعها دائرة الشراء الموحد من قبل لجنة تشكل من مندوبي الجهات المستفيدة بالشراء الموحد.

الخاصة:-

دعوه

تتكون من الوثائق التالية:-

العطاء:-

أ- دعوه الدخول في العطاء

ب- المواصفات للأدوية أو المستلزمات الطبية (وتشمل النماذج والمخططات والرسومات وأي إيضاحات أخرى).

ج- التعليمات والشروط العامة للعطاءات

د- الشروط الخاصة (إن وجدت).

هـ- متطلبات تاهيل المنافسين (عند الطلب).

الفصل الثاني المهام والواجبات

المادة (٤):- على الدائرة:-

أ- مراجعه المواصفات الموحدة للأدوية والمستلزمات الطبية المراد شراؤها للتأكد من انها عامة ودقيقة وواضحة ولها ان تستعين بالخبراء والفنيين أو أي جهة أخرى للتأكد من ذلك.

ب- التأكد من تقديم مستند التزام مالي مصدق حسب الأصول بالقيمة المقدرة للعطاء وتحويل السيولة المالية من قبل كل جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة (٤) من نظام الشراء الموحد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٢ الى البنك المركزي وحسب الآلية المقررة من مجلس الادارة.

ج- التأكد من عدم إمكانية تأمين المواد المطلوبة من إحدى الجهات الأخرى.

د- إعداد دعوه العطاء

المادة (٥):-

للدائرة وقيل طرح العطاء وضع الأسس والقواعد الضرورية لتأهيل المنافسين إنما إقتضت الضرورة ذلك بالاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص لتحقيق ذلك.

المادة (٦):-

للمدير بتوصية من لجنة العطاءات حق تصحيح أخطاء الطباعة أو الكتابة بالعقود المبرمة مع المتعهدين.

المادة (٧):-

الإعلان عن العطاءات

١- يعلن المدير عن طرح العطاءات بأرقام متسلسلة سنوية بما لا يقل عن ثلاث صحف يومية محلية في أكثر من يوم ويوسائل الاعلان الأخرى التي يراها مناسبة.

٢- يجب ان يشتمل الإعلان عن العطاء ايضاحاً عن رقم العطاء، ونوع الأدوية أو المستلزمات الطبية، وآخر موعد لبيع دعوة العطاء، وآخر موعد لتقديم العروض وثمن دعوة العطاء وكفالة دخول العطاء، وأي أمور أخرى يرى المدير ضرورة الإعلان عنها.

٣- للمدير بناءً على طلب أكثر من منافس أو لضرورة يراها، ان يمدد موعد تقديم العروض لفترة زمنية مناسبة، إذا اقتنع بجديه الطلب، ويعلن عن ذلك بنفس وسائل الإعلان التي سبق وأعلن عن العطاء من خلالها.

ملاحظة
الأصل

٤- يعلن المدير عن العطاء الذي تقرر إعاده طرحه .

المادة (٨):-

١- يتولى أمين سر لجنة العطاءات المهام التالية بالتعاون مع وحدة المشتريات في الدائرة:-

١- دعوة اللجنة

٢- تدقيق طلبات الشراء التي تعود الى اللجنة والتأكد من انها مستوفيه الشروط المطلوبة .

٣- تدقيق صحة الاعلانات ونماذج دعوة العطاء ومرفقاتها والتأكد من عدم وجود أخطاء فيها وعليه ان يتأكد من نشر الاعلانات في الصحف قبل موعد فتح المناقصات لمدة لا تقل عن أربعة أسابيع وفي حاله اعاده طرح العطاء يتم النشر قبل موعد فتح المناقصات لمدة لا تقل عن عشرين يوماً .

٤- تنظيم المناقصات ضمن جداول المفاضله حسب الاصول .

٥- تدوين قرارات اللجنة ومتابعة تصديقها وتنفيذها .

٦- تبليغ المتعهدين المحال عليهم العطاء

٧- العمل على تحصيل رسوم الطوابيع والجامعة من المتعهد المحال عليه العطاء حسب قانون الطوابيع ورسوم الجامعة عن طريق الدوائر المالية المختصة .

٨- الاحتفاظ بكافة معاملات العطاءات التي ترد الى اللجنة للرجوع اليها عند الحاجة .

٩- ارسال جميع الكفالات المالية الى الوحدة المالية لمتابعتها حسب الاصول ولايفرج عنها الا بالإيعاز من أمين سر اللجنة بعد وفاء المتعهدين بكافة التزاماتهم تجاه الدائرة .

١٠- المحافظة على سرية المراسلات والمعلومات التي تعهد اليه بما في ذلك دعوة العطاء وحفظ المعلومات .

١١- تكون مدة امانه السر سنتين قابله للتجديد لمره واحده فقط على انه يحق للمجلس بتسبيب المدير انتهاء هذه المده قبل انتهائها اذا اقتضت الضرورة ذلك .

الفصل الثالث

الشروط العامة للدخول في العطاءات والتعاقد مع المتعهدين

أولاً:- كفالات وضمائنات العطاءات:-

المادة (٩):- كفالة الدخول في العطاءات

على المناقص ان يرفق بعرضه تأميناً مالياً على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك أو المؤسسات المالية المرخصه والعاملة في المملكة لحساب المدير العام بالإضافة لوظيفته ونسبة لا تقل ٢% عن ثلاثة بالمئة من قيمة الأديوه او المستلزمات الطبية الواردة في عرضه أو بالقيمة المقدره بدعوه العطاء وأن تكون ساريه المفعول لمدته (٩٠) يوماً من تاريخ آخر موعد لتقديم العروض الا إذا ورد خلاف ذلك بدعوه العطاء صراحة ويجوز للجنة قبول النقص في تأمين الدخول بما لا يزيد عن (٢%) من قيمة هذا التأمين.

المادة (١٠):-

١- تعاد كفالة الدخول في العطاء الى مقدميها من المناقصين وفقاً لما يلي:-

١- الى الذين لم تجر الاحالة عليهم بعد تصديق القرار من المرجع المختص .

٢- الى الذين انتهت مدة سريان عروضهم ولم يرغبوا بتجديدها بناءً على طلبهم الخطي .

٣- الى الذين جرت الاحالة عليهم بعد تقديم كفاله حسن التنفيذ .

ب - إذا استنكف المناقص عن الالتزام بعرضه، أو لم يتم بإتمام المتطلبات اللازمه للتعاقد وتوقيع أمر الشراء خلال المده التي يحددها المدير العام تصدر لجنة العطاءات قيمة تأمين الدخول إيرداً للخزينة .

الجمعية الرسمية

المادة (١١):-

كفالات حسن التنفيذ:-

أ- يعتبر المناقص ملتزماً بتقديم كفالة حسن التنفيذ للعطاء المحال عليه على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة والعاملة في المملكة بمبلغ لا يقل عن ١٠% عشرة بالمائة على أن تحسب هذه النسب من القيمة الاجمالية للأدوية أو المستلزمات الطبية المحالة عليه، أو من القيمة التي تقدرها لجنة العطاءات للقرارات غير محددة القيمة، ويجب تقديمها قبل توقيعها على أمر الشراء (عقد).

ب- يجوز قبول تأمين واحد للدخول بالعطاء وحسن التنفيذ لنفس العطاء مع مراعاة كفاية قيمة التأمين برفع قيمته بحيث لا تقل عن ١٠% من القيمة الاجمالية للأدوية أو المستلزمات الطبية المحالة عليه أو من القيمة التي تقدرها اللجنة للقرارات غير محددة القيمة إذا تضمن التأمين نصاً صريحاً بذلك.

المادة ١٢:-

يلتزم المناقص بتقديم كفالة حسن التنفيذ خلال المدة المحددة في كتاب تبليغ الاحالة الصادر عن الدائرة وبخلاف ذلك للجنة العطاءات الحق بمصادرة كفالة الدخول.

المادة ١٣:-

تتابع الدائرة صلاحية الكفالات والضمانات للعطاءات، وتطلب تمديد مدة صلاحية تلك الكفالات والضمانات قبل اسبوعين على الأقل من تاريخ انتهاء مدة السريان للفترة التي تراها مناسبة أو تحجز قيمة الكفالات وتقيدها امانات لدى الدائرة بإسم المدير العام بالاضافه لوظيفته للتصرف به على أنه كفالة للعطاء أو قرار الإحالة.

المادة ١٤:-

إذا استنكف المتعهد عن توريد الأدوية أو المستلزمات الطبية المحالة عليه، أو قصر في تنفيذ العقد في الموعد المقرر، أو قصر في استبدال المواد المذكورة المفروضة بأخرى مطابقة فعلى اللجنة اتخاذ الاجراءات بحق المتعهد بما في ذلك مصادرة قيمة كفالة حسن التنفيذ أو أي جزء منها بشكل يتناسب مع قيمة الأدوية أو المستلزمات الطبية غير الموردة بحيث لا يقل ذلك عن (١٠%) عشرة بالمائة من قيمة الأدوية أو المستلزمات المطلوبة غير الموردة منها، ويعتبر المبلغ ايراداً للخزينة.

المادة (١٥):-

تعاد كفالة حسن التنفيذ الى المتعهد بناء على طلبه الخطي بعد تنفيذه كافة شروط العقد و بموجب طلب خطي بالافراج عن الكفالة من وحدة المشتريات الى الوحدة الماليه في الدائره وكذلك الوثائق الاصوليه (ضبط الاستلام، مستند إدخال) و تقديم تأمين الصيانة والضمانه من سوء المصنعيه اذا تضمنتها شروط العقد.

المادة ١٦:-

كفالة الصيانة/ والخاصه بالمستلزمات الطبية حسب دعوة العطاء

أ- تقدم كفالة الصيانة على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر من بنك أو مؤسسة مرخصه وعاملة في المملكة بنسبة لا تقل عن ٥% من قيمة المستلزم الطبي المكفول، وتعاد هذه الكفالة الى المتعهد بعد ان يقدم

براءة ذمة من الجهة المستفيدة الى الدائره. وإذا أخل المتعهد بتقديم الصيانة المطلوبة، فيحق للجنة مصادرة قيمة الكفالة وإجراء الصيانة على حساب المتعهد وتحمله فروق الأسعار.

ب- إذا كان المستلزم الطبي المورد بحاجة الى تركيب وتشغيل كالأجهزة، ولم تقم الجهة المستفيدة بالطلب من المتعهد القيام ببده التركيب والتشغيل بعد استلامه وإدخاله الى المستودعات اصولياً، فتبدأ فترة الصيانة المجانية في هذه الحالة بعد ١٢٠ يوماً من تاريخ التركيب والتشغيل.

ج- عند انتهاء مدة الصيانة المجانية الواردة بقرار الاحالة، تعتبر كفالة الصيانة المقدمة من المتعهد مفرجاً عنها حكماً بعد مضي (١٢٠) يوماً في حالة عدم ورود أي اشعار خطي من الجهة المستفيدة.

د- لا يطلب تأمين صيانة للمستلزمات الطبية التي ليست بحاجة الى صيانة، على ان تقوم اللجنة بتحديد ذلك في دعوة العطاء وقرار الاحالة.

المادة ١٧:-

كفالة سوء المصنعيه

أ- يقدم المتعهد كفالة عدلية للضمان من سوء المصنعية بكامل قيمة المستلزمات الطبية المضمونه مضافاً اليها (١٥%) خمسة عشرة بالمائة من قيمتها، إلا إذا ورد خلاف ذلك في دعوة العطاء.

كفالة
عن الأصل

ب- يلتزم المتعهد باستبدال المستلزمات الطبية التي ثبت سوء مصنعيتها خلال فترة الضمانة الواردة بقرار الاحالة بناءً على تقرير لجنة فنية من الجهات المستفيدة و/أو لجنة فنية تشكلها لجنة العطاءات، باستبدالها بأخرى جديدة على نفقته بموجب إقرار خطي موقع منه بذلك، وفي جميع الاحوال يجب ان يتم استبدالها خلال شهرين كحد أقصى من تاريخ إشعاره بذلك من الدائرة و/أو لجنة العطاءات، وللجنة فرض غرامة تتناسب مع مدة استبدالها والضرر والنقصات الناتجة عن ذلك، ويعاد احتساب مدة الكفالة من تاريخ تقديم المواد الجديدة واستلامها اصوليا.

ج- مدة الكفالة من سوء المصنعية سنة ميلادية من تاريخ الاستلام النهائي إلا إذا ورد خلاف ذلك بقرار الإحالة.

د- وإذا لم ينفذ المتعهد الإجراءات الواردة بالفقرة (ب) اعلاه يتم تحصيل قيمة الكفالة كاملة بموجب قانون تحصيل الاموال الأميرية أو أي وسيلة أخرى، ويصادر (١٠%) عشرة بالمئة من قيمة الأدوية أو المستلزمات الطبية التي ثبت سوء مصنعيتها إيرادا لحساب الخزينة، ويودع الباقي أمانات لشراء المواد على حساب المتعهد وتحميلة كافة كلفة المواد وأي نفقات أو ضرر يلحق بالجهات المستفيدة بالشراء.

هـ- يتم الإفراج عن الكفالة اعلاه بعد انقضاء المدة المحددة وعدم ظهور أي سوء مصنعية بموجب كتاب خطي من الجهة المستفيدة الى الدائرة.

المادة (١٨):-

تحفظ تأمينات وضمانات العطاءات لدى سكرتاريا لجنة العطاءات أو القسم المالي في الدائرة .

ثانياً:- شراء دعوة العطاء واعداد وتقديم العروض من قبل المناقصين .

المادة (١٩):-

يقدم المناقص الذي يرغب بشراء دعوة العطاء نسخة مصدقة عن رخصة مهن سارية المفعول تخوله صناعة الأدوية أو المستلزمات الطبية أو الإتجار بها، والسجل التجاري الذي يبين كافة الشروط التي تتطلبها وزارة الصناعة والتجارة للتسجيل في السجل التجاري، ويجوز للموظف المختص أن يطلب ذلك عند بيع أي دعوة عطاء أو أن يطلبها مرة أو أكثر في السنة الواحدة.

المادة (٢٠):-

يدفع المناقص ثمن دعوة العطاء المقرر (غير المسترد) مقابل وصول مقبوضات حسب الأصول لصالح الدائرة ، ويتسلم كافة وثائق دعوة العطاء ومرفقاتها وتحدد قيمة دعوة العطاء بقرار من المدير العام.

المادة (٢١):-

بعد المناقص عرضه وفقاً لوثائق دعوة العطاء، بعد أن يقرأ هذه الوثائق ويفهم جميع ماورد فيها، وإذا لم تكن الوثائق كاملة أو وجد نقصاً فيها فعليه طلب الوثيقة الناقصة من الدائرة ويتحمل النتائج المترتبة على عدم قيامه بالتدقيق والاستكمال بصورة صحيحة.

المادة (٢٢):-

عند التنويه في دعوة العطاء الى أن المستلزمات الطبية المراد شراؤها يجب أن تتطابق مع العينة أو العينات الموجودة في الدائرة أو في أي مكان آخر تحدده دعوة العطاء، فعلى المناقص معاينة العينة/ العينات، وفحصها الفحص اللازم قبل تقديم عرضه، ولايعفيه الادعاء بعدم الإطلاع أو إجراء المطابقة والفحص اللازمين، ويعتبر كأنه إطلع على العينة.

المادة (٢٣):-

بعد المناقص عروضه الفنية والمالية على الجداول والنماذج المرفقة بدعوة العطاء، ويختتم ويوقع كافة وثائق دعوة العطاء، ويقدمها ضمن العرض كاملة، ويحق للمناقص بالاضافة الى وثائق دعوة العطاء أن يضيف أي وثائق او معلومات يرغب اضافتها. ويرى انها ضرورية لتوضيح عرضه، وعليه ان يكتب عنوانه الكامل والدقيق في عرضه متضمناً رقم صندوق البريد، والهاتف،والفاكس والبريد الالكتروني لترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالعطاء، وعليه ان يبلغ الدائرة خطياً عن أي تغيير او تعديل في عنوانه، وتعتبر جميع المكاتبات التي تترك له في العنوان المذكور او ترسل اليه في البريد او بأي وسيلة ارسال اخرى كأنها وصلت له. وسلمت في حينها.

عنوان الأصل

المادة (٢٤):-

بعد العرض على نسختين متطابقتين (الأصل ونسخه عنها) مطبوعاً أو مكتوباً بالحبر بخط واضح خال من المحو أو التعديل أو الشطب أو الإضافة أو التحشية، وإذا اقتضت الظروف ذلك فيجب على المناقص التوقيع بالحبر الأحمر بجانب المحو أو التعديل أو الشطب أو الإضافة أو التحشية، وعليه كتابة السعر بالرقم والحروف، وعلى المناقص كذلك أن يذكر السعر الإفرادي للوحدة ولمجموع الوحدات لكل مادة، وكذلك السعر الاجمالي للعرض (لجميع المواد المقدم لها)، ويعتبر السعر شاملاً أجور التحزيم والتغليف، وبخلاف ذلك يحق للجنة العطاءات أن تهمل العرض بالإضافة الى تقديم نسخة الكترونية من العرض .

المادة (٢٥):-

على المناقص - عندما يطلب منه ذلك - تقديم البيانات والوثائق الأصولية بخبرته ومقدرته الفنية والمالية، ودرجة الخدمة المتوافرة لديه، وأي متطلبات أخرى ضرورية للدلالة على قدرته بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه ومتطلبات العطاء، وفقاً للنموذج خاص بعد لتلك الغاية للعطاءات التي تتطلب ذلك .

المادة (٢٦):-

يقدم المناقص العرض على نسختين متطابقتين منفصلتين بالإضافة الى تقديم نسخة الكترونية من العرض، مع تأمين الدخول بالعطاء في مغلف واحد مطلق بإحكام، الا إذا طلب في دعوة العطاء غير ذلك، ويكتب عليها اسم الدائرة والعنوان ص.ب ٠٠٠٠، واسم وعنوان المناقص الثابت، ورقم العطاء بخط واضح، والتاريخ المحدد كآخر موعد لتقديم العروض، وبخلاف ذلك يحق للجنة أن تهمل العرض .

المادة (٢٧):-

يودع العرض من قبل المناقص في صندوق العطاءات لدى الدائرة قبل انتهاء المدة المحددة لذلك، ويفضل أن يكون قبل آخر موعد بفترة كافية تجنباً لأي طارئ، وكل عرض لا يصل ويودع في صندوق العطاءات قبل آخر موعد لتقديم العروض لا ينظر فيه، ويعاد الى مصدره مغلفاً، وفي حالة عدم كتابة عنوان المرسل أو المعلومات الكافية الواضحة عن العطاء فيحق للجنة فتحه لمعرفة محتويات المغلف والعنوان إن وجد لاعادته وبخلاف ذلك يتم اتلافه من اللجنة .

المادة (٢٨):-

لا تقبل العروض التي ترد للدائرة مباشرة بريقاً أو بالفاكس (بالبريد الالكتروني، إلا إذا ورد بدعوة العطاء نص صريح بخلاف ذلك .

المادة (٢٩):-

أ- لا تقبل العروض غير الموقعة وغير المختومة حسب الاصول، أو التي ترد ناقصة أو غامضة بشكل لا يمكن من الاحالة .

ب- لا ينظر في العروض والمناقصات المقدمة المخالفة لشروط دعوة العطاء الا في الاحوال التي تكون معالجة النقص الموجود فيها ممكنة دون ان يلحق من جراء ذلك اجحالاً او ضرر في حقوق المناقصين الاخرين وتكون معالجة هذا النقص لمصلحة الدائرة وفي هذه الحالة يتوجب على الدائرة تصحيحها واكمال نقصها قبل تسجيلها واجراء المفاضلة بين المناقصين .

المادة (٣٠):-

على المناقص ان يرفق بعرضه النسخة الاصلية من أي كتالوجات او فشرات او معلومات فنية او إحصاءات تعرف بالادوية او المستلزمات الطبية المعروضة بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، وإذا لم ترفق بالعرض أو تقدم معه فللجنة العطاءات عدم النظر في العرض، ولا يحق للمناقص الاعتراض على ذلك .

المادة (٣١):-

يقدم المناقص مع عرضه العينات المطلوبة في دعوة العطاء، وإذا كانت العينات غير قابلة للنقل فطيه إن يحدد مكانها والوقت الذي يمكن رؤيتها فيه، وبخلاف ذلك يجوز للجنة عدم النظر بالعرض .

المادة (٣٢):-

يجب ان يكون التغليف والتحزيم (Packing) من مستوى تجاري جيد، مع ضمان سلامة المحتويات من التلف أو السرقة، وتيقن جميع الصفائق والأكياس وجوه التغليف المناسبة للدائرة .

إذا نص على خلاف ذلك .

الأصل

المادة (٣٣):-

يلتزم المناقص ان يبقى العرض المقدم منه نافذ المفعول وغير جائز الرجوع عنه لمدة (٩٠) يوماً من التاريخ المحدد كآخر موعد لتقديم العروض وبحق للدائرة أن تطلب تمديد صلاحية العرض بموافقة المناقص إلا إذا ورد نص صريح بخلاف ذلك.

المادة (٣٤):-

تقبل العروض لتوريد كامل الكميات أو بعضها للمواد المطلوبة، أو لمادة واحدة أو بضع منها، إلا إذا اشترطت دعوة العطاء غير ذلك.

المادة (٣٥):-

عند عدم تحديد موعد لتوريد المواد في دعوة العطاء، فعلى المناقص ان يبين بالتحديد موعد التوريد، وإذا لم يحدد موعد التوريد في الحاليتين يعتبر التوريد حالاً، وتعنى كلمة حالاً أن يتم التوريد خلال أسبوع من تاريخ توقيع أمر الشراء (عقد).

المادة (٣٦):-

على المناقص ان يبين في العرض المقدم منه بلد المنشأ للأدوية أو المستلزمات الطبية المعروضة، واسم الشركة الصانعة واسم الشركة مالكة حق التسويق والعلامة التجارية والاسم التجاري والطراز (Model) ورقم الكatalog، أو النشرة الخاصة بها.

المادة (٣٧):-

أ- يقدم المناقص مع عرضه جدولاً منفصلاً يقطع الغيار للمستلزمات الطبية التي تتطلب ذلك والتي تنصح الشركة الصانعة بها للإستعمال لمدة () سنة في ظروف الإستعمال العادي، مبيناً فيه رقم القطعة كما هو لدى الشركة الصانعة، والكمية، وسعر الوحدة، والسعر الاجمالي وان تكون هذه الاسعار ملزمة للمناقص للمدة المذكورة وللدائرة كامل الحرية في طلبها ضمن هذه المدة بالسعر الوارد في الجدول المذكور، ويجب ان تكون قطع الغيار في هذه الحالة اصلية وجديده (Brand new) (١٠٠%)

ب- يلتزم المناقص بتوفير ورش الصيانة وقطع الغيار للمستلزمات الطبية التي تتطلب ذلك لمدة لا تقل عن (١٠) سنوات، أو العمر التشغيلي المتعارف عليه، إلا إذا ورد بدعوة العطاء غير ذلك، كما يلتزم المناقص ان يقدم مع عرضه الشروط المعدلة لأسعار قطع الغيار (معادلة تغير الأسعار) Escalation) Clause) بعد إنتهاء الفترة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة كما هي في بلد المنشأ.

المادة (٣٨):-

إذا اشتملت دعوة العطاء على علامة تجارية، أو مواصفات خاصة لأي مستلزمات طبية فإن ذلك لا يقيد المناقص بهذه المواصفات أو العلامة التجارية وإنما هو مجرد مؤشر إلى المميزات والخصائص والاستعمالات للمواد المطلوبة، وبحق للمناقص ان يقدم المواد البديلة التي لها نفس المميزات والخصائص والاستعمالات المعادلة لها، والتي يمكن ان تؤدي الفرض المراد تحقيقه منها بنفس القدر الذي تحققه المواد المسماة، وفي مثل هذه الحالة تعتبر المواصفات المطلوبة عامة للحصول على النتائج المقصودة.

المادة (٣٩):-

يعتبر عرض المناقص تأكيداً منه ان عرضه لم يقدم بناءً على علاقة مع مناقص آخر تقدم لمادة أو أكثر من المواد الواردة في عرضه، وفي جميع الاحوال لا يجوز لمناقص واحد ان يقدم عرضين مستقلين لنفس المواد سواء كان بإسمه الشخصي أو بشراكته مع اسم آخر، وفي مثل هذه الحالة لا ينظر في العرضين، وعلى المناقص ان يقدم عرضاً واحداً محدداً، ويجوز للمناقص ان يرفق مع عرضه بعض البدائل الاختياريه إذا طلبت الدائرة ذلك بوثائق مستقلة، على ان تتناسب قيمة تأمين الدخول في العطاء مع قيمة العرض أو البديل أيهما أعلى.

المادة (٤٠):-

أ- يعتبر تقديم عرض المناقص موافقة منه على ان اصدار أمر الشراء عن الدائرة بعد تبليغه بشكل مع وثائق العطاء المعتمدة عقداً ملزماً إلا إذا ورد في قرار الاحالة وأمر الشراء خلاف ذلك.

ب- يضمن المناقص ان تكون المواد الموردة جديدة (Brand New) (١٠٠%) خالية من أي عيب في الصنع، أو في المادة، ومن طراز حديث ولم يتوقف انتاجها، على ان تكون سنة الصلح للموديل هي نفس سنة تقديم العرض.

الأصل

ج- إذا وجد أي تغيير في الموديل، يكافئ أو أعلى مواصفة من الموديل المحال لصالح الدائرة، يقبل البديل الجديد دون إجراء أو تعديل على السعر، شريطة أن يكون من نفس الشركة الصانعة وبلد المنشأ، وأن يكون هذا التغيير بناءً على كتالوج من الشركة الصانعة وتقرير فني من لجنة فنية تشكل لهذه الغاية، وبموافقة اللجنة.

المادة (٤١):-

يجوز للمنافس إذا كان وكيلًا أو وسيطًا أو ممثلًا لعدة شركات أن يناقص على العطاء لعدة شركات لنفس المادة المناقص عليها وفي حالة استنكافه عن الاحالة لأي من العروض لهذه الشركات يعتبر مستنكفًا عن كافة عروض الشركات التي ناقص عليها لنفس المادة، ويحق للدائرة إلغاء كامل العروض المقدمة من المنافس إذا كان ذلك لمصلحة الدائرة وتتخذ بحقه الاجراءات القانونية.

ثالثًا:- فتح العروض

المادة (٤٢):-

تفتح العروض من قبل اللجنة بكامل أعضائها أو بحضور ما لا يقل عن ثلثي أعضائها على أن يكون رئيسها من بينهم وبصورة علنية بمكان وتاريخ وساعة محددة في الإعلان عن العطاء ويوقع كل عرض من قبلها، واللجنة قراءة الأسعار الإجمالية لكل عرض، ويجوز لكل منافس أو لممثله حضور فتح العروض.

المادة (٤٣):-

ينظم جدول (محضر فتح العروض) من قبل أمين سر اللجنة، يسجل فيه أسماء جميع المنافسين المشتركين بالعطاء بأرقام متسلسلة، ويسجل فيه قيمة كفاله الدخول ونوعها لكل عرض، وأي معلومات أخرى يراها رئيس اللجنة، ويوقع من اللجنة بعد فتح جميع العروض مباشرة مع كتابة عدد المنافسين المشتركين بالعطاء بالأحرف، وأي تعديل عليه يجب أن يبرر كتابة ويعزز بتوقيع أعضاء اللجنة.

المادة (٤٤):-

لا تقبل العروض أو أي تعديلات عليها ترد بعد التاريخ والموعد المحدد كآخر موعد لتقديم العروض.

المادة (٤٥):-

أ- إذا وجدت لجنة العطاءات عند موعد فتح العروض أن عدد المنافسين يقل عن اثنين أو أقل من العدد المتوقع، فلها أن تقرر تمديد موعد تقديم العروض، إعادة طرح العطاء، أو تحويل العطاء إلى الشراء بالاستئراج، وفي هذه الحالة تعاد العروض مغلقة إلى مقدميها مقابل توقيع المنافس أو من يمثله.

ب- يحق للجنة العطاءات إذا اقتنعت بعدم جدوى التمديد أن تقوم بفتح العرض أو العروض الواردة إلى الصندوق وإجراء الدراسة والإحالة إذا وجدت الأسعار واللوازم المعروضة مناسبة.

المادة (٤٦):-

تفتح العروض بالنسبة لعقد الاتفاقيات أو عقود مع الشركات الأجنبية والمحلية والجهات المختصة أو استئراج العروض من الدائرة وفقًا لما جاء في المواد (٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥) أعلاه.

المادة (٤٧):-

للجنة استدعاء أي منافس للاستفسار منه عن أي معلومات في عرضه وبدون ذلك خطياً ويكون رد المنافس خطياً على ذلك.

رابعًا:- دراسة وتقويم العروض

المادة (٤٨):-

إذا تساوت المواصفات ودرجة الجودة والمعايير والشروط الأخرى في الأدوية أو المستلزمات الطبية المعروضة والمطلوبه للشراء فعلى الدائرة مراعاة مايلي:-

أ- إعطاء الأفضلية للأدوية أو المستلزمات الطبية المنتجة في المملكة على أن تحسب أسعارها على أساس فارق السعر التفضيلي الذي يقرره مجلس الوزراء

ب- إعطاء الأفضلية للأدوية أو المستلزمات الطبية المعروضة من المنافس المقيم بصورة دائمة في المملكة.

المادة (٤٩):-

يتم تقويم العروض المقدمة للعطاء على الجداول المخصصة لذلك من قبل الدائرة.

الأصل

المادة (٥٠) :-

لرئيس اللجنة تشكيل لجان فنية والطلب من كل جهة مشتركة بالشراء الموحد تسمية مندوب أو أكثر لدراسة أي عطاء من النواحي الفنية والمالية والقانونية وتقديم التوصيات بشأنه للجنة.

المادة (٥١) :-

لا ينظر في أي عرض غير معزز بتأمين دخول العطاء

المادة (٥٢) :-

تتم دراسة العروض (المناقصات) المقدمة للعطاء حسب تسلسلها في السعر وفقاً لما يلي :

أ- تدرس العروض من الناحية الفنية بحيث تحدد المعايير الفنية وفقاً لمواصفات الأدوية أو المستلزمات الطبية المطلوبة على جدول يعد لهذه الغاية وتخضع كافة العروض لنفس المعايير من حيث التزام المناقص بعرضه بمواصفات وشروط دعوة العطاء .

ب- تؤخذ بعين الاعتبار كفاءة المناقص من الناحيتين المالية والفنية ومقدرته على الوفاء بالتزامات العطاء.

ج- تبدأ الدراسة بالعرض الذي قدم أرخص الأسعار ، ثم الذي يليه حتى تتم دراسة العروض المقدمة .

د- إذا توافرت في العرض كافة الشروط ، والمواصفات ، والجودة توصي اللجنة الفنية بالإحالة على مقدم أرخص الأسعار .

هـ- تتم مقارنة أسعار العروض للأدوية أو المستلزمات الطبية المطلوبة في دعوة العطاء ، وذلك لتحديد مقدم أرخص المطابق على أن يتم استبعاد قيمة أي إضافات أو قطع غيار غير مطلوب تسعيرها في دعوة العطاء ، ويحق للجنة العطاءات قبول الإضافات ، وقطع الغيار في العرض الفائز بالعطاء وبعد فوزه .

و- في حالة عدم توافر المتطلبات في العرض الذي يتضمن أرخص الأسعار ، تنتقل الدراسة إلى العرض الذي يليه بالسعر ، إلى أن تصل إلى العرض الذي تتوافر فيه المتطلبات للإحالة ، على أن تبين أسباب استبعاد العروض الأرخص بشكل واضح .

ز- عند عدم مطابقة كافة العروض (المناقصات) أو وجود نقص فيها ، يجوز شراء الأدوية أو المستلزمات الطبية المعروضة التي تلبي احتياجات الدائرة ، وتتوافر فيها الجودة وبأسعار مناسبة (أنسب العروض) .

ح- يؤخذ بعين الاعتبار عند الدراسة استمرار توافر قطع الغيار والصيانة وأي أمور أخرى يتطلبها نظام الشراء الموحد والتعليمات الصادره بموجبه .

ط- يراعى عند الدراسة السعر التفضيلي الممنوح للمنتجات المحلية

المادة (٥٣) :-

في حالة وجود خطأ بالعرض يتعلق بمجمل السعر يعتبر سعر الوحدة هو المعول عليه ، أما إذا وجد أكثر من سعر للوحدة الواحدة فيعرض الأمر على لجنة العطاءات للبت فيه حسب القرائن الدالة ، ولها أن تستبعد العرض إذا تعذرت الأدلة ، وفي حالة الاختلاف بين القيمة بالرقم والتفقيط فيعتمد السعر الأقل إلا إذا وجدت لجنة العطاءات قرائن كافية لاعتماد السعر الأعلى وقبل إعداد جدول المفاضله .

المادة (٥٤) :-

إذا تساوت المواصفات و الأسعار ، والشروط والجودة المطلوبة يفضل المناقص الذي يتضمن عرضه ميزات إضافية ، ثم المقدم للمنتجات المحلية ثم المناقص المقيم بالمملكة بصورة دائمة ثم مدة التسليم الأقل إذا كانت سرعة التسليم لمصلحة الدائرة .

المادة (٥٥) :-

اللجنة الحق في استبعاد عرض المناقص الذي يخل بالتزاماته قبل اتمام التعاقد أو بالعقد المبرمة معه ، أو لا يلتزم بشروط العقد ، أو يماطل في تنفيذه أو يخش ، وعلى أن تكون المخالفات قد وقعت في أكثر من عقد أو أكثر من مرتين في عقد واحد ، ولها أن تحرمة من الاشتراك في العطاءات للمدة التي تحددها .

المادة (٥٦) :-

تراعى اللجنة قبل الإحالة كفاءة وخبرة المناقص في تقديم الأدوية أو المستلزمات الطبية ، وسمعته التجارية ، والتسهيلات التي يقدمها ، أو الخدمة التي يوفرها وقطع الغيار ، وورش الصيانة وقدرته المالية ويجوز لها استبعاد عرضه لنقص كل أو بعض هذه المتطلبات .

خامساً :- (إحالة العطاءات

المادة (٥٧) :-

تتم إحالة العطاءات مع بيان الأسباب على الفائزين وفقاً لما يلي :

أ- الأرخص المطابق : إذا كان أرخص العروض يتضمن الجودة الادوية أو المستلزمات الطبية المطلوبة ومطابق للمواصفات والشروط في دعوة العطاء .

لجنة
الدراسة

ب- أرخص المطابق : إذا كان هناك عروض مخالفة ، وعروض أخرى مطابقة تستبعد العروض المخالفة ، وتتم الإحالة على أرخص العروض المطابقة .

ج- الأنسب : للجنة في حالة وجود مخالفات في كافة العروض المقدمة أن تختار أنسب هذه العروض من حيث الجودة والسعر والنوع والشروط التي تفي بالغرض المطلوب إذا اقتضت اللجنة أن ذلك لصالح الدائرة .
د- أي سبب آخر يتفق مع أحكام نظام دائرة الشراء الموحد على أن يكون مبرراً بشكل كاف .

المادة (٥٨) :-

تحفظ اللجنة لنفسها بحق استبعاد أي عرض لا يكون واضحاً بصورة كافية تمكن من الإحالة أو يحتمل أكثر من تفسير .

المادة (٥٩) :-

للجنة الحق أن تحيل من أي عرض مادة أو أكثر من المواد المعروضة أو أي جزء منها ، إلا إذا اشترط المناقص غير ذلك ، وللجنة فوق ذلك أن ترفض كل العروض المقدمة إليها .
المادة (٦٠) :-

للجنة أن تنقص أو تزيد الكميات المطلوبة في دعوة العطاء قبل الإحالة دون الرجوع إلى المناقص ، أو بعد الإحالة بموافقة المتعهد على أن لا يتجاوز مجموع الزيادة أو النقصان (٣٠%) ثلاثون بالمائة . أما إذا تجاوز مجموع الزيادة أو النقص عن (٣٠%) فيتم ذلك بتقرير من الجهة المشتركة بالشراء وبموافقة المناقص واللجنة بنفس السعر وشروط العقد .

المادة (٦١) :-

يجوز للجنة أن تستبعد أي عرض من مناقص سبق وأن أهمل أو قصر ، أو انتحل صفة تمثيل مؤسسة أو شركة ، أو الإدعاء بأنه وكيلها بالبيع أو أخفى أنه وكيلها ، سواء كان تمثيله لمؤسسة أو شركة أردنية أو أجنبية .

المادة (٦٢) :-

تهمل اللجنة العرض غير المتقيد بالموصفات والشروط والتعليمات العامة والشروط الخاصة وأحكام نظام الشراء الموحد المعمول به أو إذا كان مقدمه غير كفوء أو غير مؤهل أو إذا سبق واتخذ بحقه قرار حرمان من الاشتراك في العطاءات للمدة التي حددتها اللجنة .

المادة (٦٣) :-

إذا وقع تناقض أو تعارض بين التعليمات والشروط العامة وبين الشروط الخاصة فيؤخذ بما ورد بالشروط الخاصة .

المادة (٦٤) :-

تكون المواصفات المذكورة في دعوة العطاء أو قرار الإحالة الحد الأدنى المقبول ، ولا تلغى مواصفات العينات المقدمة مواصفات دعوة العطاء أو قرار الإحالة إلا إذا تفوقت عليها .

المادة (٦٥) :-

إذا تبين للجنة أن الأسعار المعروضة عليها مرتفعة أو غير مناسبة فلها أن تعيد طرح العطاء أو أن تلجأ إلى الشراء عن طريق استدراج عروض ، أو الشراء المباشر وفقاً لأحكام نظام الشراء الموحد، كما يحق لها أن تصرف النظر عن الشراء كلياً أو جزئياً وعند إعادة الطرح يحق للمناقص الذي سبق أن اشترى دعوة العطاء الحصول عليها دون مقابل .

المادة (٦٦) :-

تدقق اللجنة العطاءات والجداول الفرعية وتتم مطابقتها للشروط والمواصفات المطلوبة ولها أن تحيل العطاءات للفحص المخبري .

المادة (٦٧) :-

يجب أمين سر اللجنة أن يعلن أسماء الفائزين من المناقصين وذلك بوضعها على لوحة إعلانات خاصة في الطريقة التي يحددها المدير للاطلاع عليها لمدة أربعة أيام عمل للاعتراض عليها من قبل أي من المناقصين .
المعطاء على أنه يجوز للجنة في الحالات الاستثنائية اختصار مدة الاعتراض إلى فترة لا تقل عن يومين عمل .

الأصل

المادة (٦٨) :-

تنظر اللجنة في الاعتراضات المقدمة اليها وتصدر قراراتها بشأنها ثم تحيل قرار الإحالة للتصديق عليه من المرجع المختص.

المادة (٦٩) :-

تقوم دائرة الشراء الموحد بما يلي :-

١. تنظيم سجل للعطاءات المطروحة لكل سنة بأرقام متسلسلة
- ب. فتح ملف خاص لكل عطاء أو اتفاقيه مع كافة المعلومات المتعلقة بدعوة العطاء .
- ج. اعداد سجل سنوي مجلد بجميع العطاءات وقرارات الاحاله والاتفاقيات .

المادة (٧٠) :-

أ- يتولى المدير صياغة قرارات لجنة العطاءات وإعطاءها رقماً متسلسلاً سنوياً وبعد التصديق عليها تصاغ على شكل عقد (أوامر شراء) يوقع عليها الطرفان المتعاقدان وتوزع نسخ من العقود (أوامر الشراء) والقرارات على الجهات المعنية للعمل على تنفيذها .

ب- ترسل نسخة من قرارات لجنة العطاءات الى السجل المركزي في الدائرة .

المادة (٧١) :-

تحتفظ اللجنة بحقها في إلغاء أي دعوة عطاء في أي وقت أو أي مرحلة دون بيان الأسباب ولها أن ترفض كل أو بعض العروض المقدمة اليها دون أن يكون لأي من المناقصين الحق في الرجوع اليها بأي خسارة أو ضرر ناشئ عن تقديم عرضه ولا يترتب على اللجنة أي التزامات مادية أو غير مادية مقابل ذلك .

مسابقات - مسابقات المتعهد

المادة (٧٢) :-

على المتعهد الذي أحيل عليه العطاء استكمال إجراءات العقد الخاص بقرار الإحالة تقديم كفاله حسن لتنفيذ ودفع الرسوم القانونية وتوقيع العقد (أوامر الشراء) . خلال المدة التي تحدد في كتاب التبليغ الذي يرسل إلى المتعهد

المادة (٧٣) :-

يعتبر توقيع أمر الشراء (العقد) من قبل المتعهد اعترافاً منه بأنه مطلع على كافة محتويات قرار وشروط الإحالة وأمر الشراء وكل ما يتعلق بهما وأنه ملتزم التزاماً تاماً بمحتوياتهما ومضمونهما .

المادة (٧٤) :-

لا يجوز للمتعهد أن يتنازل لأي شخص آخر عن كل أو أي جزء من العقد دون الحصول على إذن خطي من اللجنة التي أحالت العطاء مع الاحتفاظ بكامل حقوق الدائرة وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

المادة (٧٥) :-

إذا نكل المتعهد عن تنفيذ التزاماته بموجب العقد أو قصر في ذلك أو تأخر في تقديم الأدوية أو المستلزمات الطبية المحالة عليه، فللجنة شراء المواد موضوع العقد بنفس المواصفات والخصائص أو بديلاً عنها بذات الخصائص والاستعمالات ولا تقل عنها سوية من أي مصدر آخر على حسابه ونفقاته وتحمله لفروق الأسعار والنفقات الإضافية وأي خسارة أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالدائرة دون الحاجة إلى أي إنذار ولا يحق للمتعهد الاعتراض على ذلك .

المادة (٧٦) :-

يرفع المتعهد الأدوية أو المستلزمات الطبية المرفوضة على نفقته خلال مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ إشعاره بضرورة رفعها من المكان الموجودة فيه إلا إذا اقتضت الضرورة الصحية أو الأمنية رفعها أو اتلافها قبل ذلك الموعد فإذا تأخر في القيام بذلك عن الموعد المحدد له فيعتبر متنازلاً عنها للدائرة وللدائرة الرجوع عليه بنفقات الرفع والاتلاف إن اقتضى الأمر ذلك.

المادة (٧٧) :-

يلتزم المتعهد بدفع ما نسبته (٠,٠٠٠,٠٧) سبعة بالمائة ألف من قيمة البضاعة المخزلة عن كل يوم تأخير عن الموعد المحدد لرفع المواد المرفوضة كأجور تخزين وأرضية .

مكتبة
الأصل

المادة (٧٨) :-

إذا تأخر المتعهد عن تنفيذ ما التزم به في الموعد المحدد بالعقد فللجنة أن تفرض عليه غرامة مالية بصرف النظر عن الضرر الناشئ عن التأخير في التنفيذ بمعدل (٠,٠٠١%) واحد بالآلاف من قيمة الأدوية أو المستلزمات الطبية عن كل يوم تأخير في التسليم من الموعد المحدد للتسليم مهما بلغت قيمة التعاقد إلا إذا حدثت نسبة معينة في التغريم عن كل يوم تأخير في شروط العقد على أن لا تقل عن (٢٠) عشرون ديناراً كحد أدنى مهما بلغت قيمة التعاقد وعلى أساس المعادلة التالية (قيمة المواد التي تأخر المتعهد في توريدها X نسبة التغريم عن كل يوم تأخير X عدد أيام التأخير). وفي جميع الأحوال للجنة الحق بشراء المواد التي تأخر في توريدها على حسابها دون سابق إنذار وتحمله فروق الأسعار.

المادة (٧٩) :-

لا يحول توقيع الغرامة الواردة في المادة (٧٨) دون حق الدائرة ذات العلاقة في الرجوع على المتعهد بقيمة العطل والضرر الناتج عن تأخير المتعهد في تنفيذ ما التزم به دون سابق إنذار على أن يتم إعلام لجنة العطاءات بقيمة العطل والضرر إن وجدت.

المادة (٨٠) :-

تحصل الأموال المستحقة بموجب نظام الشراء الموحد أو بموجب هذه التعليمات على المناقصين أو المتعهدين للدائرة من الأموال المستحقة لهم لدى الدوائر الحكومية أو من كفالاتهم لديها أو بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية.

سابعاً:- العينات

المادة (٨١) :-

يحق للدائرة أن تحدد عينة ليتم الشراء مطابقاً لها من كافة الوجوه شرط أن لا تكون محصورة بعلامه تجاريه واحدة أو بمصنع واحد وفي هذه الحالة توضع بمكان معين في الدائرة ويذكر المكان وعنوانه في دعوة العطاء لتمكين المناقصين من الاطلاع عليها.

المادة (٨٢) :-

يجوز للمناقص أن يعرض بعينه، وله أن يعتبرها عينة من كافة الوجوه أو يحدد الصفة المقدمة من أجلها وينكر ذلك صراحة في عرضه.

المادة (٨٣) :-

تحفظ العينات التي تعتمد عند الإحالة في المكان المعد الذي تحدده الدائرة بعد ختمها بخاتم الدائرة والتوقيع عليها من قبل اللجنة وذلك لمقارنتها بالأدوية والمستلزمات الطبية الموردة عند الاستلام.

المادة (٨٤) :-

ترد العينات المقدمة من المناقصين غير الفائزين عند طلبها خطياً خلال أسبوعين من تاريخ الإحالة القطعية ولا تكون الدائرة مسؤولة عن فقدانها أو تلفها بعد هذا الموعد وفي جميع الأحوال يفقد المناقص الحق بالمطالبة بهذه العينات إذا لم يطالب بها خطياً خلال شهرين من الإحالة القطعية وتدخل في قيود الدائرة حسب الأصول لارتد العينات التي تم استهلاكها أو إجراء الفحوصات المخبرية عليها إلى المتعهدين.

المادة (٨٥) :-

يحدد المدير طريقة استلام العينات والاحتفاظ بها وإعادة تدويرها.

المادة (٨٦) :-

ترد عينات المتعهدين الذين تمت الإحالة عليهم بعد استلام الأدوية أو المستلزمات الطبية الموردة مطابقة لشروط قرار الإحالة ويتم ذلك وفقاً للإجراءات الواردة في المادة (٨٤) من هذه التعليمات إلا إذا ورد خلاف ذلك في قرار الإحالة.

ثامناً:- فحص الأدوية أو المستلزمات الطبية واستلامها

المادة (٨٧) :-

تستلم الأدوية أو المستلزمات الطبية من المتعهدين وفقاً للمواصفات والشروط الواردة في قرار الإحالة والعينات المعتمدة والمذكورة فيه.

المادة (٨٨) :-

تكون المستلزمات الطبية التي وردها المتعهد خاضعة لإعادة وزنها إذا تطلب الأمر ذلك وقياسها على موازين تحددتها الدائرة ويدفع الثمن على أساس الوزن الصافي أو القياس الصافي لهذه المواد إلا إذا ورد نص على غير ذلك.

ملاحظة الأصل

المادة (٨٩) :-

يتم فحص الأدوية والمستلزمات الطبية التي يوردها المتعهد وإجراء التجارب عليها لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات التي تحددها الدائرة أو لجنة الاستلام ويتحمل المتعهد نفقات الفحص .

المادة (٩٠) :-

ترفض لجنة الاستلام أي أدوية أو مستلزمات غير مطابقة للمواصفات و/أو لشروط العقد على أنه يجوز للجنة قبولها في الحالات التي تراها مناسبة والدائرة قبول اللوازم بناء على تقرير لجنة الاستلام مقابل تخفيض عادل في الثمن على أن تحدد نسبة الضرر الذي لحق بالدائرة من جراء المخالفة .

المادة (٩١) :-

تخضع الأدوية أو المستلزمات الطبية للفحص النظري من قبل لجنة الاستلام ويشارك في لجنة الاستلام خبير فني إذا دعت الحاجة لذلك وتخضع للفحص المخبري إذا نص قرار الاحالة أو العقد على ذلك وعلى المتعهد دفع رسوم الفحص المخبري بحد أقصاه أسبوع من تاريخ وصول المواد الى المستودع ويعتبر تاريخ دفع الرسوم هو تاريخ الوصول .

المادة (٩٢) :-

إذا كانت المستلزمات الطبية المطلوبة من نوع المشاريع الكبرى (Complex Project) التي تتطلب تركيب وتشغيل فيجب أن تتضمن دعوة العطاء (الشروط الخاصة ذلك وأن يقوم كل مناقص بذكر كل ذلك في عرضه وعلى النحو التالي:

أ- تحديد مدة التوريد

ب- تحديد مدة التركيب والاستلام الأولي

ج- تحديد مدة التشغيل التجريبي الذي يتم على أساسه الاستلام النهائي

تاسعاً :- القوى القاهرة

المادة (٩٣) :-

أ- يكون من المتفق عليه أن المتعهد لا يتحمل الأضرار المترتبة على التأخير في تنفيذ العقد أو عدم الوفاء به إذا كان التأخير أو عدم الوفاء بسبب القوى القاهرة .

ب- في كل الأحوال - عند وجود قوى القاهرة - على المتعهد تقديم إشعار خطي وفوري الى الدائرة لبيان الظروف التي تمنعه من تنفيذ الالتزام أو التأخير في الوفاء به وتقديم كل ما يثبت ذلك .

ج- تكون القوى القاهرة المؤقتة من مبررات التأخير ويجب الوفاء بعد زوالها وتكون القوى القاهرة الدائمة من مبررات عدم الوفاء

المادة (٩٤) :-

تنظر لجنة العطاءات في القوى القاهرة من حيث المكان والزمان ومدى أثرهما على تنفيذ العقد .

عاشراً :- صندوق العطاءات

المادة (٩٥) :-

تحتفظ الدائرة بصندوق له ثلاثة مفاتيح يحتفظ كل من رئيس اللجنة وعضوين منها بمفتاح ويقوم المناقصون أو مندوبهم بإيداع العروض في الصندوق من خلال فتحة فيه يمكن إغلاقها بلسان خاص وبجوز للمناقصين سحب عروضهم أو تعديلها بموجب طلبات خطية موقعة ومختومة تودع في الصندوق قبل انتهاء آخر موعد لتقديم العروض.

ملاحظة
الأصل

الفصل الرابع تدقيق العقود وقرارات الإحالة

المادة (٩٦):- يتم تدقيق العقود والاتفاقيات وقرارات الاحالة من قبل الدائرة .

المادة (٩٧):- توزع نسخ من قرارات الاحالة والاتفاقيات بكتاب رسمي من قبل الدائرة الى الجهات التالية:-

- ١- نسخة الى وزارة المالية
- ٢- ضريبة الدخل
- ٣- الجهات الطالبة
- ٤- وحدة التخطيط والدراسات
- ٥- وحدة الشؤون المالية
- ٦- وحدة المشتريات
- ٧- الشركة (المتعهد)
- ٨- وكيل الشركة في الاردن في حال الشراء من شركة اجنبية

المادة (٩٨):- تتضمن العقود الخاصة كل او بعض من الامور التالية وحسب مقتضى الحال:-

- أ. رقم الاتفاقية وتاريخ توقيعها .
- ب. المواد المتعاقد عليها (كميات وأنواع ومواصفات ونسبة الزيادة ان وجدت) .
- ج. السعر الافرادي والاجمالي والقيمة الاجمالية للاتفاقية
- د. مدة التسليم
- هـ. اسلوب الشحن ومكان التسليم
- و. شروط الدفع والوثائق الواجب تقديمها لهذه الغاية
- ز. الكفالات المالية
- ح. ضمان العيوب الفنية وعيوب التصنيع
- ط. الاسناد الفني وضمانات الصيانة

- ي. التدريب
- ك. التحكيم والتفسيرات القانونية
- ل. الظروف القاهرة
- م. الغرامات
- ن. التغليف والعنونه
- س. الرسوم والضرائب والاعفاءات الجمركية
- ع. الفحص والتفتيش
- ف. عناوين الفريقين والتوقيع
- ص. سريان مفعول الاتفاقية (بدء وانتهاء الاتفاقية)
- ق. المواد الاولية التي تدخل في تصنيع المنتجات المحلية المشتراه من السوق المحلي

المادة (٩٩):-

اما المشتريات الاجنبية فتجري حسب الاتفاقيات الخاصة بها ويجوز فتح الاعتماد المستندي لها للدفع من المخصصات مباشرة مقابل تسليم بوالص وشهادات الشحن او وصول استلام من جهة خاصة تعينها دائرة المخصصات الموحد على ان تعزز بوثائق تثبت انطباق البضاعة المشحونة على شروط العطاء (السي أند اف) C&I او CIF او مايعادل ذلك من الاصطلاحات (INCOTERMS) التي تساويها في المعنى والتي تصدرها غرفة التجارة الدولية واصلاً المستودعات المخصصة للشراء الموحد وكذلك يجوز الدفع على الحساب شريطه ان تقدم الجهة الاجنبية التي يتم التعاقد معها كفالة مالية او تحويل مالي مصدق من احد المصارف في ذلك البلد او احد المصارف المحلية تعادل قيمة المبالغ المدفوعة على الحساب باستثناء ما يتم شراؤه من المصادر الحكومية العربية والاجنبية وعلى مدير الدائرة المالية لدائرة الشراء الموحد فتح السجلات والملفات الرسمية التي تكفل مراقبة هذه الاعتمادات والاتفاقيات لحين توريدها بموجب سندات ايراد وضبوطات لجان استلام واي وثائق اخرى تعزز ذلك .

الأصل

دفع رسوم الجامعة والطوابيع

المادة (١٠٠) :-

بالنسبة لقرارات الاحالة :-

أ- يجب ان يتضمن قرار الاحالة على شرط ينص على التزام المتعهد بدفع رسوم الجامعة والطوابيع واية رسوم قانونية اخرى والمترتبة على قرار الاحالة وخلال (١٠) عشرة ايام من تاريخ التبليغ بالاحاله.

ب- يتم تحصيل الرسوم المذكورة اعلاه من قبل مديرية الدائرة المالية.

بالنسبة للإتفاقيات :-

أ- يتم تحصيل رسوم الجامعة والطوابيع المترتبة على الاتفاقية اية رسوم اخرى من المتعهدين من قبل مديرية الدائرة المالية قبل التوقيع على الاتفاقية.

ب- يجب ان يتضمن الكتاب الخاص بتوزيع الاتفاقية الى المديرية المعنية بند ينص على انه تم دفع الرسم المقرر بموجب الايصال المالي رقم () تاريخ / /

الفصل الخامساستيراد اللوازم والتخليص عليها

المادة (١٠١) :- واجبات مسؤول التخليص الجمركي

- التخليص على مستوردات دائرة الشراء الموحد في دائرة الجمارك واية دوائر اردنية اخرى.
- متابعه تطبيق التعليمات الجمركية الصادرة عن السلطات الجمركية وما يطرأ عليها من تحديث.
- متابعه التخليص على كافة البوالص ضمن المدة المحددة تلافياً لدفع اي غرامات (التخزين).
- مراقبة المراسلات والتأكد من دقة وأمن وسرية المعاملات.

المادة (١٠٢) :-

لمسؤول وحدة المشتريات اتخاذ القرارات اللازمة لتسهيل عمل مكتب التخليص الجمركي.

المادة (١٠٣) :-

- على مأمور التخليص في مركز الوصول معاينة طرود الادوية والمستلزمات الطبية وتسليم جميع الطرود التي ترد باسم دائرة الشراء الموحد وعليه ان ينظم الضبوطات اللازمة بالاشتراك مع وكلاء الشركات الشاحنة مبيناً فيها عدد الطرود ووصافها وبيان الطرود الناقصة أو المشبوهة واية ايضاحات اخرى ثم يوقع على بوالص الشحن.

ب- في حال عدم وجود وكلاء لشركات الشحن يتم الاستلام بواسطة لجان تشكل لهذه الغاية.

- الطرود التي يظهر عليها دلائل التلف او النقصان او العطب تفتح بمعرفة لجنة تشكل برئاسة مأمور تخليص مركز الوصول او موظف الدائرة وتحصى وتدقق محتوياتها بحضور وكلاء او معلمي شركات الشحن والتأمين.

د- يجب ان تتضمن التقارير التي تنظم تفاصيل الطرود ومحتوياتها.

المادة (١٠٤) :-

- على رئيس مكتب التخليص في دائرة الشراء الموحد ان يعلم مأمور التخليص في مركز الوصول بعدد الطرود المنتظر وصولها وعلى مأمور التخليص ان يستلمها حسب التعليمات الصادرة اليه.
- ب- ترفق جميع الارشاليات ببيانات شحن مدون عليها تفاصيل الارشاليات وتعلم المستودعات الرئيسية بتلقيم التفاصيل ليجري الاستلام بموجبها.

١٠٣١٠٣
الأصل

الفصل السادس
توريد الأدوية والمستلزمات الطبية

المادة (١٠٥):-

للمدير بناء على طلب المتعهد وبتوصيه من اللجنة تمديد مدة التسليم بعد إقتناعه بالاسباب الموجبه لذلك الاحتفاظ بحق التفرير.

المادة (١٠٦):-

واجبات واسلوب عمل لجان الاستلام

أ- التقيد التام بنصوص الشروط والمواصفات المذكورة في قرار الاحالة و العقد.

ب- معاينة كافة الأدوية والمستلزمات الطبية من قبل جميع اعضاء اللجنة ومراقب ديوان المحاسبة ومطابقتها للعينات المقدمة من حيث الكميات والمواصفات والشكل والنوعية والمنشأ والعلامة التجارية الفارقة والسماكة والوزن والحجم واي مواصفات اخرى مذكورة بالعطاء.

ج- يحق للجنة الاستلام ان تستدعي خبير فني اذا اقتضت الحاجة.

المادة (١٠٧):-

للمدير بناء على توصية اللجنة الموافقة على التبكير بالتوريد مع الاحتفاظ بحق الدائرة باستيفاء رسم بدل التخزين بمعدل (٠,٠٠٠,٠٠٧) سبعة بال عشرة الاف من قيمة الادوية او المستلزمات الطبية عن كل يوم تبكير في التوريد وعلى ان يقوم المورد باستبدال اي كميات تنتهي مفعولها دون استعمالها في حال ان التبكير كان لمدة تزيد عن عشرة ايام.

مدير عام دائرة الشراء الموحد

الصحة العامة مهنا خليل الساكنة

تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ تعليمات تنظيم السجلات والنماذج والبيانات والقيود
تعليمات صادرة بمقتضى المادة ٢٦ من نظام الشراء الموحد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٢

المادة (١):-

تسمى هذه التعليمات (تعليمات السجلات والنماذج والبيانات والقيود اللازمة) ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢):-

تعني الكلمات والعبارات المعرفة بالمادة (٢) من نظام الشراء الموحد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٢ اينما وردت في هذه التعليمات نفس المعاني المخصصة لها في المادة (٢) من النظام ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المادة (٣) :-

مع مراعاة ما ورد في المادة (٢) من هذه التعليمات، يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المستودع:-

البناء و/ أو الساحات التخزينية التي تحفظ فيها اللوازم لحين صرفها للاستعمال، أو التصرف بها، أو أي مكان تقرره الدائرة لهذه الغاية.

رئيس وحدته

المستودعات:-

الموظف المسؤول عن جهاز المستودع، وتنظيم أعماله والإشراف عليه.

أمين المستودع:-

الموظف المسؤول عن موجودات المستودع وتنظيمه وإدخال وتسليم الأدوية والمستلزمات الطبية، والحفاظ عليها.

أصل

أمين المعهد:-

الموظف المسؤول في أي من الجهات المشتركة بالشراء الموحد أو بالدائرة عن قيد ما يصرف من المستلزمات الطبية عهدة على الموظفين في تلك الجهة أو الدائرة ، ومتابعة الشؤون الخاصة بها .

كاتب المستودع:-

الموظف في المستودع الذي يعهد اليه القيام بأعمال تسجيل المعاملات، وترتيب الملفات، وغيرها من الأعمال التي تتطلب طبيعة عمله القيام بها .

المورد:-

الشخص الذي يورد الأدوية والمستلزمات الطبية للدائرة بهدف استلامها .

السجل الرئيسي:-

السجل (أو السجلات) المستخدمة في الدائرة وفي كل جهة من الجهات المشتركة بالشراء الموحد الذي تقيد به الأدوية والمستلزمات الطبية ويعاد صرفها إلى مستودعات تلك الجهات أو من مستودعات تلك الجهات إلى المستودعات الفرعية أو يتم صرفها أو التصرف بها إلى أي جهة أخرى أو سبب آخر وفقاً لأحكام نظام اللوازم المعمول به، ويجوز فتح سجل يخص كل نوع من هذه المواد، وبحيث يعكس الموجود الفعلي .

السجل الفرعي:-

السجل (أو السجلات) الذي تقيد فيه الأدوية أو المستلزمات الطبية المتصروفة إليه من السجل الرئيسي، لإعادة صرفها لغاية الاستعمال .

الشعار وضع أمانه:-

إشعار ينظم للمورد الأدوية والمستلزمات الطبية الموردة كامانة لحين استلامها حسب الأصول .

مستند الانخالات:-

المستند المعتمد الذي يتم بموجبه إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية الموردة للمستودع، ويوقع من قبل الموظف المسؤول عن ذلك .

مستند الاخراجات:-

المستند المعتمد الذي يتم بموجبه اخراج الأدوية والمستلزمات الطبية من المستودع، ويوقع من قبل الموظف المسؤول عن ذلك و من الجهة المستلمة .

طلب صرف

الطلب المعتمد الذي يتم بموجبه طلب اللوازم لغاية الاستعمال، وتحدد به الكميات المطلوب صرفها ويوقع من قبل طالب الأدوية والمستلزمات الطبية المفوض بذلك .

بطاقه الصنف (بيان

البطاقة المعتمدة التي توضع على أي نوع من الأدوية والمستلزمات الطبية المخزنة في المستودع، ويبين فيها نوع اللوازم ورمزها، وجميع حركات تلك اللوازم من ادخال، أو اخراج ، أو شطب ، أو إتلاف، أو نقل ، أو غيرها مع بيان الرصيد، وبحيث تكون متطابقة مع محتويات سجل هذا النوع من الأدوية والمستلزمات الطبية .

الإدخالات

والإخراجات):-

ضبط الاستلام:-

هو الوثيقة المقررة التي تثبت عليها نتيجة معاينة الأدوية والمستلزمات الطبية المورد، وبيان مدى مطابقة الأدوية والمستلزمات الطبية مع قرارات الشراء ووثائق الحصول على تلك الأدوية والمستلزمات الطبية من قبل لجنة الاستلام .

المادة (٤):-

على كل جهة مشتركة بالشراء الموحد ان تحتفظ بسجلات خاصة ومنفصلة عن اية لوازم اخرى تقيد بها الادوية او المستلزمات الطبية التي بحوزتها حيث يسجل بها جميع مستندات الانخالات والاخراجات ودون تأخير وعلى امين المستودع القيام بمراجعته مستمره لموجودات المستودع .

المادة (٥):-

على كل جهة ترميز كل من الادوية والمستلزمات الطبية المشتراه وحسب الرمز الموحد المعتمد لذلك .

المادة (٦):-

ترقم صفحات السجلات المعتمدة بالتسلسل وترتب بتسجيل اصناف الادوية او المستلزمات الطبية المعروفة الابجدية أو حسب الأرقام التي ترمز لانواعها ومواصفاتها في سجل الفهرس الذي يجب ان يكون له اسم ونوع وقياس كل قطعه منها .

لوازم
الأدوية
والأدوية

المادة (٧):-

تفتح سجلات خاصه لتقيد ائمان الأدوية او المستلزمات الطبية في قسم المحاسبة في الدائرة وتجري معاملات التفرير بالنسبة لأحدث الأسعار الواردة في السجل.

المادة (٨):-

تقيد محتويات مستند الاخراجات (الصرف) في سجل اللوازم الرئيسي حال وصولها للمستودع من قبل المسؤول.

المادة (٩):-

أ- جميع الكميات المصروفة او المورد يجب ان تفقظ كتابه بجانب الاعداد.

ب- تنظم سندات الادخالات والاخراجات (الإيراد والصرف) بعدد النسخ اللازمه ويطلق السند بتسطير خط مستقيم بالحقل الاخير ويوقع من امين المستودع وفي كل الحالات يجب ان يصديق رئيس وحده المستودع وتكتب اسماء الموقعين بوضوح تحت تواريخهم.

ج- يستثنى مما ورد في الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة النماذج المستخدمه في نظام الحاسب الآلي على أن ينظم وفق الترتيب المتبع فيه.

مدير عام دائرة الشراء الموحد
المهندسة هبة خليل السامك

قرار بإنشاء مركز جمركي

١. استناداً للصلاحيات الممنوحة التي بموجب أحكام المادة (٦) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ولغايات تحقيق المصلحة العامة، أقر إنشاء مركز جمركي في موقع مدينة معان الصناعية باسم (مركز جمرك مدينة معان الصناعية).
٢. يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نائب رئيس الوزراء ووزير المالية
المختار زياد فوير

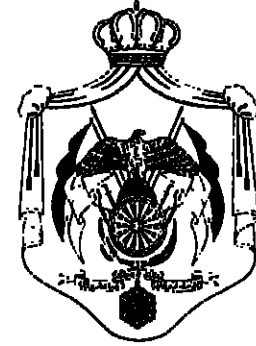
* * * * *

قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦
صادر عن وزير الصناعة والتجارة

- استناداً لأحكام المادة (٤) لفقرة (ب/٣) من قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ وبناءً على الأسس الموضوعية من قبل اللجنة المشكلة بموجب كتابي رقم (١٣٣٩/١/٢/٢) تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢ أقرر ما يلي:
- ١. يحدد سعر بيع مادة الشعير السائب للشركات المستوردة للمواشي الحية تسليم ظهر السيارة من مراكز الوزارة بسعر (١٢٨) مائة وثمانية وعشرين ديناراً للطن الواحد.
- ٢. يحدد سعر بيع مادة النخالة للشركات المستوردة للمواشي الحية تسليم ظهر السيارة من مراكز الوزارة بسعر (١١٥) مائة وخمسة عشر ديناراً للطن الواحد.
- ٣. يطبق هذا القرار اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٥ ويصل به لغاية ٢٠٠٦/٩/١٥.

وزير الصناعة والتجارة
شريف علي الزعبي

مركز جمرك
مدينة معان



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٧٧ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٣٠٨٥	الأوسمة
٣٠٨٥	وكالات الوزراء
٣٠٨٦	التمثيل الدبلوماسي
٣٠٨٧	الموظفون
٣٠٩٠	الجلسة الأردنية
٣٠٩٠	الاسماء
٣٠٩١	الشؤون البلدية
٣١٤٣	المواصفات القياسية
٣١٤٨	البلدات المركزية الأردنية
٣١٤٩	الإعلامات
٣١٥٥	المطالعات
٣١٨١	المحاكم

المحاسبون القانونيون المجازون

لمزاولة مهنة المحاسبة القانونية

- استناداً لأحكام المادة (٢٤) فقرة (ب) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ يمنح التالية أسماؤهم إجازة مزاولة مهنة المحاسبة القانونية:

١. محمد طارق جميل الرحامنة

٢. طارق بولص ميخائيل داوود

رئيس الهيئة العليا لتنظيم

مهنة المحاسبة القانونية

وزير الصناعة والتجارة

شريف علي الزعبي

* * * * *

الأوسمة

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على منح العقيد يوسف بن حاجي البلوشي الملحق العسكري العسائي السابق في المملكة الاردنية الهاشمية وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الثانية وذلك تقديراً من القوات المسلحة الاردنية لجهوده اثناء فترة عمله بالمملكة.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالانعام على المذكورين تالياً بالوسام المبين اراء اسم كل منهما، وذلك بمناسبة انتهاء مهام عملهما في الديوان الملكي الهاشمي.

- عطوفة السيد بسام سليمان محمد الصابر وسام الاستقلال من الدرجة الاولى
- سعادة السيد كمال سالم فلاح الشوايكة وسام الاستقلال من الدرجة الثالثة

* * * * *

وكالات الوزراء

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عبد الشخانة وزير العمل أفعال وزارة العمل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد باسم السالم وزير العمل خارج المملكة الاردنية الهاشمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/٦.

* * * * *

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عادل الطويسي وزير الثقافة أعمال وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي في باريس بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/٩.

* * * * *

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شريف الزحبي وزير الصناعة والتجارة أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير قطبي وزير التخطيط والتعاون الدولي في جنيف بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/٢.

الأصل

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الابرائسي وزير البنية أعمال وزارة الصحة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس سعيد درورة وزير الصحة خارج المملكة الاردنية الهاشمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/٥.

* * * * *

٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد الابرائسي وزير البنية أعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس عزمي خريسات وزير الطاقة والثروة المعدنية في جمهورية تركيا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١٢.

* * * * *

٦ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني ابو غيدا وزير الاشغال العامة والاسكان أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية خارج المملكة الاردنية الهاشمية بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/٨.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السيد زيد عبدالله زريقات سفيراً في ملك وزارة الخارجية وسفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الاردنية الهاشمية لدى الجمهورية اليونانية.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥٠) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ المتضمن الموافقة على نقل السفراء المذكورة اسمائهم تالياً من السفارات الاردنية في الخارج الى المركز اعتباراً من التاريخ المبين لراء اسم كل منهم:-

معالي السفير السيد محمد داووديه	اثينا	٢٠٠٦/٨/١٥
معالي السفير الدكتور نبيل الشريف	الرباط	٢٠٠٦/١٠/١
سعادة السفير السيد رامي القسوس	روما	٢٠٠٦/٩/١٥

ج-١ - وافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية سلوفينيا ترشيح سعادة السفير السيد Bourd Mahnic ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٢ - وافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية البرتغال ترشيح سعادة السفير Dr. Antonio Carlos Carvalho de Almeida Ribeiro ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٣ - وافقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على قرار حكومة ايرلندا ترشيح سعادة السفير Gerard Corr ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

الموظفون

تشكيلات/تقاعد

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة السيد محمد الرواشدة مستشاراً في رئاسة الوزراء بدرجة الحالية وذلك بنقله من ملك الديوان الملكي الهاشمي الى ملك رئاسة الوزراء اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٢.

* * * * *

ب - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على احالة الموظف من ملك وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية السيد محمد احمد محمد حسين على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/٦/٢٢.

الأصل

ج- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السيد سالم عيد سالم جريبيع	٢٠٠٦/٨/١٢
<u>وزارة الأشغال العامة والإسكان</u>	
المهندس السيد وليم غسان سميرات	٢٠٠٦/٧/٢٠
<u>وزارة التربية والتعليم</u>	
السيد محمد احمد صالح اسعد	٢٠٠٦/٨/٢٠
السيدة ايمان الشيخ عبدالرزاق المفلح	٢٠٠٦/٨/١٦
السيدة لمياء سعيد يعقوب بجانتحلة	٢٠٠٦/٨/١٦
السيدة رابعةذيب عبد خريس	٢٠٠٦/٨/١
السيدة بسمة بدر الدين محمد الوديان	٢٠٠٦/٨/١٦
السيدة بنان جمال جميل احمد السلخي	٢٠٠٦/٨/١٦
السيدة انتسام مصطفى عبدالرحمن الرمحي	٢٠٠٦/٨/١٦
السيد امين خالد امين السعدي	٢٠٠٦/٩/١
السيد ابراهيم حسين سليم الدعاس	٢٠٠٦/٨/١
السيد ياسر حسين محمد ابو عكار	٢٠٠٦/١٠/١
السيد بسماع عبدالسلام سلامه المحادين	٢٠٠٦/٨/١
السيدة حليمه احمد الحسن الحياوي	٢٠٠٦/٨/١٣
<u>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</u>	
السيد فتحي عيسى سليمان محمد	٢٠٠٦/٨/١
<u>دائرة قاضي القضاة</u>	
السيد خليل هلال عثمان الفياطين	٢٠٠٦/٨/٦

استبداء:-

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لاحكام المادة (١/١٦٧) من نظام الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته الموافقة على احالة الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً على الاستبداء اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم والى حين اكسابهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ احالتهم على الاستبداء.

وزارة الصناعة والتجارة

السيد عامر مفضي سالم الرفايه	٢٠٠٦/٨/١
السيد محمد عون مصطفى شهاب	٢٠٠٦/٨/١
<u>وزارة العمل/ مؤسسة التدريب المهني</u>	
السيد عمر محي الدين المصري	٢٠٠٦/٨/١
<u>ديوان المحاسبة</u>	
السيد معصم محمد ناجي الدباس	٢٠٠٦/٧/٢٠

تمديد وانتهاء خدمات:-

• أ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على تمديد خدمة سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية الدكتور شاكر عبدالحميد عربيات للفترة من ٢٠٠٦/٥/١٥ ولغاية ٢٠٠٦/٧/٣١ بعد بلوغه سن الستين واحالته على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/١.

• ب - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة التنمية الاجتماعية السيد محمد سامي عبدالعزیز حرر الله لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

• ج - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة العدل السيد غالب سليمان محمد الحسبان للفترة من ٢٠٠٦/٧/١٤ ولغاية ٢٠٠٦/٧/١٨ بعد بلوغه سن الستين واحالته على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١٩.

وزارة العمل

الجنسية الأردنية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لاحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الاردنية للتحول بالجنسية المييلة الراء اسم كل واحد منهم:-

الجنسية	الاسم
التركية	السيدة سلمى لبيل محمود محمد الدريس
الهولندية	السيد احمد وجيه احمد ابو عيانش
الالمانية	السيد كامل يوسف عوض علي المالحى

* * * * *

الاستملاك

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (١/١٩) من قانون الاستثمار رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على التخلي عن استملاك كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٥٦) من الحوض رقم (٣) من أراضي ضانا/ بصيرا وذلك لعدم حاجة شركة مصانع الاسمنت الاردنية لها.

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (١/١٩) من قانون الإستثمار رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على التخلي عن استملاك ما مساحته (٢٩) من قطعة الأرض رقم (٢٧٧) من الحوض رقم (٢١) من أراضي عمان وذلك بعد ان تم كهربة محطة تحويل في المنطقة المجاورة للموقع.

◆ ◆ ◆ ◆ ◆

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك ما مساحته (٤) دونمات و(٢٥١) من قطعة الأرض رقم (٦٥) من الحوض رقم (٣) لوحة رقم (٣) من أراضي دلاغة والرسين/ وادي موسى الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٩٧٦) والبلد عدد (٦٧٧) تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٦ استملاكاً مطلقاً لغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها مشروعا للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته الملعطة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادتين (٤، ج، ١٧) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً دون التأكيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-
- أولاً:

١. كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٦٣٠) من الحوض رقم (٩) من أراضي عمان البالغة (١٤) دونماً و(٦٤٩)م الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٠٤٦) والقد عدد (٦٧٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ لأغراض وزارة الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية لغايات وجود وحدات سكنية وخدمات للاجئين عليها.
٢. كامل قطع الأراضي ذوات الأرقام (٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣) من الحوض رقم (١٥) من أراضي المشرق البالغ مجموع مساحاتها (٤) دونمات و(٦٦١)م الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٠٤٦) والديار عدد (٦٧٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٦ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الابنية المدرسية عليها.
- ثانياً:- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينخبهم لجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة لاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

✻ ✻ ✻ ✻ ✻

الشؤون البلدية

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لاحكام المادة (٣) من قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته الموافقة على تطبيق قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المشار اليه اعلاه على قطع الاراضي ذات الارقام (٩٢، ٧٦، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥) من الحوض رقم (٣٨) الجلمه من اراضي الرمثا بغرض إزالة الشبوع بين المالكين، على ان يتم التقيد التام باحكام القانون المشار اليه اعلاه.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

- ٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ بالاستناد لاحكام الفقرة (٥) من المادة (٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ضم قطع الاراضي الموصولة تالياً الى حدود بلدية الحسنية الجديدة/ محافظة معان بحيث تشمل:-

- ١ - كامل قطع أراضي الحوض رقم (٩) الكراع الاسود.
٢ - كامل قطع أراضي الحوض رقم (٨) ظويات الامير الغربي، وجميعها من اراضي الحسينية.

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية

السيد نادر الظهيريات

عملاً بأحكام المادة (٣٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .

اعلن عن فقدان السيد يحيى احمد الرواشدة لعضويته لدى مجلس بلدي الحزمان .

* * * * *

عملاً بأحكام المادة (٣٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .

اعلن عن فقدان السيد جهاد عبيد الله المطارنه لعضويته لدى مجلس بلدي الحزمان .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٥٣) تاريخ ٢٠٠٦/٢/١٥ ، عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج و د) الى تجاري طولي ضمن الأحواض ذوات الارقام (٩، ١٣، ١٤) من اراضي ملكا

وذلك في بلدية خالد بن الوليد/ لواء بني كنانه .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٥٨) تاريخ ٢٠٠٦/٢/١٦ موافقه على مخطط تعديل مسار شارع وتخفيض منحنيات ضمن الحوض رقم (٢) السلطاني في منطقة المريجيات وذلك في بلدية مادبا الكبرى/لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٧١) تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٠ عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٨) أم السماق .

وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٧٦) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٤ عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من تنظيم حديقة الى صناعات خفيفة وتجاري ضمن الحوض (١) النقب وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ موافقه على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطعة رقم (١) حوض رقم (١) دغليب من أراضي أم رمانة وذلك في بلدية بربين الجديدة / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٢ ووضع موضع التنفيذ .

مجلس الوزراء
١٤٢٨

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى تجاري طولي بارتداد امامي (٥) متر ضمن الحوض رقم (٢) ذراع الخان القبلي من منطقة الشونة الشمالية شريطة فرض عوائد تنظيم بمقدار دينار واحد للمتر المربع وذلك في بلدية معاذ بن جبل /لواء الاغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٧٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع (١، ٢) ضمن الحوض رقم (٨) مرجة حمود من اراضي ميسرا وذلك في بلدية العارضة الجديدة/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٧٨) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٧ الموافقة على مخطط الغاء طريق سعه (٦) متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٧) الخلفات الشمالي و(٢٠) الخلفات الغربي من اراضي الشونة الجنوبية وذلك في بلدية الشونة الوسطى/لواء الشونة الجنوبية وحسب المخطط التعديلي (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٨٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٨ الموافقة على المخطط المقترح لمشروع إسكان ضاحية الأميرة إيمان بنت عبد الله الثاني (٦) ضمن الحوض رقم (٢) شاكر الجنوبي من اراضي سالم /لواء الموقر، تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال لجزء من القطعه رقم (١٩) من سكن (ب) الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٨) ام السماق في بلدية مرج الحمام /لواء وادي السيرة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للتنظيم لبلدية مرج الحمام ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدية مرج الحمام خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤٨٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطع ذوات الارقام (٣٣٥، ٣٢٤) من حدائق ومباني عامه الى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٣٤) بديح من اراضي المنصورة في بلدية ناعور الجديدة لواء ناعور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدية ناعور الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٨٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقة بأحكام خاصة إلى حديقة بالمحطة التحويلية ضمن الحوض رقم (١)

وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى تجاري طولي بارتداد امامي ٤ متر وخلفي ٤ متر وجانبي ٤ متر بعد عمق ٤ متر وفرض عوائد تنظيم بمقدار (٢) دينار للمتر المربع الواحد ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي السخنة في بلدية الهاشمية الجديدة/لواء الهاشمية وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية ومكاتب بلدية الهاشمية الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الهاشمية الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ الموافقة على مخطط الغاء شارع واحد آخر ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي قرية خربة المطوي وذلك في بلدية رحاب الجديدة/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي (٤) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطعة رقم (٤٩) حوض رقم (١٤) الدقمسه من اراضي خربة المطوي

وذلك في بلدية رحاب الجديدة/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٤٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ومنحنيات ضمن الاحواض ذوات الارقام (٤ ، ٨) من اراضي الدجنية .

وذلك في بلدية رحاب الجديدة / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٩٣) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ الموافقة على مخطط احداث شارع بسعة ١٢ متر مناصفة ضمن القطع ذوات الارقام (١٠٧ ، ١٠٨) حوض رقم (١) العلم

من اراضي ثغرة الجب / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ ووضعه موضع تنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٩٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن (١) ضمن الاحواض ذوات الارقام (٤) الرهوانية و(٥) الحويه وذلك في بلدية مرج الحمام/لواء وادي السير .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٥٩٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني تنظيمي ضمن القطعة رقم (٦١١) حوض رقم (٧) أبو سيفين من أراضي مرج الحمام وذلك في بلدية مرج الحمام لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ الموافقة على إحداث شوارع لغاية الخدمات ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي صباحا / لواء البادية الشمالية . وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١٣) سدور القصر من أراضي القصر وفرض عوائد تنظيم بمقدار دينار للمتر المربع الواحد .

وذلك في بلدية شيجان/ لواء القصر وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الحوض رقم (١) السبع من أراضي المفرق وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٠٦) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقة إلى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٧٠٧) حوض رقم (١٥) الكرم من أراضي قرية البستانه في منطقة الصالحية

وذلك في بلدية الصالحية ونابيه/ لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقة إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (١٠) في منطقة روضة بسمه .

وذلك في بلدية ام الجمال الجديدة /لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ الموافقة على مخطط تنظيم جزء من القطعة رقم (٧٤) بأحكام سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٩) ام البيار من أراضي بيزين وذلك في بلدية بيزين الجديدة/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢ ووضعه موضع التنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٢١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من خدمات عامة إلى صناعات متوسطة ضمن القطعة رقم (٣٣٤) حوض رقم (١) من أراضي القسطل .

وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ الموافقة على مخطط أحداث طريق بسعة ٦ متر مناصفه ضمن الحوض رقم (٣٣) الخله من أراضي الطيبه في بلدية مؤته والمزار/لواء المزار الجنوبي وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للتنظيم لبلدية مؤته والمزار ومكاتب بلدية مؤته والمزار وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدية مؤته والمزار خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة ٣ متر ضمن القطع ثوات الارقام (٧٠٤، ٧١٠) حوض رقم (٢) البلد من أراضي الجفر وذلك في بلدية الجفر/لواء قصبه معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من منطقة خضراء الى سكن (ج) بأحكام خاصه وأحداث طرق ضمن الحوض رقم (١٠) المشروع في منطقة الشيخ حسين وذلك في بلدية طبقة فحل /لواء الاغوار الشماليه وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٠) المشروع في منطقة الشيخ حسين وذلك في بلدية طبقة فحل /لواء الاغوار الشماليه وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٥٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض طريق ضمن القطعة رقم (٣) حوض رقم (٥) البلد في منطقة الشيخ حسين وعدم الموافقة على إلغاءها .

وذلك في بلدية طبقة فحل /لواء الاغوار الشماليه وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١ ووضع موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٥٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٢) الحاوي من أراضي ام الدنانير وذلك في بلدية عين الباشا الجديدة/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ ووضع موضع التنفيذ .

مكرر من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٤٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢ الموافقة على مخطط تخفيض طريق من (م) إلى (م) ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي عين جنا .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ ، ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٥٤٣) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي أوصره .

وذلك في بلدية العيون / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٤٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة ٤ متر ضمن القطعة رقم (٧٠٥) حوض رقم (٥) من أراضي الدليله .

وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع مناصفه ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٩، ١٤٩) حوض رقم (٦) الوسية في منطقة راكين وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٥٦) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال مسكن شعبي متصل الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (١٧٥) حوض رقم (٤) من أراضي مؤته شريطة استيفاء عوائد تنظيم بمقدار دينار واحد المتر المربع الواحد وذلك في بلدية مؤته والمزار / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي (٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٢٠) الدير من أراضي ماعين .

وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٦٤ تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ الموافقة على مخطط إضافة باقي القطع ذوات الأرقام (١٧، ١٨) الى التنظيم بأحكام سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٧) تلعه شاهه في منطقة العدنانية في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الكرك الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٥٥٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار الطريق المار بالقطع ذوات الأرقام (٤٧١، ٤٧٢، ١٢) وتوسعته إلى (٦) متر ضمن الحوض رقم (٤) جرينة وذلك في بلدية مادبا الكبرى/ لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٦٧) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق زراعي وإحداث طريق تنظيمي سعة (٦ م) ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي الجدعا .

وذلك في بلدية طلال الجديدة / لواء القصر .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٦٨) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ الموافقة على مخطط أحداث شارع بسعة ١٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ١٢) حوض رقم (٢) من أراضي صرقا وذلك في بلدية عبدالله بن رواحه / لواء فقوع وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٧٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١، ٢، ٣، ٥، ٧، ٨) من أراضي سحاب إلى تجاري طولي وفرض عوائد تنظيم بمقدار ٤ دينار للمتر المربع الواحد للمناطق المحولة إلى تجاري طولي ، وذلك في بلدية سحاب/ لواء سحاب وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥٧١ تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي وزراعي إلى سكن (ب) ومباني عامة وأحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٥٧) الزريقات من أراضي العيص في بلدية الطفيلة الكبرى/ لواء قصبة الطفيلة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الطفيلة الكبرى ومكاتب بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٥٨٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وتغيير صفة استعمال ضمن الحوض (٧) المشرفة من أراضي الخالدية وذلك في بلدية الخالدية / لواء البادية الشمالية الغربية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢) قليعات الجنوبي و (٧) الخربة في منطقة الشيخ حسين وذلك في بلدية طبقة فحل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٩٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وأحداث شارع وتوسعة طرق ضمن الحوض رقم (٢٣) الحنانه في منطقة العين البيضاء وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى/ لواء قصبة الطفيلة .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٩٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع المار في القطع (٢٤٤، ٣٢٤) ضمن الحوض رقم (٣٥) القاعة من أراضي عيمه ، وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى / لواء قصبة الطفيلة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٩٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة ٦ متر واستحداث دوار ضمن الحوض رقم (٦٣) وادي بن حميد في منطقة البقيع وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى/لواء قصبة الطفيلة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٦ م) (٣م) مسقوف باستثناء القطع ذوات الأرقام (٤٢١، ٤٢٢) بارتداد (٣م) مكشوف ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي مادبا، شريطة دفع عوائد تنظيم دينارين للمتر المربع الواحد .

وذلك في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٩٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن شعبي إلى تجاري ضمن الحوض رقم (١) البلد من أراضي مادبا وذلك في بلدية مادبا الكبرى/لواء قصبة مادبا

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٠٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٩) الرواق وذلك في بلدية ام البساتين /لواء ناعور .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩ عدم الموافقة على مخطط اعطاء القطعة رقم (٣٣٨) أحكام خاصة ضمن الحوض رقم (٤) الحمر وذلك في بلدية الفحيص/ لواء محاص والفحيص .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٦٠٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ٢٥ متر إلى ٢٢ متر ضمن الحوض رقم (١٤) أم عليا وذلك في بلدية الفحيص/ لواء محاص والفحيص .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٢٢٤) من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٥٠) من أراضي الشفا الجنوبي من أراضي السلط .

وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

مكرر
لواء
الأم

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من ٦ متر إلى ٤ متر ضمن الحوض رقم (٢٠) من أراضي عين جنا ، وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبه عجلون .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ج الى د ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عنجرة ، وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبه عجلون .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن أخضر الى سكن أ واستحداث شارع والغاء نهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (٧٥) نقب الدبور من أراضي السلط ، وذلك في بلدية السلط الكبرى / لواء قصبه السلط .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٦) المغارة الجنوبي من أراضي دير أبي سعيد الشرقي وذلك في بلدية دير أبي سعيد الجديدة/ لواء الكورة .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٤ عدم الموافقة على مخطط احدات طريق سعة ٤متر ضمن القطعة رقم (٩) حوض رقم (٢١) زيتون المدق من أراضي حرقا وذلك في بلدية الكفارات/ لواء بني كنانه .

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى
المهندس عمر المعاني

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٨٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٥٦/٢٠٠٤/تلاع العلي) المتضمن استحداث جزء من شارع وتحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٢٤٣) حوض (٤) بركة من سكن (أ) الى مكاتب بأحكام سكن (أ) وبأحكام خاصة - الارتداد الامامي (٦) متر والارتداد الخلفي (٤) متر وبقي بقية الأحكام كما هي مصدقة واستيفاء تعويض بواقع (٥) خمسة دنانير/م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاع العلي. ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/١/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٢٩/٢٠٠٥/القويسمة) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٥٤) حوض (١٠) تلاع النجار من تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى سكن (ج) شريطة عدم مطالبة الأمانة بأية تعويضات أو التزامات مالية نتيجة التحويل وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٩٩) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/١٧٨/٢٠٠٥/زهران) المتضمن:- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٢٩٣٤) حوض (٣٣) المدينة حي (٢) جبل عمان الجديد وكذلك النفقة رقم (٢١٠٥) من نفس الحوض من سكن (ج) الى مكاتب بأحكام السكن الواقعة فيه شريطة التوحيد واستيفاء تعويض بواقع (٢٥) خمسة وعشرون ديناراً/م من مساحة النفقة والقطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة
الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩٥) تاريخ ٢٠٠٥/٦/٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٣٩٠/تلاع العلي) المتضمن : تحويل صفة استعمال القطعة رقم (١٤٢٠) حوض (٨) الشمسائي من سكن (ج) الى مكاتب ضمن سكن (ج) بأحكام خاصة ارتداد أمامي (١٠) متر عن شارع مكة بعد التوحيد مع القطعة الأمامية (١٢١) وان لا يقل منسوب ارتفاع جلسات الشبايك عن مترين من منسوب البلاط من جهة السكن وتبقى بقية الأحكام كما هي مصدقة حسب احكام سكن (ج) مع استيفاء تعويض بواقع (٢٥) خمسة وعشرون ديناراً / ٢٠٠٥/٦/٥ الواحد من مساحة القطعة (١٤٢٠) استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها من خلال الدائرة القانونية وتوحيد القطعتين قبل تصديق المخطط استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم كما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٥٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٥٥٧/وادي السير) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطع الأراضي ذوات الأرقام (٣٧٠٨، ٣٧٥٧، ٣٠١٨) حوض (١٥) خربة الصوفيّة من ارتداد مكشوف الى جسم بناء ومن ارتداد مسقوف الى مواقف سيارات وارتداد مكشوف ومن جسم بناء الى مواقف سيارات وارتداد مكشوف ومن ارتداد مكشوف الى مواقف سيارات وحسب قرار اللجنة اللوائية / ابنية رقم (٢٠٤٧) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٢ شريطة توحيد القطع أعلاه قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٤) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ الموافقة على إلغاء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٧٩/النصر) .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦١٦) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨ الموافقة على إلغاء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥٥٨/وادي السير) .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٢١١/زهران) المتضمن : تعديل احكام قطع الاراضي الواقعة على شارع الامير علي بن الحسين ضمن حوض (٢٦) عبدون الشمالي الغربي وحوض (٢٨) خربة عبدون وحوض (٢٥) عبدون الشمالي الشرقي وحوض (٢٧) عبدون من سكن (ب) بأحكام خاصة (أحكام عبدون) بموجب المخطط (أ/ع/د/١٤٥٣) مراد تعديل الارتداد الامامي من (٤) متر الى (٦) متر والارتداد الخلفي من (٦) متر الى (٤) متر ومن سكن (أ) بأحكام خاصة (أحكام عبدون) بموجب المخطط (أ/ع/د/١٤٥٣) مراد تعديل الارتداد الامامي من (٥) متر الى (٧) متر والارتداد الخلفي من (٧) متر الى (٥) متر وحسب نسخة المخطط المعن للأعتراض حيث يمكن لسدوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٨٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/١٣٤/العبدلي) المتضمن :- تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٩٢٥) حوض (١٦) اللويبة الغربي من سكن (أ) الى مواقف سيارات مكشوفة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٦/٥/١١٨/العبدلي) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٣١٨) حوض (١٤) اللويبة الوسطاني من سكن (أ) الى مكاتب بأحكام سكن (أ) وبأحكام خاصة الارتداد الامامي (٧) متر والخلفي (٥) متر مع استيفاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً / ٢٠٠٥/٦/٥ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة
الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٩٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/١٨٦/٢) زهران) المتضمن :- تحويل استعمال قطعتي الأرض ذوات الأرقام (١٩١، ١٩٢) حوض (٢٦) عيودن الشمالي الغربي من سكن (أ) بأحكام خاصة (أحكام عيودن) إلى مكاتب ضمن سكن (أ) (بأحكام عيودن) وبأحكام خاصة - الإرتداد الأمامي (٨) متر والإرتداد الخلفي (٤) متر وعلى أن لا يقل ارتفاع جلسات الشبابيك عن مترين باتجاه السكن واستيفاء تعويض بواقع ثلاثون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية - ولتم يرغب - حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٩٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٤٦٥/٢) تلاع العلي) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٣١٥) حوض (١) الفسقة من سكن (أ) إلى مكاتب ضمن سكن (أ) واستيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٠٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٣٦٠/٢) القويسمة) المتضمن : تخفيض الارتداد من جهة الطريق للقطعتين ذوات الأرقام (٢٠٣٩، ٢٠٤٩٠) حوض (٩) لم أذينات الى مترين وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/٢٢٠/٢) الجبيهة) المتضمن : اعطاء حكم خاص لجزء من قطعة الأرض رقم (٥٧٤) حوض (١) ابو العوف وذلك بأن يكون الحد الأدنى للارتفاع (٦٠٠)م وتبقى بقية الأحكام كما هي مصدقة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجبيهة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٥٤٣/٢) وادي السير) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٤٤) حوض (١٠) مربعة موسى من سكن (ب) الى تجاري محلي ضمن سكن (ب) وحسب قرار اللجنة اللوائية / ابنية رقم (٧٤٧) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٦ بإرتداد أمامي (٨) متر وخلفي (٥) متر وان لا يقل ارتفاع جلسات الشبابيك عن مترين من جهة السكن واستيفاء تعويض بواقع (٥٥) خمسة وخمسون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة من الأرض

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٦/٥٧٣/وادي السير) المتضمن : تخفيض الارتداد الجانبي لقطعة الارض رقم (٩٥٠) حوض (٩) ام السماق الجنوبي من (٤) متر الى (٣) متر وتبقى بقية الاحكام كما هي مصدقة واستيفاء تعويض بواقع (٣٠٠٠) ثلاثة الاف ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضع على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٦/٢٢٧/ام قصير) المتضمن : استحداث اجزاء من شوارع امام قطع الاراضي المبينة ارقامها في حوض (٤ البلد حي (٧) خالد بن الوليد وحي (٦) عمر بن الخطاب وكما هو موضع على المخطط في منطقة (ام قصير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على اعادة ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٦/٣/٢٦٤/لقويسمة) المتضمن : تحويل استعمال قطعة الارض رقم (٤٦٤) حوض (١٠) تلاع النجار من تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى سكن (ج) شريطة ارفاق القرار وتعدد بعدم تحمل الامانة اية اعباء او التزامات مالية نتيجة التحويل حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (لقويسمة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٠) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٦/٢٢٧/شغابدران) المتضمن : الغاء جزء من شارع امام قطع الاراضي المبينة ارقامها في حوض (٥) ابو القرام وكما هو موضع على المخطط في منطقة (شغابدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٦/١٨٥/النصر) المتضمن : إلغاء واستحداث اجزاء من شوارع وإلغاء خط تنظيم وذلك امام قطع الاراضي المبينة ارقامها في حوض (٨) المسابة حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٦/٣٥٢/صويلج) المتضمن : إعطاء القطعتين (٣١٠٣٠) حوض (٥) الميدان والمنظمة سكن ريفي بأحكام بموجب المخطط (١) ع/٢٠٠٦/١٠٨) أحكام خاصة بحيث يكون عدد الدوار طابقين، النسبة المئوية ٢٥% الارتداد الامامي (٨) متر من جهة شارع الى (٢٠) متر وعن باقي الشوارع (٥)م الارتداد الجانبي (٥) متر وعدم إفرار القطعة، وتبقى بقية الاحكام كما هي مصدقة واستيفاء تعويض بواقع دينار واحد/م/ الواحد من مساحة القطعتين بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر .

مكرر
من الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/٥٤٦/وادي السير) المتضمن : إعطاء صفة استعمال سكن (ب) بأحكام خاصة الحد الأدنى للإفراز (٢م١٠٠) والارتفاع طابقين وروف وذلك لجزء من قطعة الأرض رقم (٥٠) والقطعة رقم (٥٣) حوض (٣) النعير وإعطاء حكم خاص للجزء المنظم من القطعة رقم (٥٠) سكن (د) بأحكام خاصة :- الارتفاع طابقين وروف حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٢٣٩/شفا بدران) المتضمن : إلغاء الحكم الخاص المتعلق بتخفيض الارتداد من جهة الطريق من (٤) متر إلى (٢) متر لقطعة الأرض رقم (١٤٤) حوض (١) أم حجير حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفا بدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٦٩/أبو نصير) المتضمن : توسعة طريق ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٩، ٨١، ٨٠) حوض (٣) الوسية وذلك بإقتطاع مترين لتصبح الطريق بسعة (٦) متر حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أبو نصير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٣١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٣٣٠/خريبة السوق) المتضمن : إلغاء وإستحداث شوارع ضمن قطع الأرض المبنية أرقامها في حوض (٦) الوسية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/٧٠/بدر) المتضمن : تغيير صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٦٠٤) حوض (٤٠) جحرة الشمالي من حديقة إلى سكن (ج) شريطة إستيفاء قيمة الجزء المقترح كامانات قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

* * * * *

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٣٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٦/١١٩/بسمان) المتضمن : إستحداث طريق ضمن قطعة الأرض رقم (٧٨) حوض (٣) خنيفسة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بسمان) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

أمانة عمان الكبرى
٢٠٠٦/٧/١٨

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠٦/٥٠/البرموك المتضمن: تعديل أحكام القطعة رقم (٣٣١) حوض (٣٣) المدينة حي (١٤) الكسارات ليصبح الارتداد الجانبي صفرأ من كلا الجانبين وحكم الارتفاع (٣) طوابق بارتفاع (١٥) متراً واعطاء حكم التلاصق للقطع المحاذية من جهة القطعة (٣٣١) فقط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (البرموك) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠٦/٤٣٤/تلاع العلي المتضمن: إلغاء خط تنظيم وأجزاء من شارع امام قطع الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٩) سلطاني الجبيهه وحوض (٧) التلاع الشمالي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠٦/٢١٠/زهران المتضمن: تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى تجاري محلي ضمن سكن (أ) بأحكام المخطط (أ) ع/٢٠٠٦/١٥٢/د لقطعي الأرض (٦٣٦، ٦٣٥) حوض (١٨) وادي صقره شريطة التوحيد مع القطعتين (٨٨٨، ٨٨٧) من نفس الحوض قبل تصديق المخطط واحتساب الارتفاع من الشارع الأبنى منسوباً (شارع عرار) واستيفاء تعويض بواقع (٦٠) سنتون ديناراً /م الواحد من مساحة القطعتين بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠٦/٣٥٧/صويلج المتضمن: تحويل استعمال قطعي الأرض ذوات الأرقام (١٤٩، ١٤٧) حوض (١) للحمارية من سكن (ب) بارتفاع ثلاثة أدوار الى سكن (ب) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٥٠) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠٦/٣٥٦/صويلج المتضمن: تغيير صفة استعمال سكن (أب) الى سكن (أب) بأحكام خاصة (طابقين وروف) لقطع الأراضي المبينة ارقامها في حوض (١) المندسه وحوض (٤) سلطاني السلط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٥١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠٠٦/١٨٢/النصر المتضمن: شارع ملغي مراد رفع صفة الإلغاء عنه واستحداث طريق سعة (٤) متر لغاية اتصال الخدمات ضمن قطع الأراضي المبينة ارقامها في حوض (٩) برقع حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

٧٤٩
٧٤٨
٧٤٧
٧٤٦
٧٤٥
٧٤٤
٧٤٣
٧٤٢
٧٤١
٧٤٠
٧٣٩
٧٣٨
٧٣٧
٧٣٦
٧٣٥
٧٣٤
٧٣٣
٧٣٢
٧٣١
٧٣٠
٧٢٩
٧٢٨
٧٢٧
٧٢٦
٧٢٥
٧٢٤
٧٢٣
٧٢٢
٧٢١
٧٢٠
٧١٩
٧١٨
٧١٧
٧١٦
٧١٥
٧١٤
٧١٣
٧١٢
٧١١
٧١٠
٧٠٩
٧٠٨
٧٠٧
٧٠٦
٧٠٥
٧٠٤
٧٠٣
٧٠٢
٧٠١
٧٠٠
٦٩٩
٦٩٨
٦٩٧
٦٩٦
٦٩٥
٦٩٤
٦٩٣
٦٩٢
٦٩١
٦٩٠
٦٨٩
٦٨٨
٦٨٧
٦٨٦
٦٨٥
٦٨٤
٦٨٣
٦٨٢
٦٨١
٦٨٠
٦٧٩
٦٧٨
٦٧٧
٦٧٦
٦٧٥
٦٧٤
٦٧٣
٦٧٢
٦٧١
٦٧٠
٦٦٩
٦٦٨
٦٦٧
٦٦٦
٦٦٥
٦٦٤
٦٦٣
٦٦٢
٦٦١
٦٦٠
٦٥٩
٦٥٨
٦٥٧
٦٥٦
٦٥٥
٦٥٤
٦٥٣
٦٥٢
٦٥١
٦٥٠
٦٤٩
٦٤٨
٦٤٧
٦٤٦
٦٤٥
٦٤٤
٦٤٣
٦٤٢
٦٤١
٦٤٠
٦٣٩
٦٣٨
٦٣٧
٦٣٦
٦٣٥
٦٣٤
٦٣٣
٦٣٢
٦٣١
٦٣٠
٦٢٩
٦٢٨
٦٢٧
٦٢٦
٦٢٥
٦٢٤
٦٢٣
٦٢٢
٦٢١
٦٢٠
٦١٩
٦١٨
٦١٧
٦١٦
٦١٥
٦١٤
٦١٣
٦١٢
٦١١
٦١٠
٦٠٩
٦٠٨
٦٠٧
٦٠٦
٦٠٥
٦٠٤
٦٠٣
٦٠٢
٦٠١
٦٠٠
٥٩٩
٥٩٨
٥٩٧
٥٩٦
٥٩٥
٥٩٤
٥٩٣
٥٩٢
٥٩١
٥٩٠
٥٨٩
٥٨٨
٥٨٧
٥٨٦
٥٨٥
٥٨٤
٥٨٣
٥٨٢
٥٨١
٥٨٠
٥٧٩
٥٧٨
٥٧٧
٥٧٦
٥٧٥
٥٧٤
٥٧٣
٥٧٢
٥٧١
٥٧٠
٥٦٩
٥٦٨
٥٦٧
٥٦٦
٥٦٥
٥٦٤
٥٦٣
٥٦٢
٥٦١
٥٦٠
٥٥٩
٥٥٨
٥٥٧
٥٥٦
٥٥٥
٥٥٤
٥٥٣
٥٥٢
٥٥١
٥٥٠
٥٤٩
٥٤٨
٥٤٧
٥٤٦
٥٤٥
٥٤٤
٥٤٣
٥٤٢
٥٤١
٥٤٠
٥٣٩
٥٣٨
٥٣٧
٥٣٦
٥٣٥
٥٣٤
٥٣٣
٥٣٢
٥٣١
٥٣٠
٥٢٩
٥٢٨
٥٢٧
٥٢٦
٥٢٥
٥٢٤
٥٢٣
٥٢٢
٥٢١
٥٢٠
٥١٩
٥١٨
٥١٧
٥١٦
٥١٥
٥١٤
٥١٣
٥١٢
٥١١
٥١٠
٥٠٩
٥٠٨
٥٠٧
٥٠٦
٥٠٥
٥٠٤
٥٠٣
٥٠٢
٥٠١
٥٠٠
٤٩٩
٤٩٨
٤٩٧
٤٩٦
٤٩٥
٤٩٤
٤٩٣
٤٩٢
٤٩١
٤٩٠
٤٨٩
٤٨٨
٤٨٧
٤٨٦
٤٨٥
٤٨٤
٤٨٣
٤٨٢
٤٨١
٤٨٠
٤٧٩
٤٧٨
٤٧٧
٤٧٦
٤٧٥
٤٧٤
٤٧٣
٤٧٢
٤٧١
٤٧٠
٤٦٩
٤٦٨
٤٦٧
٤٦٦
٤٦٥
٤٦٤
٤٦٣
٤٦٢
٤٦١
٤٦٠
٤٥٩
٤٥٨
٤٥٧
٤٥٦
٤٥٥
٤٥٤
٤٥٣
٤٥٢
٤٥١
٤٥٠
٤٤٩
٤٤٨
٤٤٧
٤٤٦
٤٤٥
٤٤٤
٤٤٣
٤٤٢
٤٤١
٤٤٠
٤٣٩
٤٣٨
٤٣٧
٤٣٦
٤٣٥
٤٣٤
٤٣٣
٤٣٢
٤٣١
٤٣٠
٤٢٩
٤٢٨
٤٢٧
٤٢٦
٤٢٥
٤٢٤
٤٢٣
٤٢٢
٤٢١
٤٢٠
٤١٩
٤١٨
٤١٧
٤١٦
٤١٥
٤١٤
٤١٣
٤١٢
٤١١
٤١٠
٤٠٩
٤٠٨
٤٠٧
٤٠٦
٤٠٥
٤٠٤
٤٠٣
٤٠٢
٤٠١
٤٠٠
٣٩٩
٣٩٨
٣٩٧
٣٩٦
٣٩٥
٣٩٤
٣٩٣
٣٩٢
٣٩١
٣٩٠
٣٨٩
٣٨٨
٣٨٧
٣٨٦
٣٨٥
٣٨٤
٣٨٣
٣٨٢
٣٨١
٣٨٠
٣٧٩
٣٧٨
٣٧٧
٣٧٦
٣٧٥
٣٧٤
٣٧٣
٣٧٢
٣٧١
٣٧٠
٣٦٩
٣٦٨
٣٦٧
٣٦٦
٣٦٥
٣٦٤
٣٦٣
٣٦٢
٣٦١
٣٦٠
٣٥٩
٣٥٨
٣٥٧
٣٥٦
٣٥٥
٣٥٤
٣٥٣
٣٥٢
٣٥١
٣٥٠
٣٤٩
٣٤٨
٣٤٧
٣٤٦
٣٤٥
٣٤٤
٣٤٣
٣٤٢
٣٤١
٣٤٠
٣٣٩
٣٣٨
٣٣٧
٣٣٦
٣٣٥
٣٣٤
٣٣٣
٣٣٢
٣٣١
٣٣٠
٣٢٩
٣٢٨
٣٢٧
٣٢٦
٣٢٥
٣٢٤
٣٢٣
٣٢٢
٣٢١
٣٢٠
٣١٩
٣١٨
٣١٧
٣١٦
٣١٥
٣١٤
٣١٣
٣١٢
٣١١
٣١٠
٣٠٩
٣٠٨
٣٠٧
٣٠٦
٣٠٥
٣٠٤
٣٠٣
٣٠٢
٣٠١
٣٠٠
٢٩٩
٢٩٨
٢٩٧
٢٩٦
٢٩٥
٢٩٤
٢٩٣
٢٩٢
٢٩١
٢٩٠
٢٨٩
٢٨٨
٢٨٧
٢٨٦
٢٨٥
٢٨٤
٢٨٣
٢٨٢
٢٨١
٢٨٠
٢٧٩
٢٧٨
٢٧٧
٢٧٦
٢٧٥
٢٧٤
٢٧٣
٢٧٢
٢٧١
٢٧٠
٢٦٩
٢٦٨
٢٦٧
٢٦٦
٢٦٥
٢٦٤
٢٦٣
٢٦٢
٢٦١
٢٦٠
٢٥٩
٢٥٨
٢٥٧
٢٥٦
٢٥٥
٢٥٤
٢٥٣
٢٥٢
٢٥١
٢٥٠
٢٤٩
٢٤٨
٢٤٧
٢٤٦
٢٤٥
٢٤٤
٢٤٣
٢٤٢
٢٤١
٢٤٠
٢٣٩
٢٣٨
٢٣٧
٢٣٦
٢٣٥
٢٣٤
٢٣٣
٢٣٢
٢٣١
٢٣٠
٢٢٩
٢٢٨
٢٢٧
٢٢٦
٢٢٥
٢٢٤
٢٢٣
٢٢٢
٢٢١
٢٢٠
٢١٩
٢١٨
٢١٧
٢١٦
٢١٥
٢١٤
٢١٣
٢١٢
٢١١
٢١٠
٢٠٩
٢٠٨
٢٠٧
٢٠٦
٢٠٥
٢٠٤
٢٠٣
٢٠٢
٢٠١
٢٠٠
١٩٩
١٩٨
١٩٧
١٩٦
١٩٥
١٩٤
١٩٣
١٩٢
١٩١
١٩٠
١٨٩
١٨٨
١٨٧
١٨٦
١٨٥
١٨٤
١٨٣
١٨٢
١٨١
١٨٠
١٧٩
١٧٨
١٧٧
١٧٦
١٧٥
١٧٤
١٧٣
١٧٢
١٧١
١٧٠
١٦٩
١٦٨
١٦٧
١٦٦
١٦٥
١٦٤
١٦٣
١٦٢
١٦١
١٦٠
١٥٩
١٥٨
١٥٧
١٥٦
١٥٥
١٥٤
١٥٣
١٥٢
١٥١
١٥٠
١٤٩
١٤٨
١٤٧
١٤٦
١٤٥
١٤٤
١٤٣
١٤٢
١٤١
١٤٠
١٣٩
١٣٨
١٣٧
١٣٦
١٣٥
١٣٤
١٣٣
١٣٢
١٣١
١٣٠
١٢٩
١٢٨
١٢٧
١٢٦
١٢٥
١٢٤
١٢٣
١٢٢
١٢١
١٢٠
١١٩
١١٨
١١٧
١١٦
١١٥
١١٤
١١٣
١١٢
١١١
١١٠
١٠٩
١٠٨
١٠٧
١٠٦
١٠٥
١٠٤
١٠٣
١٠٢
١٠١
١٠٠
٩٩
٩٨
٩٧
٩٦
٩٥
٩٤
٩٣
٩٢
٩١
٩٠
٨٩
٨٨
٨٧
٨٦
٨٥
٨٤
٨٣
٨٢
٨١
٨٠
٧٩
٧٨
٧٧
٧٦
٧٥
٧٤
٧٣
٧٢
٧١
٧٠
٦٩
٦٨
٦٧
٦٦
٦٥
٦٤
٦٣
٦٢
٦١
٦٠
٥٩
٥٨
٥٧
٥٦
٥٥
٥٤
٥٣
٥٢
٥١
٥٠
٤٩
٤٨
٤٧
٤٦
٤٥
٤٤
٤٣
٤٢
٤١
٤٠
٣٩
٣٨
٣٧
٣٦
٣٥
٣٤
٣٣
٣٢
٣١
٣٠
٢٩
٢٨
٢٧
٢٦
٢٥
٢٤
٢٣
٢٢
٢١
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
٠

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية اربد الكبرى

المهندس وليد المصري

• يعن لاطلاع الصوم في منطقة حكما أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦٨٨) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة حكما رقم (٨٩) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة جزء الطريق التنظيمي المار بين القطع (٧١٥، ٧١٦، ٧٢٨، ٧٢١) حوض (٣/البلد) لوحة (١٥) من أراضي حكما وإزاحته ليصبح على الحد الإفرادي تنطع ذوات الأرقام (٧٢١، ٧٢٨) من الجهة الجنوبية وعلى حد البناء القائم على القطعتين (٧١٥، ٧١٦) من الجهة الشرقية وذلك تفاديا لهدم البناء القائم على القطع (٧١٥، ٧١٦). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة حكما إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية استنادا للمادة (٢٣) من قانون التنظيم.

* * * * *

• يعن لاطلاع الصوم في منطقة بيت راس أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢١٥٣) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بيت راس رقم (٥٤/١) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١ المتضمن الموافقة على إلغاء النهاية المغلقة للشارع المار أمام القطع (٣٩٨، ٣٧١، ٣٤٥) والواقع على الزاوية الجنوبية الغربية للقطعة (٣٤٥) حوض (١/الأعوج) والاستعاضة عنه بمنحى (٨٨×٨) لوجود طريق إفرادي (٤م) تربط الشارع المذكور مع الشارع الموازي له من الجهة الشرقية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة بيت راس إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعن لاطلاع الصوم في منطقة البارحة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢١٥٥) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البارحة رقم (٨٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ المتضمن الموافقة على إلغاء المنحى المار بالقطعة رقم (٦٦) حوض (١٠/البلد) وذلك تفاديا لهدم البناء الواقع عليها وتناديا لدفع استهلاك للقطعة والبناء. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة البارحة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

• يعن لاطلاع الصوم في منطقة الهاشمية أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٥٨٣) تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٨ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الهاشمية رقم (٨٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩ المتضمن الموافقة على تعديل المنحنيات الواقعة على تقاطع شارع الهاشمي مع شارع أبي سنان الاسدي من حوض رقم (٧/المسبغانية الشمالية) لوحة رقم (٦) وعلى النحو التالي:-

١. تخفيض سعة المنحى المار بالقطعة رقم (٧٣٦) من (٨٨×٨) إلى (٤٤×٤م).
 ٢. تخفيض سعة المنحى المار بالقطعة رقم (٨٠٢) من (٨٨×٨) إلى (٥٥×٥م).
 ٣. تخفيض سعة المنحى المار بالقطعة رقم (١٩١٥) من (٨٨×٨) إلى (٧٧×٧م).
 ٤. تخفيض سعة المنحى المار بالقطعة رقم (٧٤٥) من (٨٨×٨) إلى (٧٧×٥م).
- وذلك تفاديا لهدم الأبنية ودفع الاستهلاكات وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الهاشمية إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعن لاطلاع الصوم في منطقة المنارة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٨٨) تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٥/١/٤ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحى الواقع على الزاوية الشمالية لالتقاء شارعي معاوية بن أبي سفيان والوليد والمار بالقطعتين (١١٨٧، ١١٨٩) حوض (١٦/المعارض الغربي) من (٨٨×٨) إلى (٢٢×٢م) وذلك لتفادي هدم البناء القائم على القطعتين المذكورتين. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المنارة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعن لاطلاع الصوم في منطقة كتم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٠٨٩) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة كتم رقم (١٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/١١/١٧ المتضمن الموافقة على استحداث منحى على القطعة رقم (٧١٩) حوض (٩/البلد) حسب المخطط المعد لهذه الغاية وذلك لتسهيل الحركة المرورية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين واعتباره قرار تعديلي تصليبي وفق المادة (٢٣) من قانون التنظيم ووضع موضع التنفيذ ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة كتم إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

الأصل
١٢/١٠/٢٠٠٤

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة المنارة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢١٥٦) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (٥٩٠) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٢ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الكيرف الواقع على الزاوية الجنوبية لانتقاء شارع سليمان الحلبي وحسن البصري من (٨×٨م) إلى (٥×٥م) وذلك تفادياً لهدم البناء القائم على القطعة رقم (١٨٤٦) حوض (١٦/المعرض الغربي). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المنارة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الباحة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٠٩٢) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٤ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الباحة رقم (٨٧٥) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩ المتضمن الموافقة على اقتراحا تعديلها بتخفيض سعة المنحنيات الواقعة على تقاطع شارع عطية بني هاني (٢٠) مع شارع خليل مطران (٨) من (٨×٨م) إلى (٥,٣×٥م) على القطعة رقم (٢٤٧) ومن (٨×٨م) إلى (٢,٧×٢,٧) على القطعة رقم (١٢٩) حوض (٩/المطلع) لوحة رقم (٢٩) وذلك تفادياً لهدم الأبنية القائمة ودفع استملاكات. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الباحة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة اربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٦٠٨) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٦ م التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عمال رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠٥/٦/٧ المتضمن الموافقة على:-

١. تعديل مسار الشارع المار بالقطعتين رقم (٤٧، ١٨) من حوض (١٣/الفقارة) لوحة رقم (٧) بحيث يبقى بنفس السعة (١٢) ليصبح الانقطاع مناصفة (٦) من كل قطعة وإحداث منحنيات (١٠×١٠م) مع تقاطعه بالشارع الشمالي وذلك من أجل تصيين وضع القطعة عند الإفرار.
 ٢. إزاحة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٤٧، ١٨، ١٧) باتجاه الشمال (٦) من حد البناء المشار إليه بالرمز (أ) وإحداث منحنيات بسعة (٨×٨م) على تقاطعة بالشوارع الأخرى حوض (١٣/الفقارة) لوحة رقم (١٧) وذلك تفادياً لهدم الأبنية القائمة.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة عمال إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة المنارة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٢٠٨٨) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٤ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (٥٠٦) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١١ المتضمن الموافقة على تعديل سعة الكيرف الواقع على الزاوية الجنوبية الشرقية لتقاطع شارع الرشيد وفلسطين من (٨×٨م) إلى وفق البناء القائم والإفرازي على القطعة (٦) حوض (٨/البلد) لتفادي هدم البناء القائم على القطعة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المنارة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة /حرا/ كفر رحتا/ بلدية غرب اربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب اربد قررت بقرارها رقم (١/٢٥) لعام ٢٠٠٦ م الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة حرا بلدية غرب اربد رقم (٢/٢١) الموافقة على تخفيض طريق سعة (٦) المارة بين القطع ذوات الأرقام (٩، ٦) حوض رقم (٢) من أراضي بلدة كفر رحتا لتصبح بعرض (٣) وإلغاء النهاية المغلقة ضمن القطعة رقم (٩) حوض رقم (٢) من أراضي بلدة كفر رحتا بحيث يكون التخفيض ضمن القطعة رقم (٩) كون الطريق تخدم الأبنية القائمة على القطعة رقم (٦) كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة حرا بلدية غرب اربد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق التوثيقية.

المهندس عبد الفتاح الإبراهيم

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية غرب اربد

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى، وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٦/١٠٠) قررت الموافقة على وضع مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن (أ) إلى تجاري طولي وارتدادات حسب سكن (أ) بحيث يكون الارتداد الأساسي (م) والجانب (م) والخلفي (م) للقطع ذوات الأرقام (١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٤٢٢، ١٤١٨) حوض (٤٢) البقاع مع فرض حواله تنظيم إضافية بواقع (١٠,٥) نصف دينار لكل متر مربع وحسب أحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق توثيقية معونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس ماهر حمدي أبو السمن

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية السلط الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الكرك ولواء القطرانة وباعتبارها لجنة محلية قد قررت بقرارها رقم (١١٥/٢٦/٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٤ على اعتماد الطريق الزراعي المتفرع من شارع الأشغال الرئيسي المرسم ضمن القطع ذوات الأرقام (٩٨، ١٠١، ١٠٢) حوض رقم (١) حوضاً من أراضي ادر كشارع تخديمي وبسعة (١٢) وإحداث شارع بسعة (١٢م) ويرتبط به ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ١٠٢) حوض (١) حوضاً لغرض البناء القائم على القطعة رقم (٥٤) بحيث يصل بشارع الأشغال المعتمد تخديماً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١/١٦٧٤) تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى سكرتيرة اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الكرك وقصبة القطرانة في مديرية الشؤون البلدية وذلك خلال المدة القانونية المشار إليها أعلاه مدعومة بمخططات إضافية ووثائق ثبوتية.

المهندس جمال أبو مويش

مدير الشؤون البلدية لمحافظة الكرك

رئيسة اللجنة اللوائية المشتركة

للواء قصبة والقطرانة

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والبلدية في بلدية معان الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٢٠٠٦/٢٥/٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٤ والمتضمن الموافقة على تحويل صفة الاستعمال لجوار من القطعة رقم (٢٠٥) حوض (١٩) من أراضي معان والعائدة لمجلس بلدي معان من حدائق إلى سكن (د) وذلك لحاجة المنطقة وإن القطع المحيطة بهذه القطعة قطع سكنية وإن الواجهة الأصلية تجارية يتم تحويلها مسبقاً وأنه سوف يتم استكمال القطعة لأغراض سكنية لصالح البلدية. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان ذلك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد / رئيس اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس خالد سليم المصالح

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبلدية

في بلدية معان الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراة) رقم (١/١/١) تاريخ (٢٠٠٦/١/٧) والمتضمن إحداث شارع لتفليس سعة (١٢م) ضمن القطعة رقم (١١) حوض (٤٥) أبو السن وذلك حسب المخطط المرفق وقصد من قبل القسم الفني في البلدية لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣/١٢/٢٣) لعام ٢٠٠٦ إيداع إعلان وذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراة) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم اللجنة المحلية (بلدية الشراة) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس جمال أبو مويش

مدير الشؤون البلدية لمحافظة معان

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء قصبة معان

* * * * *

إعلان

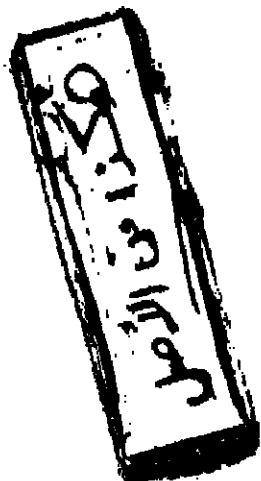
• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراة) رقم (٤٤/١) تاريخ (٢٠٠٥/١٢/١٧) والمتضمن تعديل مسار شارع سعة (١٠م) المسار ضمن القطعة رقم (٧) حوض (٢٦) قرين وذلك حسب المخطط المرفق وقصد من قبل القسم الفني في البلدية لذا قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة بقرارها رقم (٢٠٠٦/٣/١٢/٢٢) لعام ٢٠٠٦ إيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية والصحف المحلية. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم (بلدية الشراة) وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم اللجنة المحلية (بلدية الشراة) وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس جمال أبو مويش

مدير الشؤون البلدية لمحافظة معان

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء قصبة معان



إعلان

• يعلن لاطلاع الصوم أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المرقى قد قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية منشية بني حسن رقم (٢٠٠٦/٨٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ والمتضمن إضافة أجزاء القطع ذوات الأرقام (١٩، ١٤، ٦١، ٧٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٤٣) من حوض رقم (٧) الوحاش وأجزاء القطع ذوات الأرقام (٢٩، ٣٣، ٣٠، ٣١) من حوض رقم (٦) المحالة وكامل القطعة رقم (٥٠) من حوض رقم (٦) المحالة، وجميعها من أراضي قرية أم اللولو، وذلك لحدود تنظيم بلدة منشية بني حسن، وتحويل صفة استصلاحها من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وقررت اللجنة بقرارها أعلاه الموافقة على المخطط المذكورة وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز للأوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور لدى مكتب اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية منشية بني حسن، وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض وذلك خلال مدة الاعتراض.

المهندس محمد خير الشريعة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المرقى

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة المرقى

* * * * *

إعلان

• يعلن للصوم بأن اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العيص رقم (٢٦) بند رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣، والمتضمن الدراسة المقترحة لإلغاء الشارع بسعة (١٢ م) وملحني لبداية الطريق بسعة (٦ م) والمار بالقطعة رقم (٩٩) من الحوض (٥٦) المعهد. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة العيص) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

تاسم الصوابه

وليس بلدية الطفيلة الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبلدية

إعلانات

صادرة عن رئيس بلدية جرش الكبرى/ رئيس اللجنة اللوائية
المهندس وليد عادل العتوم

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٢٨) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ والمتضمن بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (٨/٩) تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٤ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشوارع ذو السعة (٦ م) و (١٢ م) بالقطع (٣، ٢) حوض (٢٠) فأما كون الشوارع مفتوحة ومعبدة على الواقع حسب التعديل المقترح ويتوفر فيها الخدمات وحسب التصميم المعد. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٤) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢ والمتضمن بالموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٩/١٣) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٣ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق ذات السعة (٦ م) كونها تمر بكامل سعتها من القطعة (٨٣٤) حوض (٢) بين وادي والمجر وتقطع مساحة كبيرة منها وتتلقى الضرر بها وتغاديا لدفع التعويضات ويكون جميع القطع مخدومة بشوارع تنظيمية وحسب والتصميم المعد. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٦) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٦ والمتضمن بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة سوف رقم (٤/١٤) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٢٧، ٢٦، ٢٥، ٣١، ٢٢، ٧٣، ٦٦، ٢٨) حوض رقم (٤٥) ظهر المدينة والقطعة رقم (١٩) حوض رقم (٤٩) البلد من تنظيم زراعي إلى تنظيم سكن (ب) وذلك للتمكن من الإفرال والتوافر الخدمات وحسب التصميم المعد. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

مكتبة
الأصل

إعلان

- يطلق لاطلاع الصومع بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبندية مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (٢٥٣) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لمنطقة الفيضية رقم (١٦١) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٢ المتضمن الموافقة على اعتماد طريق إلرالي وتوسعته إلى (٦م) ضمن القطع ذوات الأرقام (١٠٠، ١٣٣) لخدمة الأبنية القائمة على القطعتين ذوات الأرقام (١٣٢، ١٠٢) من حوض رقم (١١) نبأ من أراضي كفير الوحيان/ الفيضية. وإيداع إعلايه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريديتين محليتين.

المهندس احمد الخزوي

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائحة لبلدية مادبا الكبرى

✱ ✱ ✱ ✱ ✱

إعلان

- يعلن لاطلاع الصوم في منطقة الرمثا ببلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة الوالدية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٢/٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (٢٠٠٦/٦٥) تاريخ ٢٠٠٦/٤/١ والمتضمن الموافقة على ما يلي:-
- أ- إضافة الأواض ذوات الأرقام (٢٨، ٢٤، ٣٠) من أراضي الرمثا إلى التنظيم بإحكام لتنظيم سكن (ب.ج) وتجاري طولي وإحداث شوارع وطرق لخدمة المنطقة وذلك حسب المخططات المعدة من قبل القسم الفني في بلدية الرمثا الجديدة وإعلان كافة الشوارع والطرق المقترحة والشوارع والطرق المصدقة تصديقاً مؤكداً للاعتراض.
- ب- إجراء التعديلات التالية:-
١. زيادة سعة الشارع الفاصل بين الحوضين (٢٨، ٢٤) من أراضي الرمثا والمصدق بسعة (١٢م) إلى (٣٠م) حسب امتلاك وزارة الأشغال العامة.
 ٢. إلغاء الشارع المار ما بين القطعتين (١٠، ٢٥٥) من الحوض رقم (٢٨) من أراضي الرمثا.
 ٣. إلغاء الطريق التنظيمية المارة بالقطعة رقم (١٨٥) من الحوض رقم (٢٨) من أراضي الرمثا.
 ٤. إزالة الطريق المارة بالقطعة رقم (٩) من الحوض رقم (٢٤) إلى الشمال لتقادي الأبنية القائمة.
 ٥. تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٨، ٧، ٢٧، ٢٦، ٢٥) من الحوض رقم (٢٤) من أراضي الرمثا.
 ٦. إلغاء الشارع والنهائية الملقاة بالقطعة رقم (١٠) من الحوض رقم (٢٤) من أراضي الرمثا.
 ٧. إزالة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤) من الحوض رقم (٢٨) ليتطابق مع الأسوار القائمة.

٨. إلحاح الطريق المارة بالقطع ذوات الأرقام (١٨٤، ٢٥٤، ٢٥٥) من الحوض رقم (٢٨) باتجاه الغرب لتتطابق مع السور القائم على القطعة رقم (١٨٤).
٩. إلغاء كل من (الطريق وجزء من الشارع والنهاية المقلقة) بالقطعة رقم (١٦) من الحوض رقم (٣٠) والقطعة رقم (٥٩) من الحوض رقم (٣١) من أراضي الرمثا.
- ذلك حسب المخططات المعدة من قبل القسم الفني في بلدية الرمثا الجديدة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليين بحيث يجوز لأدوي العلاقة الإطلاع على قرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس جميل المومني

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا

رئيس بلدية الرمثا الجديدة

✻ ✻ ✻ ✻ ✻

إعلان

- يعلن لاطلاع الصوم بان اللجنة التالوية لتبديلة الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٨/١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٦ الموافقة على ايداع اعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن (ب) الى سكن (ج) للقطع ذوات الأرقام (٤٦، ٤٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ٧٩) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٤٨، ٣٤، ٩٢، ٧، ٨، ٦١، ٦٢، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٢٣، ٢٤) وجميعها من الحوض رقم (٢٤) المواجه من أراضي كفر سوم وذلك لتسهيل عملية الإنزال بين الشركاء واعتماد الطرق الإنزالية والتي بسعة (٣) تنظيمياً كما يلي :
١. الطريق المار بين القطعة رقم (١٠٧) والقطعة رقم (٩٢).
 ٢. الطريق المار بين القطعة رقم (٣٤) والقطعة رقم (٣٨).
 ٣. الطريق المار بين القطعة رقم (٣٤) والقطعة رقم (١٠٢) وجميعها من الحوض رقم (٢٤) المواجه من أراضي كفر سوم.
- وذلك كما هو موضح بالمخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. ويجوز لمن لهم مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعمة بمخططات إضافية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة كفر سوم/بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.
- الأمين العام الكريمة الرجوب

المهندس عبد الكريم الربوب

وليس بلدية الكفارات

وتفيس اللجنة التوجيهية للمدينة المكشوفات

إعلان

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لسواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٦/١٠٩) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٦ لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٧ والمتضمن الموافقة على طلب أصحاب القطعة رقم (٢٨) حوض (٥) الفحيفية من أراضي رجم الشامي على تخفيض حرم الوادي المار من القطعة المذكورة أعلاه من (١٢م) إلى (٤م) وكذلك تغيير صفة استعمال القطعة من سكن ريفي إلى سكن (د) حسب السكن المقابل وذلك لإزالة الضرر عن القطعة وتاليا لدفع قيمة التعويض الزائد عن الربع القانوني الناتج عن التنظيم وذلك لعدم توفر المخصصات المالية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة رجم الشامي الغربي وسالم أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشره الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود الروابحه

رئيس بلدية لسواء الموقر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية لسواء الموقر

إعلان

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) لسواء ناعور بقرارها رقم (١٠٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة رقم (٤٧/١) بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢١ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع ذو سعة (٢٠م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٠١، ٧٠، ٤٥، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦) حوض (٢) أم الشوامر من أراضي حسان وتغيير صفة الاستعمال من شارع إلى سكن (ج) حسب التنظيم المجاور تفادياً لترك فضلات لا يستفاد منها وكما هو مبين على مخطط التعديل المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس باسم عارف الطراونه

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لسواء ناعور

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/ رئيس بلدية مرج الحمام

المهندس إبراهيم باقوا

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٢١) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٧ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء الطريق المار بالقطعتين ذوات الأرقام (٧٣، ٧٤) حوض (٤) المضيق وإحداث طريق سعة (٤م) يمر بالقطع ذوات الأرقام (١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨) حوض (٥) القرية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٨٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٨ الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء جزء من الطريق المار بالقطعة رقم (٤٥) حوض (٧) الحميرة والبصه مع إحداث جزء من نهاية مغلقة من نفس القطعة وإحداث منحى بالقطعة رقم (٤١) من نفس الحوض. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الوادي الأخضر خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٤٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٣ الموافقة على إيداع إعلان مخطط تطابق الشارع التنظيمي مع الشارع الإفراري للقطع ذوات الأرقام (١٢٦٢، ١٢٦١، ١٢٥٩) حوض (٢) الطبقة. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

١٠٨
١٠١
٧٠
٤٥
٣٩
٣٨
٣٧
٣٦

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية /لواء عين الباشا
المهندس عيسى الجعافره

• يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إيداع إعلان الشوارع المصدقة مؤقلاً ضمن الحوض رقم (٢٦) العريمه من أراضي الرمان بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٧١٦) تاريخ ١٩٩٦/٦/١١ وحوض رقم (٢) المدورة من أراضي السليحي والمصدقة مؤقلاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٨٨٩) تاريخ ١٩٩٥/١١/٢٣ وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية في بلدية عين الباشا الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية في بلدية عين الباشا الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع نوات الأرقام (٥٨، ٦١، ٦٣، ٩١، ٩٠، ٦٢) حوض رقم (٧) ياسين من أراضي مرصع/ سلحوب من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) واستحداث شوارع تنظيمية بعرض (١٢م) وحسب المخطط الكروكي والمتضمن تزييل الأبنية وذلك لطبيعة الأرض المائلة والصخرية وغير صالحة للزراعة ومجاورة لسكن (ب). وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إدخال القطعة رقم (١٥) وجزء من القطعة رقم (١٧) حوض رقم (٢) المدورة من أراضي السليحي إلى حدود التنظيم وتغيير صفة استعمالها من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) أسوة بالمجاور وحسب المخطط الكروكي. وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها لوائية محلية. قررت الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطع نوات الأرقام (١٢٢، ٣١٧، ٥٥٤، ٥٥٥، ٣١٨، ١٢، ١٢٥، ١١٤، ١١٥) حوض رقم (٨) البلد من (١٤م) إلى (٨م) وذلك لتخفيف الضرر عن القطعة رقم (١٢) وحسب المخططات المرفقة ورفع القرار للجهات الرسمية للمسير بالإجراءات الرسمية حسب الأصول. وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية ماحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود السور
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
للواء ماحص والفحيص

* * * * *

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بديرين على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم رماله رقم (٢٦/١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤ والمتضمن الموافقة على الاستدعاء المقدم من السيد صامد احمد محمد الخليله وشركاه بخصوص استحداث طريق (٤م) ضمن القطعة رقم (٢٥١) حوض (٢) المعصر من أراضي أم رمانة والعائدة للمستدعي وشركاه وذلك لخدمة الأبنية المقامة على القطعة المذكورة وحسب المخطط المعد من قبل المنطقة تقرر اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٩/٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم للجنة المحلية لمنطقة أم رمانة إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس يوسف سواد
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
للقضاء بديرين

لواء عين الباشا

إعلان

أطلعت اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بربين على الاستدعاء المقدم من السيد محمود محمد عوض الزواهره مالك القطعة رقم (١٥٢) حوض (٥) المقناه/ الكمشة والمتضمن طلب إحداث طريق (٦) ضمن القطعة المذكورة خدمة للأبنية القائمة على الواقع وخدمة للأراضي الزراعية وحسب المخطط المعد لذلك. وتقرر اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بربين بقرارها رقم (٢٣/٢) لسنة ٢٠٠٦ الموافقة على ما جاء بالاستدعاء المذكور أعلاه. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم للجنة اللوائية المشتركة لقضاء بربين إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس يوسف سواقة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لقضاء بربين

* * * * *

إعلان

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية مؤاب الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة مؤاب رقم (٢/٢١) لسنة ٢٠٠٦ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من حدائق إلى صفة السكن المجاور (د) للجزء المنظم بصفة حدائق في قطعة الأرض رقم (٢٢) حوض (٤) أبو بركة من أراضي الخالدية وذلك لمرور أكثر من عشر سنوات على تصديق المخططات تصديقاً نهائياً وعدم رغبة البلدية في استهلاكها مع إلغاء شارع ومنحنيات واستحداث منحى وشارع في قطعة الأرض المذكورة سابقاً علماً بأن القطعة يوجد بها زيادة عن الربع القانوني ومخدومة بشوارع تنظيمية بديلة. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ذلك وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والصحيفة المحلية، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اقتراحاتهم لدى البلدية خلال ساعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس هاتم نصرأوبين

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

لبلدية مؤاب

إعلان

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية طلال الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة طلال رقم (٣) جلسة رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٧ والمتضمن الموافقة على تخفيض الشارع التنظيمي من (١٢م) إلى (١٠م) والمار بمحاذاة القطعة رقم (٢٩) حوض رقم (٤) من أراضي أم قليب والقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٠، ٣٤، ٢١) حوض رقم (٨) من أراضي مسر أم مغاره الجنوبية بحيث يكون التخفيض من جهة القطعة رقم (٢٩) وذلك للأسباب التالية:-

١. وجود بناء قائم في سعة الشارع بواقع (١م).
 ٢. يعتبر الشارع وبسعة المعدلة المقترحة (١٠م) كافياً لخدمة المواطنين القاطنين على جانبيه.
 ٣. لرفع الضرر الذي يسببه الشارع بسعته الحالية بأمالك المواطنين ولرغبة المواطنين أصحاب العلاقة بتخفيض سعة الشارع.
 ٤. تلافياً لتحميل البلدية نفقات مالية لتعويض المواطنين عن الأمالك الواقعة في سعة الشارع.
 ٥. عدم إمكانية تعديل مسار الشارع بشكل مثلثات لوجود أبنية قائمة على الجهة المقابلة.
- وقررت اللجنة اللوائية لبلدية طلال الجديدة الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة طلال وإيداع إعلان المخطط التعديلي للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وتدعو أصحاب العلاقة مراجعة سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة طلال/ بلدية طلال الجديدة للإطلاع على المخطط المقترح وتقديم اعتراضاتهم ضمن المدة القانونية المحددة مدعاه بالمخططات الرسمية اللازمة.

المهندس زياد بقاءمين

رئيس بلدية طلال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

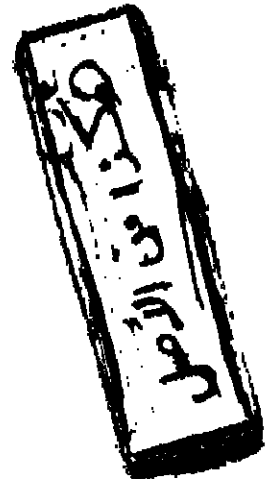
إعلان

يعن للعموم في منطقة الوهادله / بلدية الشفا أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٦/٤١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهادله / بلدية الشفا رقم (٢٦/تنظيم/٢٠٠٦) بلد (١) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) والمار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٣٨٥، ٢٥٢) حوض (٦) الروس من أراضي الوهادله، بحيث يتم إراحة مسار الشارع ليشمل الأجزاء المفتوحة والمعدة على أرض الواقع، وذلك حسب الرسم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهادله خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس عودع المعلوم

رئيس بلدية الشفا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم



إعلان

بناءً على قرار اللجنة المحلية في بلدية برقش / كفرابيل رقم (٢/٢٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٨ م والمتضمن:-
إحداث شوارع تنظيمية وإدخال تنظيم ضمن الأحواض (٤/بلوطة، ٥/الدباب) من أراضي كفرابيل.
واعتماد الطريق الإفراري الواقع بين القطع (١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٩٦، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥)
حوض (٤/بلوطة) من أراضي كفرابيل تنظيمياً وبفس السعة، وقررت تغيير صفة استعمال جزء
من القطع رقم (١٢٠، ٧٩) وكامل القطعة (١٢١) من نفس الحوض من خارج التنظيم إلى سكن (د)
واعتماد صفة استعمال سكن (ج) للقطع المدخلة إلى التنظيم من الحوض رقم (٤/بلوطة وحوض ٥/
الدباب) حسب السكن المجاور وحسب الرسومات المعدة والمرسمة لهذه الغاية. قررت اللجنة الموافقة
على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
وجريدين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية برقش/م.كفرابيل
خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ساري مصيدان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية برقش ورئيس بلدية برقش

* * * * *

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية لبلدية بلعا الجديدة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢ م وبعد الإطلاع على قرار اللجنة
المحلية لمنطقة بلعا (٢٢/١٢٩) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٧ م والمتضمن الموافقة على تعديل الطريق المار
ضمن القطعة رقم (٢٨١) حوض رقم (٨) مقطع راس عدوان من أراضي بلعا والعائدة ملكيتها للبلدية
وذلك حسب المخططات المعدة لهذه الغاية. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية
المذكور أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين
محليتين، يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة اللوائية لبلدية بلعا
الجديدة أو اللجنة المحلية لدى لمنطقة بلعا، وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض
مدعماً بالأوراق اللازمة.

المهندس محمد عيسى عويدات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية بلعا

المواصفات القياسية

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس الدكتور ياسين الخياط

١ - وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم (٢٠٠٦/٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٢ على تعديل رقم المواصفة
القياسية التالية:

رقم	اسم المشروع
٢٠٠١/١٤٨٠	الأسمدة الصلبة - تحديد محتوى النيتروجين على صورة يوريا - الطريقة الثقالية
	باستخدام الزانثيدول رقم ٢٠٠١/١٤٣٢
	إبقاء المواصفة (٢٠٠٢/١٤٣٢) الخاصة بالإدارة البيئية - أمثلة على تقييم الأداء البيئي كما هي

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس
رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة.

* * * * *

٢ - وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم (٢٠٠٦/٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ على سحب المواصفات
القياسية التالية اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقم المواصفة	اسم المواصفة
١٩٧٨/٤٩	الخضار والفواكه ومنتجاتها - طرق أخذ عينات وفحص واختبار المبيات
١٩٩١/٨٠٧	اليوريثان - رفوة اليوريثان الجاسنة لأغراض البناء - الجزء ٢ : الألواح المستخدمة في العزل للأسقف والجدران

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس
رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠م ويمكن الحصول على المواصفة البديلة لها من مركز المعلومات في المؤسسة.

٢٠٠٦/٧/١٨

٤ - وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم (٢٠٠٦/٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقم	اسم المشروع
٢٠٠٦/١-١٧٢٦	١- الخراطيم وتجميعات الخراطيم المقاطية - الأنواع الهيدروليكية المقاومة لسيجيا - الخصائص الجزء ١ : تطبيقات المواع ذات الأساس الزيتي "المواصفة القياسية الدولية ٢٠٠١/١-٤٠٧٩"
٢٠٠٦/١٧٢٠	٢- الورق الصحي - القوط الصحية النسائية
٢٠٠٦/٥٩٥	٣- الأنابيب - أنابيب متعدد الإثيلين منخفض الكثافة - الاشتراطات العامة للجودة والاختبار "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠٣ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١٧٤٠	٤- الخضار والفواكه ومنتجاتها - تحديد محتوى حمض البنزويك (محتوى حمض البنزويك أكثر من ٢٠٠ مغ/مل أو ٢٠٠ مغ/كغ) طريقة مقياس طيف الامتصاص الجزيئي
٢٠٠٦/١٧٣٩	٥- الخضار والفواكه ومنتجاتها - تحديد محتوى الرصاص - طريقة مقياس طيف الامتصاص الذري بدون اللهب
٢٠٠٦/١٧٥٠	٦- الخضار والفواكه ومنتجاتها - تحديد المواد الصلبة الذائبة - طريقة مقياس الانكسار "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٩ وتحل محلها"
٢٠٠٦/٨٠٤	٧- المواد العازلة - منتجات العزل الحراري للأبنية - منتجات البولي يوريثان الرغوية الجاسئة المنتجة مصطنعاً - مواصفات "لتكون بديلة للمواصفة ٨٠٤ الصادرة عام ١٩٩١ والمواصفة ٨٠٧ الصادرة عام ١٩٩١ وتحل محلها"
٢٠٠٦/١٧٤١	٨- المواد العازلة - الدليل القياسي لفحص المنشآت الألفية المعزولة مائياً بالفنر المائي "مواصفة الجمعية الأمريكية للفحص والمواد D ١٩٩٨/٥٩٥٧"
٢٠٠٦/١-٤٩٥	٩- المنسوجات - المعالجات لوقاية المنسوجات - الجزء الأول : مواصفات المعالجات "المواصفة القياسية البريطانية ٢٠٨٧-١٩٩٧/١"

رقم	اسم المشروع
٢٠٠٦/١-١٧٢٢	١٠- المنظفات الكيميائية - منظف السجاد، الجزء ١ : طرق أخذ العينات والاختبار، القسم ١ : الطرق العامة للتركيبات المستخدمة بالشكل السائل "المواصفة القياسية البريطانية ١٩٩٤/١-٤٠٨٨"
٢٠٠٦/٢-١-١٧٢٢	١١- المنظفات الكيميائية - منظف السجاد، الجزء ١ : طرق أخذ العينات والاختبار، القسم ٢ : تحديد أداء التنظيف للتركيبات المصممة للاستخدام في ماكينات الرش / الشطف "المواصفة القياسية البريطانية ١٩٩٥/٢-٤٠٨٨"
٢٠٠٦/٣-١-١٧٢٢	١٢- المنظفات الكيميائية - منظف السجاد، الجزء ١ : طرق أخذ العينات والاختبار، القسم ٣ : الطرق العامة للتركيبات المستخدمة على شكل مسحوق مشرب "المواصفة القياسية البريطانية ١٩٩٥/٣-٤٠٨٨"
٢٠٠٦/١٢-١٦٤٥	١٣- الخشب - الخشب المدور والمنشور - المصطلحات، الجزء ١٢ : مصطلحات إضافية "المواصفة القياسية الأوروبية ٢٠٠١/١٢-٨٤٤"
٢٠٠٦/١٧١٦	١٤- نظم إدارة وسلامة الغذاء - متطلبات أي منشآت في سلسلة الغذاء "المواصفة القياسية الدولية ٢٠٠٥/٢٢٠٠"
٢٠٠٦/١٦٥٠	١٥- سخانات الماء المنزلية اللحظية التي تعمل بالغاز لإنتاج الماء المنزلي الساخن والمزودة بحارقات تعمل بالهواء الجوي "المواصفة القياسية الأوروبية ١٩٩٨/٢٦"
٢٠٠٦/١٧٢٥	١٦- أزهار القطف - الخصائص العامة
٢٠٠٦/١٤٠٨	١٧- الشروبات والعصائر - الشروبات الكحولية
٢٠٠٦/١٣٠٤	١٨- الأعلاف - مساحيق المخلفات الحيوانية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠١"

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) لفقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة.

مركز المعلومات

البنك المركزي الأردني

إعلان

صادر عن البنك المركزي الأردني

- يرجى من مالكي الاصدار الثاني والعشرين من سندات التعمية الاردنية المذكورين ادناه او ورثتهم الشرعيين او من يلوب عنهم قانوناً، مراجعة البنك المركزي الاردني/ دائرة السوق المفتوحة والذين العام خلال ساعات الدوام الرسمي لاستلام قيمتها و/أو قيمة فوالدها مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية اللازمة. وفي حالة تخلفهم عن ذلك فإن الاموال التي لم يقوموا باستلامها منذ خمس عشرة سنة ستؤول الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ بموجب قانون تملك الحكومة للاسواق التي يلحقها التقادم رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥.

اسم المالك	القيمة	
	فلس	دينار
عائشة عبدالهادي محمود الخطيب	٨١٢	٨
كوثر احمد محمد الداري	١٠٠	١,٥٠٠
ورثة المرحوم مأمون حمزه محمد سعيد الشريدة	٤٥٠	٢٠٧

البنك المركزي الأردني

الإعلانات

إعلان

- يعلن للعموم ان فرقة دير علا للتراث والفنون الشعبية قد سجلت لدى وزارة الثقافة في دير علا/ محافظة البلقاء تحت رقم (١٨٧/ب) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في اليوم السادس عشر من شهر تموز لعام ٢٠٠٦.

وزير الثقافة

الدكتور عادل الطوبيسي

* * * * *

إعلانات

صادرة عن وزير التعمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة

- يعلن انه في اليوم السابع والعشرون من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية البادية الوسطى لذوي الاحتياجات الخاصة/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٦١٩) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- يعلن انه في اليوم الثالث والعشرون من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل الجمعية الخيرية للصعاق الاجتماعي/ محافظة اربد تحت رقم (١٦١٨) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- يعلن بأنه تم اخلاق حضانة مدينة الاطفال/ عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (٤٧٧) في اليوم الثاني والعشرون من شهر كانون اول لعام ١٩٩٢م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضالة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.

* * * * *

- يعلن بأنه تم اخلاق حضانة المدارس العمرية/ عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (١٠٦٢) في اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط لعام ٢٠٠٢م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضالة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.

وزارة العدل

• يعلن بأنه تم تسجيل حضانة العلم نور/ عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (٢١٢٥) في اليوم العاشر من شهر تموز لعام ٢٠٠٦م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.

* * * * *

• يعلن بأنه تم تسجيل حضانة سرى/ الرمثا والمسجلة تحت الرقم (٢١٢٦) في اليوم العاشر من شهر تموز لعام ٢٠٠٦م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥م.

* * * * *

• يعلن أنه في اليوم السابع عشر من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية الشيخ حسين للتنمية الاجتماعية الخيرية/ محافظة اربد تحت رقم (١٦٠٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن أنه في اليوم السابع عشر من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية جعفر بن ابي طالب الخيرية/ محافظة الزرقاء تحت رقم (١٦١٢) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن أنه في اليوم السابع عشر من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية التقوى الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٦١٣) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن أنه في اليوم السابع عشر من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية ام القطين لذوي الاحتياجات الخاصة/ محافظة المفرق تحت رقم (١٦١٤) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن أنه في اليوم السابع عشر من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية سيدات التقوى الخيرية/ محافظة البلقاء تحت رقم (١٦١٥) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

• يعلن أنه في اليوم السابع عشر من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية ابناء الرصيفة للتنمية الاجتماعية/ محافظة الزرقاء تحت رقم (١٦١٦) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن أنه في اليوم العشرين من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل جمعية موسى الساكت للتنمية محافظة البلقاء تحت رقم (١٦١٧) تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٠ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

• يعلن أنه في اليوم الحادي عشر من شهر تموز من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل الجمعية الاردنية الدولية لمساعدة المرضى النفسانيين وعائلاتهم/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٦١١) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الاردنية السيد عبدالمجيد العجارمة

١- استناداً للاستدعاء المقدم من اعضاء الهيئة العامة لجمعية عثمان بن عفان للتعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ معان.

قرر ايقاف عملية تصفية الجمعية المشار اليها اعلاه، وذلك اعتباراً من تاريخه.

* * * * *

٢- يعلن ان جمعية الببارق التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٦٠٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

* * * * *

٣- يعلن ان جمعية لواء بني كنانة التعاونية للمتقاعدين العسكريين متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ - لواء بني كنانة/ اربد، قد سجلت تحت رقم (٢٦٠٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٦.

٢٠٠٦
٧
١١
١٨
٢٠٠٦

٤ - استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القرار الغاء تسجيل جمعية حي النبي داود التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ عمان،
 وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفيتها.

* * * * *

٥ - يعلن ان الجمعية التعاونية للمتقاعدين العسكريات متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء، قد سجلت تحت رقم (٢٦٠٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

* * * * *

٦ - يعلن أن جمعية التوافق التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عجلون، قد سجلت تحت رقم (٢٦٠٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم السادس والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٦.

* * * * *

٧ - يعلن ان جمعية الارياف التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٦٠٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

◆ ◆ ◆ ◆ ◆

٨ - يعلن أن جمعية موظفي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٦١٢) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

✻ ✻ ✻ ✻

٩ - يعلن ان جمعية الحمه التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ الكرك، قد سجلت تحت رقم (٢٦١٠) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

١٠ - يعلن أن جمعية العائلة التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عجلون، قد سجلت تحت رقم (٢٦١٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم العشرين من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

١١ - يعلن ان جمعية التل الاخضر التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٦١٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

* * * * *

١٢ - يعلن ان جمعية جوهرة الخليل التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٦١٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

١٣ - يطن ان جمعية الحق يطلو التعاونية الزراعية محدودة المسؤولية/ معان، قد سجلت تحت رقم (٢٦١١٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

١٤ - يظن ان الجمعية التعاونية للمتقاعدين العسكريين في لواء المزار الجنوبي متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ الكرك، قد سجلت تحت رقم (٢٦١٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

✻ ✻ ✻ ✻ ✻

١٥ - يعلن ان جمعية سيدات ضباط التعاونية الزراعية محدودة المسؤولية/ معان، قد سجلت تحت رقم (٢٦٠٩) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم السادس من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

١٦ - يعلن ان جمعية ابناء الفيصلية التعاونية الزراعية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ معان، قد سجلت تحت رقم (٢٦١١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث عشر من شهر تموز لسنة ٢٠٠٦.

١٧ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧/أ) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقر تصفية جمعية الدوحة الخضراء التعاونية للسكان محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد محمد العداية مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون عمان على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

* * * * *

١٨ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. وبعد استيفاء شروط التعديل المنصوص عليها في المادة المشار إليها اعلاه. أقر الموافقة على تعديل البلد الأول من المادة الأولى والمادة الثالثة من النظام الداخلي لجمعية قلعة البلقاء للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ البلقاء والخاصة باسم الجمعية وشروط العضوية لتصبح على النحو التالي:

المادة (١): الاسم والعنوان ومنطقة العمل والنوع والصفة:

١. اسم الجمعية: جمعية قلعة البلقاء التعاونية للمتقاعدين العسكريين متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ لواء قصبة السلط - محافظة البلقاء.

المادة (٢): ب. الشروط المؤهلة للعضوية يجب على كل عضو:

٥. أن يكون العضو من المتقاعدين العسكريين.

* * * * *

١٩ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. وبعد استيفاء شروط التعديل المنصوص عليها في المادة المشار إليها اعلاه. أقر الموافقة على تعديل الفقرة (أ) من المادة (٣٢) من النظام الداخلي لجمعية جبال عجلون السياحية

التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عجلون، لتصبح على النحو التالي:

المادة (٣٢/أ): تتألف لجنة الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل عمر الواحد منهم لا يقل عن الحادي والعشرين تنتخبهم الهيئة العامة بالاقتراع السري ويبقى في مناصبهم لمدة أربعة سنوات.

مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية

عبدالمجيد الحجارمة

المطالبات

إعلان

عملاً بأحكام الفقرتين (ب، ج) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢م وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لصندوق أمانة عمان الكبرى والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

أمين عمان
المهندس عمر المهناج

الأمانة العامة

الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم
٢٢٢٣٦	١٥	١٨٠٦	١٥	خربة الصوفية	١٥
٨٤٣٥٢	٤	١٧٥٠	٤	بركة	٤
٩٠٤٤٧	٢	٥٥٨	٢	حقو الهلان	٢
٢٣٧٥٠	٨	٥٠١	٨	الشمسلي	٨
٣١٥٤٦	٢٠	١١٠٤	٢٠	ام ثيلة الجاوي	٢٠
٢٠٦٢١	١٢	١٠٥	١٢	رجم الخرايشة	١٢
٢٢٢٧٤	٣	٤٩٥	٣	قلعة الجاوي	٣
٢٦٠٤٦	٣	٢٢٥	٣	قلعة الجاوي	٣
٢١٦٦١	٣	٢٨٥	٣	قلعة الجاوي	٣
٧٧٧٦٠	١٢	١٣١٩	١٢	رجم الخرايشة	١٢
٢٠٥٥٢	٢٤	١٧٠	٢٤	الصافي	٢٤
٢١٠٦٠	٧	٩٦٠	٧	ام الضبايح	٧
٢٢٠٧٠	٩	١٤٩٣	٩	ام السماق الجاوي	٩
٢٦٢٢٠	١٥	٢٢٥١	١٥	خربة الصوفية	١٥
٢٢٣١٨	١	٤٣٥	١	ابو القصور	١
٢٧١٣١	٣	٤٣١	٣	قلعة الجاوي	٣
٢٤٩٢٧	١٢	٦٦١	١٢	رجم الخرايشة	١٢
٢١٧٠٠	٢٣	٢٠٨	٢٣	المنكوف الغربي	٢٣
٤٣٨١٧	٢٣	٢٠٩	٢٣	المنكوف الغربي	٢٣
٢٠١٤٢	١٣	١٦٩٩	١٣	الشمسلي	١٣
٢٣٣٥٠	٥٠	٩٩	٥٠	المنكوف الغربي	٥٠
٣٦٤٢٨	٢٥	٢٦٦	٢٥	حيدون القسطنطيني	٢٥
٥١٢٨٦	٢٥	٤٢٣	٢٥	حيدون القسطنطيني	٢٥
٢٨٥٤٨	٢٠	٦٧٤	٢٠	ام ثيلة الجاوي	٢٠
٢١٥٩٨	١٧	٢٠١	١٧	المنكوف الغربي	١٧
٤٨١٥٤	١٦	٣٩١	١٦	اللويدة الغربي	١٦
٢٩٦٦٢	١٦	٩٥٩	١٦	اللويدة الغربي	١٦
٢٨٨١٥	١٨	٤١٢	١٨	وادي صخرة	١٨
٢٤٩١٠	٢٣	١٥٤	٢٣	المنكوف	٢٣
٢٠٠٤٧	١٠	١٩٠	١٠	طهر القصور	١٠

٢٥١٢٣	١٢	١٠٦٩	١٢	حمدان محمد سعد	١٢
٣٤٥٣٧	٢	١٩٩٠	٢	محمد جابر علي جبر	٢
٢٤١٠٢	٥	٥٠٢	٥	مشهور مصطفى ابراهيم خلقات	٥
٢٧٧٠٠	٥	٣٠٢	٥	احمد مكيد علي	٥
٢٠٦٤٠	٥	٣٦٤	٥	رمضان توفيق مصطفى التلاوي	٥
٢٧٤٢٤	٥	٣٦٢	٥	خير الدين محمد شامي	٥
٨٨٣٦٩	٩	١٢٧١	٩	سعيد جبر علي جبر	٩
٣٢٢٣٦	١٣	١٩٥٤	١٣	يوسف عبدالله عبدالفتاح سيد	١٣
٥٥٥٦٠	٨	٦٤٠	٨	شركة لصناعات بقر كوفية القسيه	٨
٣٥٢١٧	١	١٨٠	١	حسن ابراهيم قاسم حوراني	١
٢٥٢٠٥	١٢	١٠٥٩	١٢	احمد عبدالله حودة	١٢
٣٦١٢٠	٥	٨٨٢	٥	محمد خير خليل سلمان فريخ	٥
٣٥٨٩٣	٥	٦٥٨	٥	محمود خليل سلمان التوريكات	٥
٣٢٤٨٣	١٢	١٢٦	١٢	يوسف عبدالله عبدالفتاح سيد	١٢
٣٧٠٢٢	٥	٢٣٦	٥	خليل ابراهيم ماجد علي عاشوري	٥
٨٦٠٥٠	٥	٦٦٦	٥	مشهور جريس يديوي تالرس	٥
٢٤٠٨٠	٤	٣٩٤	٤	مطلق محمد علي مطلق لوزي	٤
٢٧٨٦٠	٥	١٠٣٣٧١	٥	محمد خالد ملاح لوزي	٥
٢٠٢٥١	٤	٢٩٧	٤	محمد اسماعيل الفرح سكر	٤
٢٤٠٨٩	٦	٩١٢	٦	علي محمد زيدان الخطيب	٦
٣٩٥٢٨	٦	١٢٥٨	٦	ياسر موسى نهار البكرت	٦
٢٧٠٤٦	٦	٣١٨	٦	ابراهيم محمد القاي	٦
٢٠٩٤٩	٣	١٢	٣	محمد احمد عبدالرحمن لوزي	٣
٢١٢١٦	٥	١٠١٣٧١	٥	فلاح خالد ملاح لوزي	٥
٢٠٦٨٩	٢	٦١٩	٢	محمد عارف علي ابو سليم	٢
٢١٣١٠	٢٣	١٢٧	٢٣	منصور خضر بكمرزة حاج مات	٢٣
٥٣٨٢٧	٢٣	٢٦٠١	٢٣	ماهر سليمان محمد حريبات	٢٣
٦٩٠٥٧	١٣	١٩٨٧	١٣	حسني عبدالله محمود صالح	١٣
٢٥٩٤٤	٥	٢٠٠/١٠٠٨	٥	فاطمة طراد صياح حديد	٥
٢٢٠٨٣	٢٣	٢٢٨	٢٣	عبد عبدالحميد قوسي	٢٣
٢٥٠٥٦	٢٣	١٢٥	٢٣	وزله نهار شاهر صايل الحنود	٢٣
٢٢٧٣٨	٣	٦٢٠	٣	احمد محمد محمد لوسلي	٣
٢٩٥٧٤	٢	١٩١	٢	عبدالله محمد ايوهان	٢
٦١٠٨٧	١٣	١٣٥٤	١٣	طاف محمد سلامة الجور	١٣

٢٢٢٣٦

[illegible]

أعلن

وعليه فاني ارجو من المالكين المذكوره أسماؤهم تالياً دفع الضريبه ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبه منهم الى صندوق الامانه كما هو موضح تفصيله ازاء كل أسم منهم بادانه ، علماً أن الامانه تمنح خصماً تشجيعياً مقدارها (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبه التحسين خلال سنة واحده من تاريخ نشر هذا الاعلان و(١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنه الثانيه.

أمين عمان
المهندس عمر المحامي

عَلَمٌ مِنَ الْأَصْلِ

عَلَمٌ مِنَ الْأَصْلِ

أعمال

أعلن الى السادة المدرجة اسمائهم بادناه بالاعتماد لاحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٤/٩/١٩٩٢ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة ارقامها ازاء اسم كل منهم بادناه وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الاراضي التي اتمجت بسعة الشوارع العامة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الامانة بإنجاز اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والدخالات .

وعليه فاني ارجو من المالكين المذكورة أسمائهم تالياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبه منهم الى صندوق الاماله كما هو موضح تفصيله ازاء كل أسم منهم بادناه ، علماً أن الامانة تمنح خصماً تشجيعياً مقدارها (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الاعلان و(١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنة التالية .

أمين عمان
المهندس عمر المعاني

كتاب من الأصل

[illegible][illegible]

قوله من الأصل

[illegible]

القيمة بفلان	القيمة بخریفة	الرمز	القيمة بخریفة	القيمة بفلان
القيمة بدينار	القيمة بدينار	الرمز	القيمة بدينار	القيمة بدينار
.....٢٢٧,٧٠٠٢٠١,٧٠٠	٥٥٢٠١,٧٠٠٢٢٧,٧٠٠
.....٢١٩,٢٨٠٢١٥,٢٨٠	٥٥٢١٥,٢٨٠٢١٩,٢٨٠
.....٢٠٤,٦٩٠٢٠٤,٤٧٧	٥٥٢٠٤,٤٧٧٢٠٤,٦٩٠
.....٢٥١,٥٢٢٢٥٢,٩١١	٥٥٢٥٢,٩١١٢٥١,٥٢٢
.....٢٥٦,٢٥٠٢٥٢,٤٩٦	٥٥٢٥٢,٤٩٦٢٥٦,٢٥٠
.....٢٢٤,٢٤٤٢٤١,٦٨٨	٥٥٢٤١,٦٨٨٢٢٤,٢٤٤
.....٢٥٨,٢١١٢٥٥,٩٥٦	٥٥٢٥٥,٩٥٦٢٥٨,٢١١
.....٢٨٧,٩٠٥٢٥٢,٥٨٨	٥٥٢٥٢,٥٨٨٢٨٧,٩٠٥
.....٢٥٥,٦٢٧٢٥٢,٣٨٠	٥٥٢٥٢,٣٨٠٢٥٥,٦٢٧
.....٢٥٨,٦٥٨٢٥٢,٣٨٠	٥٥٢٥٢,٣٨٠٢٥٨,٦٥٨
.....٢١١,١٢٩٢٥٢,١٧٦	٥٥٢٥٢,١٧٦٢١١,١٢٩
.....٢١١,٥٢٠٢٥٢,٠٠٠	٥٥٢٥٢,٠٠٠٢١١,٥٢٠
.....٢٢٧,٧٠٠٢٥٢,٠٠٠	٥٥٢٥٢,٠٠٠٢٢٧,٧٠٠
.....٢٠٣,١٠٠٢٤٤,٠٠٠	٥٥٢٤٤,٠٠٠٢٠٣,١٠٠
.....١٦٢,٤٨٠٢٢١,٩١٦	٥٥٢٢١,٩١٦١٦٢,٤٨٠
.....٢٢٢,٢٠٤٢١٢,٨٨٨	٥٥٢١٢,٨٨٨٢٢٢,٢٠٤

من الأصل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهـاء الأضـاء

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
حلمي محمد حلمي الشامي	٣٠٥١٤٢٠	٧٢٠	١٥٢	٢٠٠٢
عاطف سليمان سليم سماوي	٩٨٤٤٥٠	٣٦٥	١٥٥	٢٠٠٤-٩٧
وفاء خليل حنا حدادين	٣٠٨٩٩٨٣	٢٠٠	١٦٠	٢٠٠٣
نهي مصطفى محمد الرابضي	٩٨٤٧٨٧	٤٣١	١٦٤	٢٠٠٥-٩٩
لؤي فؤاد محمد رشيد	٢٩٥٧٦٥٥	٤٠٠	٢٣٥	٢٠٠٤-٢٠٠١
زاهر أحمد سعدي الحاج فياض	١٢٤٠٠٥٦	٩٠٠	٢٨٤	٢٠٠٣
صباح شفيق رشيد الوزان	١٤٢٤٥٢٢	٠٩٠	٥٦٦	٢٠٠٣-٩٩
عسان محمد حلمي الشامي	٣٠٥١٤٣٩	٦٩٧	٢٩٦	٢٠٠٣-٢٠٠٢
سليم يوسف خضر خويص	٣٠٢٣٢٧٣	٢٨٠	٣٠٠	٢٠٠٤-٢٠٠١
مريم طيب عبدالله عزايذة	٣٠٩٤٠٢٢	٦٠٠	٥٦٧	٢٠٠٥
رمزي غالب محمد سمرين	٢٠٢٥٥٢٣	٠٦٦	٥٨٧	٢٠٠٣-٢٠٠٢
ماجد خضر خليل غوشة	١١٨٦٣٢٩	٢٢٠	٧١٥	٢٠٠٤
سامر لطفي محمد سعيد العسة	٢٩٥٧٥٠٧	٥٠٠	٨٤١	٢٠٠٤-٢٠٠٣
سامح عتري يوسف دبابنة	٧٧٨٢٥٢٧	٤٠٠	٩٨٣	٢٠٠٢

وسيم فهد عيسى الزعيط	٧٥٦٦٨١٦	٨٥٠	١٠٥٤	٢٠٠٥-٢٠٠١
عصام محمد عمر الفقير	١٢٨٢٧٨٦	٢٨٠	١٠٨٥	٢٠٠٢
عيسى راجي سليمان ساعلي	٢٠٣٨٧٠٦	٨٤٢	٨٧٣	٢٠٠٤-٢٠٠٣
محمد فلاح ابراهيم ناصر	٣٠٩٩٦٣٦	١٠٠	١١٩٢	٢٠٠٤-٢٠٠٢
محمد اسماعيل ابراهيم صوير	٥٩٥٠٠٤	-	١٥٩٩	٢٠٠٣
عبدالفار سعد حسين الموسى	١٢٢٧٥٩٩	٧٢٤	٢٢١٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣
حسن محمد مصطفى سريه	٣٤٣٧٨١	٠٢٢	٣٢٨٩	٢٠٠٣
غصون جميل رشيد العسلي	٧٣٤٣٤٩	-	٣٦١٨	٩٩-٩٩
محمد عبدالرحيم منيب جردانة	١٠١٨٥٠	١٨٤	٤٣١٣	٢٠٠٥-٢٠٠٤
علاء الدين محمود ابراهيم الديك	٣٠٢٥٦٣٢	٠٦٣٩	٥١٢٣	٢٠٠٤-٢٠٠٢
ممثل قانوني لورثة عبدالله محمود مصطفى العقاد	١٢٠٦٣٤٦	١٨٠	١٥١٩٦	٩٨-٨٦

مكتبة
الأصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إيهاد الخضاعة

رقم المكلف	اسم المكلف	الرقم الوطني	الرصيد	السنوات
2083582	سها نبيل محمد العطاري	9742007917	202.500	2004
1341472	سمير خضر حسين عويضة	9501015251	5.918.572	2001-2003
8518807	سهى علي عبدالرحمن ريان	9652018348	273.437	2001-2004
1341480	سمير خلف علي العضال	9601010417	1.275.215	2000-2004
2049333	سعد محمود عبدالكريم الخاروف	963005739	11.490.570	1995-2003
671983	سهام عوض نقولا قندلفت	0	126.500	1987-2000
2055198	سعيد ميري سليمان زبيدين	9761035067	165.000	2000
663247	سليم ثوري سليم النير	9391009129	1.245.138	1996-2004
583758	سليمان محمود عبدالله عبدالله	944101199	326.645	2003
1265725	سعود محمود العبد حسين	9271005788	2.061.069	1992-2004
1379216	طارق علي محمد ابولين	9601027424	774.781	2000-2004
1382101	طارق نزار شاكر ابوخرالة	9661033202	406.287	2001-2004
679127	صفوان محمد توفيق الناصر	9641002143	1.155.840	2004
2039575	صخر متعب سليمان الفايز	9621016856	549.233	1994
714798	شوقي نشات احمد عوايسة	0	250.500	1983-1990
2030268	شعبان محمد محمد عطية	0	985.520	1996-2004
2903652	شركة حسن عبده الجعاز واولاده	4739	2.632.000	1998-2001
2918170	شركة بسام ابوحي ولفرجات	49897	729.000	2000-2001
2922215	شركة حسن واكرم ابراهيم الرفاعي	8449	522.040	2001
4546776	شركة عمارة الزعبي	5663063	20.197.000	2003
2931303	شركة عادل الخطي ب وشركة	7903	670.000	2000
8088128	شعلان محمد خير العواد	8088128	765.000	1998-2004
2932334	شركة فايز صبيح واولاده	8419	3.866.000	2001
1307762	سمير الياس سليم البدوي	9682030815	3.186.240	2002-2004
1286200	سميرة عابد عطلة الديبات	9622013624	1.440.101	2003-2004

2094185	ساميه عبدالحميد سليمان الجلا	9802057279	169.400	1994-2000
2072637	سعد محمد عمر احمد قرقيش	9731030096	136.474	2000-2004
1371525	سمير محمد علي مياشي	9632021170	1.779.800	2001-2005
1363700	سمير طاهر احمد الشايب	9431007449	8.926.737	1994
1280414	سامي محمود اسماعيل دبور	9471000239	1.440.550	2002-2004
2075504	سمر عطية ضيف الله الطلالة	9672110715	36.393.560	1994-2004
2101149	سعد محمد الشيخ سالم يحي	9631020616	15.172.640	1997-2004
2034042	سالم عبدالفتاح موسى رحال	9681002163	203.500	2003
2090937	شريفه جولين مولود اقلوداع	9552013070	776.600	2002
4634144	شركة رندة بهجت الابراي وشركة	3798	290.900	1996
4637836	شركة اباد نجم و اولاده	4081	22.628.809	1996-1997
2912864	شركة جعفر محمد السيد واخوانه	6678	122.250	2001
2013991	سمير جميل سعيد البيطار	9511008925	236.200	1998-2001
2048086	سائد حسين دحبور دحبور	9551012253	4.937.924	2000-2002
5876010	سمير احمد علي سلامة	9491006029	258.020	1984-1986
682772	سامحة رجي احمد مراد	9252004296	12.772.100	1992
1334352	ضرغام جميل فارس عورتاني	9461007390	1.119.800	1987-1992
6879314	طلال عيسى طلال عطالله	9711044084	1.970.179	2001-2004

مكتبة من الأصل

مطالبات

صادرة عن مدير عام دائرة الجمارك

• يتحقق بذمة السادة شركة اللوالم الطمية والطبية مبلغ (٥٦١ هـ ٢٣٠٠٩) ثلاثة وعشرين ألفاً وتسعة دنانير و(٥٦١) فلساً وذلك غرامة ضريبة مبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق لديوان المحاسبة بموجب المذكرة رقم ٢٠٠٦/٨٦ فطى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - سليم عبدالكريم حميد
- ٢ - هيفاء مصطفى ابراهيم
- ٣ - حسن عبدالكريم حميد

مبلغ (١٩٧) مائة وسبعة وتسعين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - هاني نعان يوسف رشيد
- ٢ - محمد نعان يوسف رشيد

مبلغ (٧٠٧) سبعمائة وسبعة دنانير سنداً لقرار تغريم.
فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:

شركة صافولا الاردن

مبلغ (٩٢ ر ٤٧٣) اربعمائة وثلاثة وسبعين ديناراً و(٩٢٠) فلساً سنداً لقراري تحصيل وتغريم.
فطى المذكورة المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - خالد محض الرويلي
- ٢ - عايد حمدان الرويلي/ سعودي الجنسية
- ٣ - خالد المشني صالح الفريجي

مبلغ (٢٢٧) مائتين وسبعة وعشرين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - محمد خالد يوسف بني ياسين
- ٢ - طارق رضا سليمان طهناجات

مبلغ (١٠٢٤) الف واربعة وعشرين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- ١ - سلطان فايز زاهر الشمري
- ٢ - محمد حسين يوسف البطاينة

مبلغ (٢٥٥٢) الفين وخمسمائة واثنين وخمسين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.



• يتحقق على:

الشركة العالمية لاجهزة المستشفيات

مبلغ (٢٤٤٦ ر ٤٤) الفين واربعماية وستة واربعين ديناراً و (٤٤٠) فلساً سنداً لقراري تحصيل وتغريم. فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

١ - محمد عبد الجبالي

٢ - مصلح الرابيه للابان

مبلغ (١٠٠٤) الف واربعة دنانير سنداً لقرار تغريم.

فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

شركة المقاعد الذهبية

مبلغ (٨٢ ر ١٤٨٠) الف واربعماية وثمانين ديناراً و (٨٢٠) فلساً سنداً لقرار تحصيل.

فطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

خالد عبد الغني خالد الحجيري/ اردني

مبلغ (٣ ر ١٨٣٩) الف وثمانماية وتسعة وثلاثين ديناراً و (٣٠٠) فلس سنداً لقرار تغريم.

فطى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٣	١٦٤٧	خالد سعيد مرسي البليسي	١٣٣٦,٠٠٠	

١	٢٠٠٦	٥٥٠	ميسر ساكن عبد اللور عيسى	٤٥٠٠,٠٠٠	حليمه شاكر عبدالله ابراهيم
٢	٢٠٠٦	٥٩٠	رائيه عمران عيسى صوير	٤٧٠,٠٠٨	
٣	٢٠٠٦	٥٩١	جهان احمد محمد اسماعيل	٢٣٧,٥٥٥	
٤	٢٠٠٦	٥٩٢	ميسون عبدالله شحاده شاهين	٣٢٢,٦٩٠	
٥	٢٠٠٦	٥٩٣	رغد عبد اللطيف صادق لوال	٧٨٥,٤٠٠	
٦	٢٠٠٦	٥٩٤	طارق زيد ابراهيم طرابلس	٤١١,٧٧٠	

١	٢٠٠٦	٥٦٩	سليمان سالم عطفه الرحيبه	٤٧,٨٧٠	
٢	٢٠٠٦	٥٧٠	حازم موسى ابراهيم الملقح	٤٠,٥٤٢	
٣	٢٠٠٦	٥٧١	رامي ياسين يوسف خليل	١٥,٩٥٧	
٤	٢٠٠٦	٥٧٣	محمد علي موسى اللصحات	٥٥,٨٥٠	
٥	٢٠٠٦	٥٧٤	لسيم عبدالله احمد مريان	٢٧,٥٤٦	
٦	٢٠٠٦	٥٧٥	تركه محمد علي اللجادات	٢٣١,٠٣٠	
٧	٢٠٠٦	٥٧٦	مجدولين صلاح الدين يوسف فريماوي	٣٢,٤٣٤	
٨	٢٠٠٦	٥٧٧	هانيم ربي سليم العن	٢٦٢,٧٧٠	
٩	٢٠٠٦	٥٧٩	محمد احمد محمد ابو معاني	٢٤٨,٩٤٠	

مكرر من الأصل

١٠	٢٠٠٦	٥٨١	حسان توفيق محمد صديقه	٧٩٧٨
١١	٢٠٠٦	٥٨٢	عبدالله محضود احمد الزيدانين	٣٠٣١٧٩
١٢	٢٠٠٦	٥٨٣	رائد حافظ محمد جرار	٤٧٨٧١
١٣	٢٠٠٦	٥٨٤	ديالا يعقوب اسعيد الربضي	٨١٠٩
١٤	٢٠٠٦	٥٨٥	ياسر حسن محمد صباح	٢٢٢٢ ٢٨٧
١٥	٢٠٠٦	٥٨٦	موسى مصطفى موسى القضاة	٨٧٠٠
١٦	٢٠٠٦	٥٨٧	سيف الدين لطفي علي القصار	٠٧٩٧٩
١٧	٢٠٠٦	٥٨٨	ركان محمد مفلح بنى الدوسي	٠٧٩٧٩
١٨	٢٠٠٦	٥٨٩	عائيه احمد صالح ضيف الله	١٠٣ ٢٠٠

* * * * *

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الاملاك. لوزير المالية. مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة قصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحسبهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	رقم	اسم المكلّف	المبلغ المطلوب	اسم الكفيل
١	٢٠٠٦	٥٢٨٠	مريم محمد سالم العبدالله	٢١٠٣٥٠٤١	اشرف احمد حسن السرحان
					رائد محمد سالم سعود

* * * * *

١	٢٠٠٥	٢	ابراهيم مصطفى عبدالله يونس	١٢٢٩٧٦٠	هنادي غالب حسن خضر
---	------	---	----------------------------	---------	--------------------

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

المحاكم

لائحة اتهام لدى محكمة جنابات معان الموقرة

بالقضية رقم ٢٠٠٣/٢٢٧ تحقيق معان

الحق العام ضد المتهمين:

١. وليد خالد صدقي جرادات/ من ريمون أصلاً- وسكان الرصيفه - ياجور - بجانب مسجد المتقين عمره ٢٢ سنة/ يعمل فني جيبصين/ موقوف بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٢ ومخلى سبيله بالكفالة بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٢ م.
٢. احمد مصطفى المسيمي/ من يافا أصلاً- وسكان ياجور - حي الرشيد بجانب مسجد المتقين عمره ٢٧ سنة/ يعمل دهان/ موقوف بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٢ ومخلى سبيله بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٢ م.
٣. فريد ظاهر اسعد راضي/ من علون أصلاً- وسكان الزرقاء - ياجور - حي الرشيد/ عامل/ عمره ٢١ سنة غير موقوف.
٤. هشام محمد مصطفى المسيمي/ من يافا أصلاً- وسكان الزرقاء - ياجور - حي الرشيد - قرب مسجد المتقين/ عمره ٣٩ سنة/ يعمل قصير/ غير موقوف.
٥. حسن محمد داود صلاح/ من بيت لحم أصلاً- وسكانها/ الخضر/ عمره ٢١ سنة/ عامل غير موقوف.

التهمة:- السرقة بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين ١/٤٠٤ و ٧٦ من قانون العقوبات.

الوقائع:-

بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٢ م ظهر الأقدم المتهمون على الدخول الى صالة الافراح العائدة للمشتكى محمود ابراهيم عبدالله البدور وقاموا بسرقة اغراض منها حيث قام المتهم احمد بخلع الباب الرئيسي لتلك الصالة بواسطة اداة صلبة وبعد ذلك قام هو وباقي المتهمين باستثناء المتهم هشام بالدخول الى الصالة واحداث السرقة حيث قاموا بسرقة (برميل طراشه وابواب خشب وعلب دهان وقواطع كهربائية ولمبات ومراوح واغراض اخرى) ثم قاموا المتهمون باخراج المسروقات وتحميلها في سيارة كان المتهم هشام قد اعدّها لهذه الغاية وبعد ذلك توجهوا الى الزرقاء وفي الطريق وفي منطقة جسر الحصا تم القاء القبض عليهم وضبطت المسروقات بحوزتهم وجرت الملاحقة.

قضايا من الأصل

الطلب:-

عملاً بأحكام المادتين (٢٠٢ و ٢٠٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية فأتاني اقيم دعوى الحق العام ضد المتهمين ولید خالد صدقي جرادات واحمد محمد مصطفى المسمي وفريد ظاهر اسعد راضي وهشام محمد مصطفى المسمي وحسن محمد داود صلاح بجرم السرقة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ١/٤٠٤ و ٧٦ من قانون العقوبات امام محكمة جنايات معان صاحبة الصلاحية والاختصاص في تقدير الادلة ووزن البينة ملتصاً بعد محاكمتهم تجريمهم بما اسند اليهم والزال العقاب الرادع بحقهم.

قائمة الشهود:-

- ١ . شهادة الشاهد محمود ابراهيم عبدالله البدور والواقعة على الصفحات (٢ - ١٢) من محاضر التحقيق.
- ٢ . شهادة الشاهد عبدالجواد خليل حسين ابو حمرة والواقعة على الصفحات (٣ - ١٠) من محاضر التحقيق.
- ٣ . شهادة الشرطي محمد صبح ادغيمات والواقعة على الصفحة (٢٦) من محاضر التحقيق.
- ٤ . المبرز (١/١).
- ٥ . ملف التحقيق بكافة محتوياته.

قرار اتهامالصادر من قبل النائب العام يوسف الطراونة

المأذون باصدار قرار اتهام باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية.

الرقم: ٢٠٠٣/٤٦٩

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢ قرر مدعي عام معان في القضية التحقيقية رقم (٢٢٧/٢٠٠٣).

الظن على المشتكى عليهم:

- ١ . وليد خالد صدقي جرادات/ من ريمون أصلاً- وسكان الرصيفه - ياجوز - بجانب مسجد المتقين عمره ٢٢ سنة/ يعمل فني جبصين/ موقوف بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ ومخلى سبيله بالكفاله بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ م.
 - ٢ . احمد مصطفى المسمي/ من يالفا أصلاً- وسكان ياجوز - حي الرشيد بجانب مسجد المتقين عمره ٣٧ سنة/ يعمل دهان/ موقوف بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ ومخلى سبيله بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ م.
 - ٣ . فريد ظاهر اسعد راضي/ من عزون أصلاً- وسكان الزرقاء - ياجوز - حي الرشيد/ عامل/ عمره ٢١ سنة غير موقوف.
 - ٤ . هشام محمد مصطفى المسمي/ من يالفا أصلاً- وسكان الزرقاء - ياجوز - حي الرشيد - قرب مسجد المتقين/ عمره ٣٩ سنة/ يعمل قصير/ غير موقوف.
 - ٥ . حسن محمد داود صلاح/ من بيت لحم أصلاً- وسكانها/ الخضر/ عمره ٢١ سنة/ عامل غير موقوف.
- بجناية:- السرقة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ١/٤٠٤ و ٧٦ من قانون العقوبات.
- بالنتيجه:- في ملف القضية والتحقيقات التي اجراها مدعي عام معان اجد انه ولي ٢٠٠٢/١٠/٢٥ م فلهذا أقدم المتهمون على الدخول الى صالة الافراح العائدة للمشتكى محمود ابراهيم عبدالله البدور وقاموا بسرقة اغراض منها حيث قام المتهم بخلع الباب الرئيسي لتلك الصالة بواسطة اداة صلبة وبعد ذلك قام هو وباقي المتهمين باستثناء المتهم هشام بالدخول الى الصالة واحداث السرقة حيث قاموا بسرقة (برميل طرائفه وابواب خشب وعلب دهان وقواطع كهربائية ولمبات ومراوح واغراض اخرى) ثم قام المشتكى عليهم باخراج المسروقات وتحميلها في سيارة كان المشتكى عليه هشام قد اعدّها لهذه الغاية وبعد ذلك توجهوا الى الزرقاء وفي الطريق وفي منطقة جسر الحسا تم القاء القبض عليهم وضبطت المسروقات بحوزتهم وجرّت الملاحقة.

ملف من الأمل

بالتدقيق: - وحيث ورد من الادلة ما يكفي لاتهام المشتكى عليهم بالقرص: -

أولاً: - عملاً بأحكام المادة (٢/١٣٣) من الاصول الجزائية اتهم المشتكى عليهم وليد خالد صدقي جرادات واحد محمد مصطفى المسمي وفريد طاهر اسعد راضي وهشام محمد مصطفى المسمي وحسن محمد داود صلاح بجناية السرقة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ١/٤٠٤ و ٧٦ من قانون العقوبات ولزوم محاكمتهم عن هذه الجناية امام محكمة جنابات معان صاحبة الصلاحية والاختصاص في تقدير الادلة وولن البينة.

ثانياً: - إعادة الاوراق لمدعي عام معان لاعداد لائحة الاتهام وتسمية بينة النيابة العامة وتبليغها للمتهمين وحالة الاوراق للمحكمة المختصة.

قراراً صدر في ٢٣/٦/٢٠٠٣

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٥/١٦١٩)

اسم المشتكى عليه: عرفات عوض الربيعي
التهمة وعنوانه: شيك/ مجهول مكان الاقامة
بقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٢/٨/٢٠٠٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه والتي اقامها عليك الحق العام ومحمد عبدالرحمن الشراري/ الطفيلة وسكانها فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقه الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٥/٧٣٩)

اسم المشتكى عليه: سليمان ابراهيم عواد العجزمي.
التهمة وعنوانه: مخالفة قانون السير/ مجهول مكان الاقامة
بقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٢/٨/٢٠٠٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه والتي اقامها عليك الحق العام فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقه الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ مشتكى عليه
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى (٢٠٠٥/٩٨٩)

اسم المشتكى عليه: زهير محمد عبدالقادر الزيدالدين.
التهمة وعنوانه: شيك/ مجهول مكان الاقامة
بقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٢/٨/٢٠٠٦ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه والتي اقامها عليك الحق العام وسمير داود ذيب قطيش/ الطفيلة وسكانها فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقه الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكراً من الأصل

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/١٤٣٣)

اسم المشتكى عليه: عبدالناصر عبدالهادي عبدالعزیز محمد (مصري الجنسية).

التهمة وعنوانه: شيك/ مجهول مكان الإقامة

يقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٦/٨/٢٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلام والتي اقامها عليك الحق العام ومذکر ظاهر القرعان/ الطفيلة وسكانها فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٦٩)

اسم المشتكى عليه: عبدالله صالح ابراهيم الحوامدة

التهمة وعنوانه: مخالفة قانون الزراعة/ مجهول مكان الإقامة

يقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٦/٨/٢٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلام والتي اقامها عليك الحق العام فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٤٩٣)

اسم المشتكى عليه: عبدالله علي محمد الربحيات

التهمة وعنوانه: شيك/ مجهول مكان الإقامة

يقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٦/٨/٢٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلام والتي اقامها عليك الحق العام ويوسف حسين حمد الرباعه/ الطفيلة وسكانها فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٧٣)

اسم المشتكى عليه: احمد حسن عبدالقادر القواسمه

التهمة وعنوانه: مخالفة قانون الزراعة/ مجهول مكان الإقامة

يقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٦/٨/٢٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلام والتي اقامها عليك الحق العام فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٦/٤٠٣)

اسم المشتكى عليه: داوود اسماعيل خليل الزيدالدين.

التهمة وعنوانه: شيك/ مجهول مكان الإقامة

يقتضي حضورك يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٦/٨/٢٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلام والتي اقامها عليك الحق العام وحمد مصطفى القطاطشه/ الطفيلة وسكانها فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه